

تنبیه العبد الخ



مس
۳۱

تنبیه بالمعلوم فی تصانیف فاضل المحققین
المدققین جامع المعقول والمنقول حاوی الفروع
والاصول کما تنقله الراسخون وادبوا علوم
الانبياء والارباب زینت المحققین مرجع
احکام الشرع المبین ولا فاقدا لنا
الشیخ محمد بن حسن الطباطبائی الشیرازی
صاحب تصانیف کثيرة ومؤلفات شريفة
وفقه الله تعالی علو درجات الجنة
محمد وعلي واطهارا وانی الامم صلواتی
اللهم علیهم وعلى اولادهم وعلیهم
ولجباة قلوبهم وعلیهم تسبیح العباد
الناظمی المجمع المحققین الابرار
علیهم السلام علیهم السلام
محمد بن ابراهیم

بازدید شد
۱۳۸۴

کتابخانه مجلس شورای ملی	
اسم کتاب: تنبیه بالمعلوم	
مؤلف:	مؤسسه
موضوع تألیف:	۱۳۰۲
شماره دفتر:	۱۴۴۱۲
۹۵۵۲	

۹۵۵۲

خطی - فهرست شده
۹۵۵۲

خزائن ملك العبد
محمد بن علي

بسم الله الرحمن الرحيم
 حظي في الفقه
 بزيارته القاي
 في سنة ١١٢٢

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله كثيرا كما هو اهله والصلوة على جيبه ونبيه
 محمد وآله هذا تحقيق مسألة مهمة صورتها انه اذا
 خربت الارض المملوكة العامة واندمرت آثارها بعد ان كانت
 ملكا لمسلم فاما ان يكون مالكمها موجودا معلوما او لا
 كان الاول فاما ان يكون قد انتقلت اليه بالشر او الهبة
 او شبهها او بالاحياء فان كان ملكا اياها بالشر او نحو
 لم تملك بالاحياء بعد خرابها بل خلاص بين العلماء نقل
 الاجماع على ذلك العلامة في التذكرة ولن كان ملكها
 بالاحياء ثم تركها حتى عادت موثنا فلا صحاب في ذلك
 اقوال انها كالمملوكة بالشر وشبهه لا يصح احياؤها
 لاحد ولا تملك بالاحياء والعامة بل تكون للمالك او
 لورثته وهو الظاهر من كلام ابن ادريس ان المحيي
 يملكها اذا كان ذلك في زمان غيبة الامام عليه السلام وليس
 للاول انتزاعها منه اختاره المحقق نجم الدين بن سعيد

في الشرايع وقريب من اختيار العلامة في التذكرة لانه
 ذهب الى ان الارض اذا خربت بعد الاحياء صارت خا^{صا}
 كما كانت عليه اولا قول الشيخ في النهاية من احبي^م
 ارضا كان املاك بالتصرف فيها اذا كان ذلك باذن الا^{مام}
 لان هذه الارض له فان كانت الارض الميته لها مالك
 معروف كان عليه ان يعطي صاحب الارض طسق الارض
 وليس للمالك انتزاعها من يده مادام هو راغب فيها
 وقريب من كلام شيخنا الشهيد في الدرر فان بعد ذلك
 ان الاحياء تشترط فيه ان لا تكون الارض مملوكة لمسلم
 او معاهدة قال فلوسبق ملك واحد منهما لم يصح الا^{حياء}
 نعم لو قطعت الارض وجب عليه احد الامرين اما الا^{حياء}
 لغيره او الاستغناء فلو امتنع فللمالك الاذن وللمالك
 طسقا على المادون فلو تغذر الحاكم فالظ^{حيا} جواز الا^{حياء}
 مع الامتناع من الامرين وعليه طسقا ومحصل الكلام
 يرجع الى ان الارض المذكورة باقية على ملك الاول والا^{حياء}

لم يثبت طسقا الى اجرتها غاية ما هنالك انه لما عرض عن
 عمارتها واذن الامام في اجائها كان الثاني احق بها و
 للملك الاول واقواها القول الاول حجة العمومات
 مثل قوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان
 تكون تجارة وقوله الناس مسلطون على اموالهم وقوله
 المسلم على المسلم حرام ماله وعرضه ولأن الملك في استحقاق
 التصرف ومنع الغير منه كان ثابتا قبل عرض خراب
 والاصل بقاءه ولأن اسباب زوال الملك محصورة شرعا
 وليس هذا واحد منها ولأن سليمان بن خالد سأل الصادق
 عليه السلام عن الرجل ياتي الأرض الخربة فيستخرجها ويحرق
 انها رهنا ويعممها فماذا عن الرجل ياتي الأرض الخربة
 فيستخرجها ويحرقها رهنا عليه قال الصدوق قلت
 فان كان يعرف صاحبها قال فليؤد اليه حقه وهي ظا
 في اداء الأرض اليه واجرتها ولأن القول بملكية هذه
 بالاجماع مع القول بعدم ملكية المملوك بسبب غير الا
 ثابت

اذا خربت فاجياها غير مالها لا يجتمعان والثاني
 بالاجماع فينتفي الأول بيان الثاني ان عروض الموت
 للأرض ان كان سببا للخروج عن الملك وجب الحكم بالخروج
 في الموضعين معا ولا وجب الحكم بعدم الخروج منهما
 ولقوله عليه السلام من اجيا ارضا ميتة في غير حق مسلم فهو
 احق بها ولقوله عليه السلام ليس لعرق ظالم حق قال في التذكرة
 بعد ايراد هذا الحديث قال هشام بن عروة في تفسير العرق
 الظالم ان ياتي الرجل الميتة لغيره فيعبر فيها ولو اوية
 السكوني عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله ص من غرس
 شجرة او حفروا ديارا بديار لم يسبق اليه احدا واجيا ارضا
 ميتة فهي له قضاء من الله ورسوله وهذه الرواية وما
 مجراها مبنية لا بخارج المطلقة الدالة على الملك بالاج
 حجة الثاني ان هذه الأرض اصلها مباح فاذا تركها
 حتى عادت الى ما كانت عليه صارت مباحا كما لو خد
 ماء من دجلة ثم رده اليها لان العلة في تلك هذه الأرض

الاحياء والعمارة فاذا زالت العلة يزول العلول وهو الملك
فاذا احياها الثاني فقد وجد سبب الملك فيثبت له
الملك كما لو التقط ملتقط شيئا ثم سقط من يده و
ضاع عنه فالتقطه غيره فان الثاني يكون احق ^{بالتصحيح} و
ابي خالد الكاظمي عن الباقر ع قال وجدنا في كتاب علي
عليه السلام ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده والعا
للتقنين انا واهل بيتي اورثنا الارض ونحن المقنون
والارض كلها لنا فمن احيا ارضا من المسلمين فليعمرها و
ليؤد خراجها الى الامام من اهل بيتي وله ما اكل منها وان تركها
او خربها فاخذها رجل من المسلمين من بعده فعمرها
واحيها فمولى اهل بيتي من الذي تركها فليؤد خراجها
الى الامام من اهل بيتي وله ما اكل حتى يظهر القاييم
من اهل بيتي الحديث ونصيحته معوية بن وهب عن
الصّادق عليه السلام قال سمعت النبي يقول ايمان رجل اتي خربة
بائرة فاستخرجها وكرى انا رها وعمرها فان عليه

للصدقة

الصدقة فان كانت ارضا لرجل قبله فغاب عنها و
تركها واخبر بها ثم جاء بعد يطلبها فان الارض ^{غيره}
ولن عمرها والجواب عن الاول انه قياس مع الفارق
فان الماء المردود الى النهر يمنع بقاءه على الملك بعد
بالماء المباح اذ لو بقي مملوكا لزم تحريم ماء النهر جميعه
على انه لا يمنع ان يكون ملكية الماء اضعف من ملكية
الارض فانه لو فاض الماء عن النهر المستخرج من المباح كان
مباحا وعن الثاني ان علل الشرع معارف الاحكام فلا
فلا يزول الحكم بزوالها والتقاط المال بعد ضياعه
جديد في استحقاق التملك بخلاف احياء المملوك
وعن الثالث التول بموجر فانه متى عرض الاول عن ملكه
حتى خرب والتقط نظره عنه جاز احياءه باذن الامام
عليه السلام لا بد منه اذ لا يجوز احياء الموات الا على الابادة
فغيره اولى فاذا راي الامام ع المصلحة في الاذن لغيره
في عمارته فعمرها فان المصلحة الاذن احق به من غيره ^{فقطعه} ولن

عليه مدة طويلة او قصيرة كان في تلك المدة احق به
من كل احد لا يقال ما ذكر خلاف ظاهر الرواية لاننا نقول
المفهوم من قوله ثم تركها او خربها ذلك ولو سلمنا انه
خلاف الظاهر كان الحمل عليه واجبا للجمع بين الأدلة
وعن الرابع بالحل على الاذن من الامام والمقاطعة مدة معلومة
وان المراد من كون الارض للمذكرة لمن عمرها الاخيرة
لارتمت عن ذلك جمعا بين الرواية والدلائل المذكورة
وقد يوجب الثالث بالدلائل المذكورة في الاول والثاني
القول للثالث مركب من امرين بقاء الملك الاول وكون
احق به ويجب عليه طسقه فيخرج على الامر الاول بالادلة
الاولى وعلى الامر الثاني بالدلائل الاخيرة والجواب عن
التنافي بين تلك الدلائل لان بقاء الملك على الاول
من احقية الثاني الا اذا كان الاحياء باذن الامام
ومقاطعته مدة معلومة ونحو ذلك على ما يريه بناءه
عن المال الثاني يحتمل ذلك عن المال ويكون منزله

١٥
ما لو قطع المالك بنفسه والتزير على هذا اعترف
بصحته القول الاول واعلم ان قول شيخنا الشهيد رحمه الله
ان الارض اذا تعطلت تجب على المالك احدا من امرائها
الانتفاع والاذن للغير فيها ومع الامتناع باذن الحاكم
فان لم يوجد استغنى مردي الاجناء به مما لا يدل عليه دليل
اصلا فان الدلائل المسوقة اجزا ان اجريت على ظاهرها
دللت على خروج الارض من ملك الاول ودخولها في ملك
المحيى بالاحياء ونصرفت عن ظاهرها لم تنصرف بالتشوي
بل بحسب ما يقتضيه الصارف والدلائل المذكورة
اولا تستضي الصارف الى ما ذكرنا والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي أبدى كلمة الحق بالبراهين القاطعة وعلى يد
كلمة الصديق بالحجج اللاحقة ودوخ اباطيل المغترين بالدلائل
الدامغة واذا لعناق المغالبيين بالبينات القاطعة والصلوة
والسلام على المبعوث بخير الاديان محمد المختار من شجرة
عدنان وعلى اله الاطهار المهتدين وعترته الاخيار
للدين فاني لما تناولت على سمعي تصدي جماعة من
المتقين بسمية الصلاح و غوغا الهجج الرعاع استماع
كل ناعق الدين اخذوا من الجهالة بخط وافز واستولى
عليهم الشيطان فخل منهم في سويد الخاطر لتقريض العرض
وتريق الاديم والقدر بخالفة الشرع الكريم والخروج
عن سواء المنهج القويم حيث انما لما الزعنا الاقامة ببلاد
العراق وتعد علينا الانتشار في الافاق لاسباب لبي
هذا محل ذكرها لم نجد بدا من التعليق بالقرينة لدفع الـ
الضرورية من لوازم مميزات المعيشة متقنين في ذكر

ان اجمع كثير من العلماء وجم غفير من الكبراء الاقبياء
اعتمادا على ما ثبت بطريق من اهل البيت عليهم السلام من ان
العراق ونحوها ما فتح عنوة بالسيف لا يملكها ما لا
مخصوص بل هي للمسلمين قاطبة يؤخذ منها الخراج
او المقاسمة ويصرف في مصارف التي بها رواج الدين
بامر امام الحق من اهل البيت عليهم السلام كما وقع في ايام امير المؤمنين
صلوات الله وسلامته عليه وفي حال غيبته عم قد اذن
امتاعة لشيعتهم في تناول ذلك من سلاطين الجور كما
سند ذكره مفصلا فلهذا تناوله العلماء الماضون والسلف
الصالحون غير مستنكر ولا مستهزء وفي زماننا حيث
استولى الجهل على اكثر اهل العصر وانده من بينهم معظم
وخفيت مواقع الحلال والحرام هدت شقايق الجاهل
وكثرت جرائمهم على اهل الدين استخزت الله تعالى وكبت في
تحقيق هذه المسئلة رسالة ضمنها ما نقله فتهانوا
ذلك من الاخبار عن الائمة الاطهار واودعها ما صرحوا

في كتبهم من الفتوى بان ذلك حلال لا شك فيه وطلق
 لاشبهه تغربة على وجديع تدعى له قلوب العلماء ولا
 تلجأ اسماع الفضل واعتمدت في ذلك ان ابن في هذه
 المسئلة
 التي اقل بدورها وجهل قدرها غيره على عقايل المسائل
 لاحصا
 على حطام هذا العاجل ولا تناديا من قريض جاهل فان
 لنا بموالي اهل البيت عليهم السلام اعظم اسق وكل
 فقد قال الناس فيهم الاقاويل وسبوا اليهم الاباطيل و
 بما لحظت لو كان المؤمن في حجر صبي رد كل عليل وان
 لم اقتصر فيما اشترت اليه على مجرد ما شئت عليه بل انضفت
 الى ذلك من الاسباب التي تتر الملك وتبين اكل ما لا يتوبه
 ولا يلحقه لبس من شرا حصته في الاتجار والاختصاص
 بمقدار معين من المذخر فقد ذكر اصحابنا طرقا للتخلص من
 الريا واستقاط الشفعة ونحوها مما هو مشهور متداول
 بل لا يفتك منها الا القليل النادر وقد استقر في النفوس
 وعدم النفرة منه ان ما اعتمدت في ذلك اولى بالبعد

عن الشبهة واخرى بسلوك جادة الشريعة ولم اودع
 الرسالة من الفتوى الا ما اعتقدت صحته واقدمت
 الى لقاء الله تعالى مع علمي بان من خلا قلب من الهوى او
 بصري بغيره من القذى وراق الله في سريرة وعلا
 لا يجد بدا من الاعتراف به والحكم بصحته وسمتها بقا
 اللجاج في تحقيق حل الخراج ورتبتها على مقدمات
 ومقالة وخاتمة وسالت الله ان يلهمني اصابة الحق
 ويجنبني القول بالهوى اذ ولي ذلك والقادر عليه
 المتدرة الاولى في اقسام الارضين وهي في الاصل
 قسمين احدهما ارض بلاد الاسلام وهي على قسمين ايضا
 عامر وموات فالعامر ملك لاهله لا يجوز التصرف فيه
 الا باذن ملاك والموات ان لم يجز عليه ملك مسلم فهو
 لامام المسلمين يفعل به ما يشاء وليس هذا القسم من محل
 البحث المقصود القسمة التي ما ليس كذلك وهو ان
 اقسام احدها ما يملك بالاستغنام ويؤخذ قهرا

وهو المستى بالمنقوح عنوة وهذه الأرض للمسلمين قاطبة
لا يختص بها المقاتلة عند أصحابنا كافة خلافا لبعض العامة
ولا يفضلون فيها على غيرهم ولا يتخير الإمام بين قسمتها
وتقرير أهلها عليها بالخراج بل يقبلها الإمام لمن يقوم
بمباراه من النصف أو من الثلث أو غير ذلك وعلى المتقبل
إخراج مال القبالة الذي هو حق الرقبة وفيما يفضل
فيه إذا كان نصابا بالعشر ونصف العشر ولا يصح التصرف
في هذه الأرض بالبيع والشراء والوقف وغير ذلك ولأنما
أن ينقلها من متقبل آخر إذا انقضت مدة القبالة أو
المصلحة ذلك وله التصرف فيها بحسب ما يراه من المصلحة
للمسلمين ولارتفاع هذه الأرض يصرف إلى المسلمين
وإلى مصالحهم وليس للمقاتلة فيه المثل ما لغيرهم من
في الارتفاع وثأنيها أرض من أسلم أهلها عليها طوعا
من غير قتال وحكمها أن تترك في أيديهم ملكا لهم تصرفون
فيها بالبيع والشراء والوقف وسائر أنواع التصرف إذا قام

بعمارتها

بعمارتها ويؤخذ منهم العشر ونصفه زكاة بالشرائط
فإن تركوا عمارتها وتركوها خرابا كانت للمسلمين قاطبة
وجاز للإمام أن يقبلها ممن يعمرها بما يراه من النصف أو
الثلث والرابع ويخوذ ذلك وعلى المتقبل بعد إخراج حق
القبالة ومونة الأرض مع وجود النصاب العشر أو
وعلى الإمام أن يعطي لربها حق الرقبة من القبالة على
أقرب الشيخ في طوبى وبه وأبو الصلاح وهو الظاهر من
الحقق نجم الدين في الشرايع واختاره العلامة في المنتهى
والتذكرة والتحرير والمختار وابن حنزة وابن البراج
ذهبوا إلى أنها نصير للمسلمين قاطبة وأمرها إلى الإمام
وكلام شيخنا في الذرة من قريب من كلامها فإنه قال
الإمام بمباراه ويصرف في مصالح المسلمين وابن آدم
منع ذلك كله وقال أنها باقية على ملك الأول ولا يجوز
التصرف فيها إلا بآذنه وهو متروك اجتمع الشيخ بما
رواه صفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن أبي نصر قال ذكر

للكوفة وما وضع عليها من الخراج وما سار فيها أهل بيته
فقال من أسلم طوعاً تركت أرضه في يده وأخذ منه العشر
عما سقت السماء والأبنار ونصف العشر ما كان بالرشا فيما عمره
منها وما لم يعمره منها أخذه الإمام فقبله من يعمه وكان
للمسلمين وعلى المتقبلين في حصصهم العشر ونصف العشر
وفي الصحيح عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال ذكرت لأبي الحسن
الرضا ع الخراج وما سار به أهل بيته فقال العشر ونصف
العشر فيما عمر منها وما لم يعمره أخذه الولي فقبله من يعمه
وكان للمسلمين وليس فيما كان أقل من خمسة أوساق شيء
وما أخذ بالسيف فذلك للإمام يقبله بالذي ترى كما
صنع رسول الله ﷺ بخيبر واعترض في لف بأن التوال
وقع عن أرض الخراج ولا نزاع فيه بل النزاع في أرض من أسلم
أهلها عليها ثم أجاب بأن الجواب وقع أولاً عن أرض من
أسلم أهلها عليها ثم أنه عليه السلام أجاب عن الأرض الغنوة
إذا عرفت ذلك فاعلم أن العلامة أجمع في لف أجمع

بإسناد

بهايتين الروايتين على مختار الشيخ والجماعة وهما في الدلالة
على مختار ابن حمزة وابن البراج أظهر ثم أجمع لها برواية
لا يدل على مطلوبها بل ولا تلقيهم على مقاتلتها وليس لنا
في بيان ذلك كثير فائدة نعم بمقتضى الروايتين المتجه
ما ذهب إليه وثالثها أرض الصلح وهي كل أرض صلح أهلها
عليها وهي أرض الجزية فيلزمهم ما يصلحهم الإمام عليه
من نصف أو ثلث أو ربع أو غير ذلك وليس عليهم شيء سواه
فاذا أسلم أو بارها كان أرضهم حكم أرض من أسلم طوعاً
ابتداءً ويسقط عنهم الصلح لانه جزية ويصح لأربابها
التصرف فيها بالبيع والشر والهبه وغير ذلك وللإمام
أن يزيد وينقص ما يصلحهم عليه بعد انقضاء مدة
الصلح حسب ما يراه من زيادة الجزية ونقصانها ولو
باعها المالك من أسلم صح وانقل ما عليها إلى رقبته
هذا إذا صلحو على أن الأرض لهم أما لو صلحو على
أن الأرض للمسلمين وعلى أعناقهم الجزية كان حكمها

حكم المفتوحة عنوة عامرها للمسلمين ومواتها للامام
ورابعها ارض الانفال وهي كل ارض اجلى اهلها عنها و
تركوها او كانت مواتا لغير مالك فاجيت او كانت
اجاما وغيرها مما لا يزرع فاستحدثت مزارع فانها ^{كلها}
للامام خاصة لانصيب لا حد معه فيها وله التصرف
فيها بالبيع والشراء والهبة والقبض حسب ما يراه وكان له
ان يقبلها بما يراه من نصف او ثلث او ربع ويجوز له ان
من يدقبلها اذا انقضت مدة الضمان الا ما اصبحت
بعدها فان من احيها او اولى بالتصرف فيها اذا ^{تقبلها}
بما يقبلها غيره فان ابي كان للامام نزعها من يده و
تقبلها لمن يراه وعلى المتقبل بعد اخراج مال القبالة
فيما يحصل العشر ونصفه مسايل الاولى تقيم الارض ^{ضمين}
الى هذه الاقسام الاربعة بعينه موجود في كلام الشيخ
في طويرة بل تكاد عبارته تطابق العبارة المذكورة ههنا
والظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في ذلك فقد ذكره كذا

٢٠

٢٠
جماعة المتأخرين كابن ادم بنس والمحقق ابن سعيد والعلامة
في مطولاته كالمستقى والتذكرة ومتوسطة كالتحجير
ومختصرة كالتواعد والارشاد وكذا الشهيد في الدرر
الشانية والشيخ كل موضع او جناية العشر او نصف
العشر من اقسام الارضين اذا اخرج الانسان مؤنته و
مؤنته عياله لسنة وجب عليه فيما يبقى بعد ذلك الحسن
لاهلوه وهو متجه الشاثة ما يؤخذ من هذه الاراضي
مقاسمة بالمحصة او ضريبة تسمى الخراج يصرف لمن له
رقبة تلك الارض فاكان من المفتوح فصرفه للمسلمين
قاطبة وكذا ما يؤخذ من ارض الصلح اعني الجزية وما
يؤخذ من ما اسلم اهلها عليها اذا تركوا عمارتها على ما
وما كان من ارض الانفال فهو للامام عا وسياتي تفصيل
بعض ذلك في موضعه انشاء الله تعالى المتقدم الشا
في حكم مفتوحة عنوة اعني الماخوذة بالسيف قهر الان
فيه معنى الاذلال ومنه قوله تعالى وعنت الوجوه للحي ^{القوم}

أي ذلت وفيه مسائل الأولى قد قدمنا ان هذه الأرض للبلدين
قاطبة لا يختص بها المتقاتلة لكن اذا كانت حياة وقت
الفتح ولا يصح بيعها والحالة هذه ولا دفعها ولا هبتها بل
يصرفها الامام حاصلها في مصالح المسلمين مثل سد الثغور
ومعونة الغزاة وبناء القناطر ونحوها منها اذ ذاق القضاء
والولاية وصاحب الديوان وغير ذلك من مصالح المسلمين
التي ذكرها اصحابنا كافة قال الشيخ في طعنه ما ذكره هذا
من الارضين ويكون للامام النظر فيها وتبقيتها ^{تضمنها}
بما شاء وياخذ ارتفاعها ويصرفه في مصالح المسلمين
وما ينويهم من سد الثغور ومعونة المجاهدين
القناطر وغير ذلك من المصالح وليس للغائبين في هذه
الأرض خصوصاً شيء بل هم المسلمون فيه سواء ^{لا يصح}
بيع شيء من هذه الارضين ولا هبتها ولا معاوضتها ولا
تمليكها ولا وقفها ولا رهنها ولا اجارتها ولا ارثها ولا يصح
ان يتنادوا ومنازل ومساجد وسقايات ولا غير

نزل

ذلك من انواع التصرف الذي يتبع الملك ومتى فعل شيئاً
من ذلك كان التصرف باطلاً وهو باق على الأصل ^{هنا}
كلامه رحمه الله بحرفه وكلامه في غير قريب من ذلك وكلامنا
كلام بن ادريس في السراير والذي وقفنا عليه من كلام ^{الشيخ}
عن زمان الشيخ رحمه الله غير مخالف لشيء من ذلك فهذا
العلامة في كتابه منتهى المطم وتذكره الفقهاء والتحرير ^{مصحح}
بذلك قال في المنتهى قد بينا ان الأرض المأخوذة عنوة
لا يختص بها الغائبون بل هي للمسلمين قاطبة ان كانت
حياة وقت الفتح ولا يصح بيعها ولا هبتها ولا وقفها
بل يصرف الامام حاصلها في المصالح مثل سد الثغور
ومعونة الغزاة وبناء القناطر ونحوها منها اذ ذاق
القضاء والولاية وصاحب الديوان وغير ذلك من
مصالح المسلمين وقد تكرر في كلامه نحو هذا قبل وبعد
وكذا قال في التذكرة والتحرير فلا حاجة الى التطويل
بايراد عبارته فيها وقد هي الشيخ في بيت عن حاد ^{عن}

قال رواه لي بعض اصحابنا ذكره عن العبد الصالح ابي الحسن الاول
عليه السلام في حديث طويل اخذنا موضع الحاجة قال وليس
قال شي من الارضين وما غلبوا عليه الا ما احتوى
العسكر الى ان قال والارض التي اخذت عنوة بنجيل و
ركاب نهي موقوفة متركبة في يدي من يعمرها ويجيرها
ويقوم عليها على صالح ما يصالحهم والى على قدر طاقتهم
من الخراج النصف والثلث والثلثان وعلى قدر ما يكون
لهم صالحا ولا يضرهم فاذا خرج منها بما بدا فخرج منه
العشر من الجميع ما سقت السماء او سقى سحبا ونصف
فما سقى بالذوالى والنواضح فاخذه الولى فوجهه في
الذى وجهه الله له الى ان قال ويؤخذ بعد ما سبق من
فيقسم بين الولى وبين شركائهم الذين هم عمال الارض و
اكثرها فيندفع اليهم انصباؤهم على قدر ما يصالحهم عليه و
الباقى فيكون ذلك اذناق اعوانه على دين الله وفي صلحه
ما ينويه من تقوية الاسلام وتقوية الدين في وجهه

الحمد لله

للمهاد وغير ذلك مما فيه مصلحة العامة ليس لنفسه من ذلك
قليل ولا كثير وله بعد الحسب الانفال والانفال كل ارض خربة
قد باد اهلها وكل ارض لم يوصف عليها بنجيل ولا ركاب
ولكن صولحو عليها واعطوا بايديهم على غير قتال وله
رؤس الجبال وبطون الاودية والاجام وكل ارض ميتة
لا رب لها وله صر في الملوك ما كان في ايديهم من غير
الغصب لان الغصب كله مردود وهو ولدث من لافد
له الحديث تمامه وهذا الحديث وان كان من الراييل
الا ان الاصحاب تلقوه بالقبول ولم يجحدوا رد او قد علموا
ببصمونه واحتج به على ما تضمن من مسائل هذا الباب
في المنتهى وما هذا شأنه فهو حجة بين الاصحاب فان ما فيه
من الضعف محرز به بالتدبر من الشرية بقى شي وهو
تضمن وجوب الزكاة قبل حق الارض وبعد ذلك يؤخذ
حق الارض والمشهور بين الاصحاب ان الزكاة بعد
نعم هو قول الشيخ رحمه الله وروى الشيخ في الصحيح عن احمد

محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال وما أخذ
فذلك للامام يقبله بالذي يرى كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم
بخير قبل أرضها ونخلها والناس يقولون لا يصلح قبالة
الأرض والنخل إذا كان البياض أكثر من السواد وقد قبل
رسول الله صلى الله عليه وآله خير وعليم في حصصهم العشر
ونصف العشر وفي معناه ما رواه أيضا مقطوعا عن صفوان
بن يحيى وأحمد بن محمد بن أبي نصر الثائفة موات هذه الأرض
أعني المفتوحة عنوة وهو ما كان في وقت الفتح مولانا الإمام
خاصة لا يجوز لأحد إحياؤه أو إبادته إن كان ظاهرا ولو
تصرف فيها متصرف بغير إذنه كان عليه طمئنها وحال الغيبة
يملكها الحي من غير إذن إلى بعض هذه الأحكام ما
أوردناه في الحديث السابق عن أبي الحسن عليه السلام وادله
ما رواه الشيخ في الصحيح عن عمر بن يزيد أنه سمع رجلا
الصادق عليه السلام عن رجل أخذ أرضا مولانا تركها أهلها
فعمرها وأكرى أهلها وبني فيها بيوتا وغرس فيها نخلا

بها

وشجرا قال فقال أبو عبد الله عليه السلام كان أمير المؤمنين عليه السلام
يقول من أحيا أرضا من المؤمنين فهي له وعليه طمئنها
إلى الإمام في حال الهدنة فإذا ظهر القائم فليوطن نفسه
على أن تؤخذ منه وروى الشيخ أيضا عن محمد بن مسلم قال
سالت أبا عبد الله عليه السلام عن السوا من أرض اليهود والنصارى
فقال ليس بربا إلى أن قال وأما قوم أجوا شيئا من الأرض
وعملوها فهم أحق بها وهي لهم الثالثة قال الشيخ في ط
وتية وكافة الأصحاب لا يجوز بيع هذه الأرض ولا هبتها
ولا وقفها كما حكيناها سابقا عنهم لأنها أرض المسلمين قاطبة
فلا يختص بها أحد على وجه التملك لرقبة الأرض
يجوز له التصرف فيها ويؤدي حق القبالة إلى الإمام و
يخرج الزكاة مع اجتماع الشرايط وإذا تصرف فيها أحد
بالبناء والغرس صح له بيعها على معنى أنه يبيع ماله فيها
من الآثار وحق الاختصاص بالتصرف لا الرقبة لأنها
ملك المسلمين قاطبة وروى الشيخ عن صفوان بن يحيى

عن أبي بردة بن رجا قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام كيف ترى في
 شراء أرض الخراج قال ومن يبيع ذلك هي أرض المسلمين قال
 قلت يبيعها الذي هي في يديه قال ويصنع بخراج المسلمين
 ماذا ثم قال لا بأس بشرائها حتى لا يخلو حق المسلمين
 ولعله يكون أقوى عليها وأملى بخراجها منه وهذا صريح
 في جواز بيع حقه أعني آثار التصرف ومنع بيع رقبة الأرض
 ولا نعرف أحدا من الأصحاب يخالف في مضمون الحديث
 وعن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشر
 أرض اليهود والنصارى قال ليس به بأس قد ظهر رسول
 صلى الله عليه وآله على أهل خيبر فخارجهم على أن يترك
 الأرض بأيديهم يعملونها ويعمرونها فلا يرى بها
 لوانك اشتريت منها الحديث وهذا يراد به ما يراد بالآل
 من بيع حقه منها إذ قد صرح أولا بأنها ليست ملكا لهم وإنما
 خارجهم النبي صلى الله عليه وآله فكيف يتصور منهم بيع
 الرقبة والحالة هذه وقريب من ذلك ما روى حسنا

عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول دفع إلى البيرة
 رجل مسلم اشترى أرضا من أرض الخراج فقال له ما لنا
 عليه ما علينا مسلما كان أو كافرا له ما لأهل الله وعليه
 ما عليهم وهذا في الدلالة كالأول وعن حريز عن محمد بن
 مسلم وعمر بن الخطاب عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت
 عن ذلك فقال لا بأس بشرائها إذا كانت بمنزلة
 في أيديهم تؤدى عنها كما تؤدى عنها سائر ذلك
 ما رواه محمد بن الحنفية في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام
 سأله عن السواد ما من لته فقال هو لجميع المسلمين
 هو اليوم ولن يدخل في الإسلام بعد اليوم ولن يخلقي
 بعد فقلنا الشراء من الدهاقين قال لا يصلح إلا أن يشرى
 منهم على أن يصيرها للمسلمين فإن شاء وإلى الأمر يا
 أخدوها قلنا فإن أخذها منه قال يرد إليه رأس ماله
 وله ما أكل من غلاتها بما عمل وفي التذكرة روله هكذا
 قال يورد بالواو وبدا الراء من الأداة محذوف ما لا يفتن
 للغائب

محذوف الأعم وما أورفناه أولى فان قلت اذا جوزتم البيع
 ونحوه بتعالاد نأرا التصرف فكيف يجوز لو لم يأخذها
 من المشتري وكيف يسترد رأس ماله مع انه قد اخذ عوضه
 اعني تلك الآثار قلت لا ريب في ذلك والامور ان يتزعج ارض
 الخراج من يدي مستقبلها اذا انقضت هذه التبالة وان كان له
 فيها شيء من الآثار فانتراعها من يدي المشتري أولى بالجواز
 وح فله الرجوع برأس ماله لئلا ينفوت الثمن والمشتري لكن
 الذي يرد ان الثمن يحتمل ان يكون هو الامام لانتراعه ^{ذلك}
 ويحتمل ان يكون البايع لما في الرد من الاشعار بسبق ^{الخذ}
 وقوله وله ما اكل الخ الظاهر انه يريد المشتري وفي معنى
 هذه الاخبار اخبار اخرى كثيرة عرضنا عنها اياتا
 للاختصار ونبيه ان الاول قد عرفت ان المفتوحة
 عنوة لا يصح بيع شيء منها ولا وقفه ولا هبته قال في ط
 ولا ان تبني دورا ومنازل ومساجد وستايات ولا عي
 ذلك من انواع التصرف الذي يبيع الملك ومتى فعل شيئا

من ذلك كان التصرف باطلا وهو باق على الاصل وقد
 حكينا عبارته قبل ذلك وقال بن ادريس فان قيل انكم
 تبيعون وتشترون وتفتنون ارض العراق وقد احدث
 عنوة قلنا انما يبيع ونقف تصرفنا فيها وبجحيزنا و
 بنا فانما نفقنا الارض فلا يجوز ذلك فيها قال العلامة
 في لف بعد حكاية كلام بن ادريس هذا وهو يشعر بجواز
 البناء والتصرف قال وهو اقرب قلت وهذا واضح لا ^{غبار}
 عليه يدل عليه ما تقدم من قول الصادق عليه السلام استلحق ^{حقية}
 منها وهو امر محترم مملوك لم يخرج عن ملك مالكه الا ^{شي}
 من الاسباب الناقلة فيكون قابلا لتعلق التصرفات
 ونحو ذلك قال في التذكرة في كتاب البيع فانه قال لا يصح ^{بيع}
 الارض الخراجية لانها ملك المسلمين فاطبة لا يتخصص
 احد في بيع بيعها تبعا لآثار التصرف وكذا قال في عد
 التحرير ثم يعود الى كلامه في لف فانه قال في اخر المسئلة
 ويجل قول الشيخ على الارض المحيطة دون الموات قلت

هذا مشكل لان الحياة هي التي تخلق بها هذه الاحكام المذكورة
واما الموات فانها في حال الغيبة مملوكة للحي مع وجود الامام
لا يجوز التقرف فيها الا بآذنه مع ان الحمل لا يلاقى ما فيه
من فحاش بن ادرليس لان مراده بارض العراق المحيطة
الحياة التي يقال فيها لا يجوز بيعها ولا هبتها لانها
ارض الخراج نعم يمكن حمل كلام الشيخ على حال وجود الامام
وطهور من لامطلقا الثاني نقود هذه الفروقات ذكرنا
انما هو في غيب الامام اما في حال ظهوره فلا جاز انما
يجوز التقرف فيها مطلقا اذ على هذا فلا يفتد شي
من تقرفات المتقرف فيها استعلا لا وقد ادرست الى
هذا الحكم كلام الشيخ روي في فائده او روي عن نفسه سؤالا
جوابا محصلا مع رعاية الفائده تحت الاحكام ان
ان قال قابل اذا كان الارض في اموال الناس ما ذكر من
لزم الخس فيها وكذا العيالم وكان احكام الارضين ما بينتهم
من وجوب اختصاص التقرف فيها بالائمة عليهم السلام

اما في اختصاصهم بها كالانفال او للزعم التقرف فيها بالتقيد
والضمين لهم مثل ارض الخراج فجعل لان الحمل لكم منكم ولا يخلص لكم فخر
ولا يسوغ لكم مطعم وجه من الوجه قبل له ان الامور ان كان كما
ذكرت من اختصاص الائمة بالتقرف في هذه الاشياء فان لنا فيها
الى الخلاص ثم اورد الاحاديث التي وردت بالادون للشيعة في
موقوفهم عليه السلام حال الغيبة ثم قال ان قال قابل ان ما ذكرتموه انما يدل على
اجابة التقرف في هذه الارضين ولا يدل على صحة ملكها بالاشياء
والبيع ومع عدم صحتهما لا يصح ما يرفع عليهما قبل له قد قسنا
على ثلثة اقسام ارض اسلام اهلها عليها حتى ملك لهم ينفون فيها
وارض تؤخذ عن اوصياع اهلها عليها فقه الخناشراها وسعيها
لان لنا في ذلك قسما لانها ارضي المسلمي وهذا القسم
يصح الشرا والبيع فيه على هذا الوجه واما الانفال وما يجرى
بما حاط ليس يصح ملكها بالاشياء وانما يصح لنا التقرف حسب ما
على حكم ارض الخراج بروايم ابي بردة بن رجا السافه الداله على
جواز بيع انا التقرف دون رقبه الارض وهذا كلام واضح يدل

وجهه من حيث المعنى ان التصرف في المفتوح عنه انما يكون
 باذن الامام وقد حصل منهم الاذن لستعهم حال العه ضلوك انما
 تهر في صغرهم بحيث يمكن تبيع البيع ونحوه عليها وعبادة بخلاف
 في الدروس اوصى ترشد الى ذلك حيث قال لا يجوز التصرف في
 المفتوح عنه الا باذن الامام سوى كان بالبيع او بالوقف
 او غيرهما في حال الغيبة فيفقد ذلك واطلق في طان التصرف
 فيها لا يفقد اي لم يعينه بحال ظهور الامام ولا عده ثم قال
 وقيل ان ادريس انما يباع ويوقف بخيرنا وبنانا وتصرف في
 الارض مراده بذلك ان بن ادريس انه اطلق جواز التصرف
 في مقابل اطلاق الشيخ عدم جواز الصواب فيقتيد بحال
 الغيبة ليفقد وعدمه لعدمه وهذا ظاهر لجلالة المعنى
 الثانيه في بيان ارض الانفال وكلها الانفال جميع
 سلون الفاء وفتحها وهو الزيادة ومنه الناطقه
 المراد به ضا كل ما يخص الامام وقد كانت الانفال للرسول
 الله في حياته وهي بعد الامام القائم مقامه وخبايرها

كل ارض

كل ارض تحت من غير ان يوجف عليها بخيل ولا ركاب والارضون الموات وتركها
 من لا وارث له من الاهل والعقارب والاجام والمغاون ويطون الادوية
 دره من الجبال وقطاع الملوك وقد مر في الحديث الطويل عن ابن
 الاول ذكر ذلك كله وقد روى الشيخ عن ابن رواه عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قلت له ما يقول الله عز وجل يا لوليك عن الانفال قل الانفال لله والانفال
 لله والرسول وهو كل ارض جلا اهلها من غير ان يحمل عليها بخيل ولا ركاب
 ركاب فهو بقل الله والرسول وعن جماعة بن مهران قال سالت عن الانفال
 فقال لكل ارض خريد او شئ كان للملوك فهو خالص للامام ليس للثاني
 سهم قال وسما الخريد لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب وفي رسالة القيا
 الوراق عن رجل ساء عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قضا قوم بغير اذن
 الامام فغفوا كانت الغنيمه كلها للامام واذا غزا بامر الامام فغفوا
 للامام الخمس ومضمون هذه الروايات مشهور بين الاصحاب مع كونها
 مرسله وجهالة بعض رجال اسنادها وعدم الاسكان التمسك بها
 اذ من غزا باذن الامام لا يكون خسر غنيمته كله للامام اذ لو غفرت ذلك
 فاعلم ان الارض المدونة من الانفال اما ان تكون عيانه او مواتا

وعلى التقديرين فاما ان تكون الواضع يده عليها من السبعة والا فلهذا انما
 اربعة وحكمها ان كل ما كان بيد السبعة من ذلك فهو حلال عليهم مع
 اختصاص كل من الحياء والموات بحكمه لان الامنة عليهم لم يخلوا وللمشقة
 حل الغيبة واما غيرهم فانه عليهم حرام وان كان لا ينتفع منهم في الحال على
 الظاهر جنبان الحق لان امره هو الامام فيتوقف على امره من روى
 الشيخ عن عمر بن بري قال رايت ابا سار سمع بن عيسى الملك بالمدينة وقد كان
 حمل الى ابي عبد الله عليه السلام ما في تلك الستة فزده عليه فقلت له لم يرد عليك
 ابو عبد الله عليه السلام المال الذي حملته اليه فقال اني قلت له حين حملت اليه
 المال اني كنت وليت الفوض فاصيت اربع مائة الف درهم وقد جئت
 بخمسها ثمانية الف درهم الى ان قال يا ابا سار قد طيبنا لك فقم اليك مالك
 وكل ما كان في ايدي شيعتنا من الارض فقم فيه عللون فحل لهم ذلك
 الى ان يقيم قائمتا فيجيبهم طسق ما كان في ايدي سواهم فان كبرهم من الارض
 حل لهم حتى يقيم قائمتا فيؤخذ الارض من ايديهم ويخرجهم منها صغيرة قال
 في الصحاح الطسق الوظيفة من خراج الارض فارى حروب وغيره بن
 المعيرة البصري قال دخلت على ابي جعفر عليه السلام فليست عنده فاذا بجنيبة

فلساذن

فلساذن عليه فاذا نزل فدخل فاجابني ركبتيه ثم قال جعلت فداك اني اريد
 اسالك عن مسئلة والله ما اريد بها الافلاك رقيق من النار فكانت رقا
 له فاسوى جالس فقال يا جنيبة سالتني فلا تسالني اليوم عن شيء الا اجرتك
 به قال جعلت فداك ما تقول في فلان وفلان قال يا جنيبة لنا الحسن في
 كتاب الله ولنا الافعال ولنا صنف المال وسما والله اول من ظلمنا احقا
 في كتاب الله واول من حل الناس على ما بنا وما انا في عناقهم الى
 يوم القيمة بظلمنا اهل البيت وان الناس ليتقلبون في حرام الى يوم
 بظلمنا اهل البيت فقال بجنيبة انا لله وانا اليه راجعون هلكتا ورب
 الكعبة قال فرفع فخذه عن الوسادة فاستقبل القبلة فدعا بهما لم افهم
 من شيء الا انا سمعنا في اخر دعائه وهو يقول اللهم انا قد اظلمنا
 ذلك لشيعتنا قال ثم اقبل اليها بوجهه فقال يا جنيبة ما على فطرة ابيهم
 وغير شيعتنا وهذا ان الحديثان ومخبرهما من الاحاديث الكثيرة مما لا
 خلاف في مصنفها بين اصحاب ولا شك ولا مرية فلا حاجة الى البحث
 عن اساندها والعرض عن رجال فان الاخبار الاحاديث محقق الا
 والمحصلين منهم انما تكون حجة اذ انضم اليها من المتابعين والشواهد

وقرأ ابن الاحوال ما يدل على صدقنا فيما قلنا باجماع الفرقة فان قيل ما معنى جعل
 هذه الاشياء في حال الغيبة للشيعته اهي على العموم ام على حصة مخصوصة
 على التقدير الثاني فما هذه الجهة قلنا ليس حليهما على جهة العموم والا
 لزم سقوط حقهم من الشمس حال الغيبة وهو خلاف ما عليه اكثر اصحابنا
 بل القول به منسوب الى الشذوذ بل يلزم منه جواز تناول حقهم عليهم و
 التصرف فيه الى غير ذلك ما هو معلوم المطلقان وانما المراد اخلال ما لا بد
 منه من المتاع والمساكن والمتاجر لطيب ولا تهم ويخرجوا عن الغضب
 في المسكن والمطعم ويخونها وقد بين اصحابنا لذلك مواضع مخصوصة
 باب المحسن فلا حاجة بنا الى ذكرها هنا فاذا كان بيد احدنا من ارض الانفا
 شي انا بالاحياء او بالاشياء من بعض المتعلقين المتعلقين ويحذر ذلك كما
 عليه خلا لا باطل الا انه عليهم السلام فان قيل ليس على الشيعة في هذا النوع من
 الارض خراج فهل عليهم فيه شي قلنا لا نعرف في ذلك نصري الا اصحابنا ولكن
 قد وقع في الحديث السابق التصريح به ووجهه من حيث المعنى انه تصرف
 في مال الغير غير اذنه فلا يكون مجازا فان قيل فهل يجوز لمن اتفق صفات
 النيابة حسنة شي من ذلك قلنا ان ثبت ان حيفه نيا بيشه عامة احتمل

ذلك والى الان لم تنظر بشي فيه وكلام الاصحاب قد يشير بالعدم لان هذا خاصة
 الامام وليس هو كخراج الارض المفتوحة عنوة فان هذا القسم كغيره كما
 فان قيل فلو استولى سلطان الجور على شي من هذه الارضين اعتقادا منه
 انه ليحققه لرغمه انه الامام فهل يحل تناوله قلنا الاحاديث التي تاتي بحل
 تناول الخراج الذي ياتخذها الجابر وكلام الاصحاب يتناولان هذا القسم
 وان كان السابق الى الالفهام من الخراج ما يؤخذ من المفتوح عنوة فلا
 يبعد الحاقه به ولم اقف على شي حرج في ذلك سوى اطلاق ما ورد عنهم
فائدة لا فرق بين غيبة الامام وحضوره في زمان النقيض لاسواقها في
 موجودا مسوغا من التصرف والاختيار وكلام الاصحاب يؤي الى ذلك واما ما
 عليهم السلام لشيعة اتما وقع في زمانهم وكذا الامر بالحبسة وقد اجمع
 بذلك لوجوبها في زمان الغيبة وفي الواقع لا فرق بينهما **المقدمة الثانية**
 في تعيين ما فتح عنوة من الارضين اعلم ان الذي ذكره الاصحاب من ذلك
 ملكه ارادها الله شرفا والعراق والشام وخراسان وبعض الاقطار في بلاد
 الحزم وقد تقدم في بعض الاخبار السابقة ان الجور من الانفال فانما
 ملكه فان للاصحاب في كونها فتح عنوة او صلح اخلافا اشهر بانها فتحت

عنوة قال الشيخ في المبسوط ظاهر المذهب ان النبي صلى الله عليه واله فتح مكة عنوة
بالسيف ثم انهم بعد ذلك واقام يقسم الارضين والدور لافئدة جميع المسلمين
كما نقوله في كل ما يفتح عنوة اذ لم يكن نقلة الى بلاد الاسلام فانه يكون للمسلمين
قاطبة ومن النبي صلى الله عليه واله على رجال المشركين فاطلقهم وعند قالت
للإمام ان يفعل ذلك وكذلك اموالهم من عليهم بها وقال العلامة في التذكرة واما
ارض مكة فالظاهر من المذهب ان النبي صلى الله عليه واله فتحها بالسيف فانه
بعد ذلك وكذا قال في المنتهى وخوذه قال في التحرير ويختار في الدرر المنيرة
بنى واجتمع العلامة على ذلك بما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه واله انه قال
انا اهل مكة ما تروى صانعاكم تقاتلوا اح كريد و ابن اح كريد فقال
اقول كما قال اخي يوسف لا تريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو ارحم الراحمين
انتم الطلقاء ومن طريق الخاضعة ما رواه الشيخ عن صفوان بن يحيى واحمد بن
محمد بن ابي نصر ولا ذكر ناله الكوفة الى ان قال اهل الطائفة اسلموا وجعلوا
عليهم الفرض ورضق الفرض وان اهل مكة دخلها رسول الله صلى الله عليه
واله عنوة وكانوا اسرى في يده فاعتقهم وقال اذهبوا فانتم الطلقاء و
اجاب عن حجة القائلين بانها فتح صلى الله عليه واله حيث ان النبي صلى الله عليه واله دخلها

بالامان لما ورد في قصة العباس وابي سفيان وقوله صلى الله عليه واله اهل مكة من
سلاحه فهو امن ومن اعلق بابه فهو امن ومن تعلق باستار الكعبة فهو امن
ومن دخل دار ابى سفيان فهو امن الاجماعه معينين وانتم عليهم لم تقسم الاموال
ولا ارضهم بانتم على تقدير تسليم ذلك انما لم يقسم الارضين والدور لافئدة جميع
المسلمين لا يختص بها الغنائم على ما تقر من ان الارض المغنونة للمسلمين
قاطبة والاموال لا تقسم يجوز ان يمن عليهم بها مراعاة للمصلحة لان للإمام
ان يفعل مثل ذلك وهذا قريب من كلام ظاهر واما ارض العراق التي تسمى بارض
السواد وهي المغنونة من الفرس التي فتحت في ايام الثاني فلا خلاف في انها
فتحت عنوة وانما سميت سواد لان الجيش لما خرجوا من ابياديه وراوا هذه
الارض والنقار تخرجها سموها السواد لذلك كذا ذكره العلامة في المنتهى
والتذكرة قال في طه وهذه عبارة واما ارض السواد فهي الارض المغنونة
من الفرس التي فتحها وهي شوا العراق فلما فتحت بعث عمر عمار بن ياسر اسير او
ابن سعود قاصيا واليا على بيت المال وعثمان بن حنيف مباحا ففتح عثمان
الارض واخلفوا في ملبها فقال السامعي اثنان وثلاثون الف الف جريب
وقال ابو عبيدة ستة وثلاثون الف الف جريب وهي ما بين عبادان والموصل

طولا وبين القادسية وخلوا ان عرضا ندرض على كل جريب نخل ثمانية دراهم
والرطبة ستة والشجر كذلك والحظا ربعة والشعير درهين وكتب الى
عمر فامضاه وروى ان ارتفاعها كانت في عهد عمر ستة وستين الف الف
درهم فلما كان في زمن الحجاج رجع الى ثمانية عشر الف الف فلما ولي عمر بن عبد
الرحمن رجع الى ثلثين الف الف في اول سنة وفي الثانية بلغ ستين الف الف فقال
لو عشت سنة اخرى لرددتها الى ما كان في ايام عمر فمات في تلك السنة و
كان ذلك امير المؤمنين عليه السلام لما افق الامرا اليه امضى ذلك لانه لم يكن
يخالف ويحكم يا عنده والذي يقتضيه المذهب ان هذه بلاد غير هامة
البلاد التي فتحت عنوة ان يكون حرمها لاهل الحرم واربعة اقسامها لكون المسلمين
قاطبة الغنائم وغير الغنائم في ذلك سواء ويكون للامام النظر فيها و
تقسيمها وتقسيمها بما شاهده عبارة بحر وها وقال في المتن وهذه عبارة
ارض السواد هي الارض المفتوحة عنوة من الفرس التي فتحها عمر بن الخطاب
وهي سواد العراق وحده في العرض من منقطع الجبال الى ان الطرف القادسية
اليه قبل بعدي من ارض العرب ومن تخوم الموصل طولا الى ساحل البحر ببلاد
عبادان من شرقي دجلة فاما الغري الذي تليها البصرة فاما هو اسلاوي

مثلها

مثل شط عمان بن ابي العاص الى ان قال وهذه الارض فتحت عنوة فتحها عمر بن
الخطاب ثم بعث اليها بعد فتحه ثلاثة اقس عمار بن باس على ما توهم امير
وابن مسعود اقصيا ووالي على بيت المال وثمان بن حنيف على مساحة
الارض وفرض لهم في كل يوم سناه سطر هامة الشواظط العمار وشرطها
وقال ما اري قنطرة يؤخذ منها كل يوم سناه الاسرع في خرابها وصيغ عثمان
الخراج واختلفوا في مبلغها فقال الساجي اثنان وثلاثون الف الف جريب
وقال ابو عبيدة ستة وثلاثون الف الف جريب ثم ضرب على كل جريب نخل ثمانية
دراهم وعلى الكرم ثمانية دراهم وعلى جرب الشجر والرطبة ستة دراهم
الحظا والشعير اربعة دراهم وعلى الشعير درهين ثم كتب بذلك الى عمر
فامضاه وروى ان ارتفاعها كان في عهد عمر ستة وستين الف الف
درهم فلما كان في زمن الحجاج رجع الى ثمانية عشر الف الف فلما ولي عمر بن
العزيم ثم ساق باقي كلام الشيخ بحر وفه ما زاد ولا نقص وكذا الصخرة
صنع في التذكرة في باب الجهاد من التحرير ولم يحضره في وقت كتابته هذه
الرسالة هذا الموضع من كتاب الترايا لاهلها فيه لكنه في باب احكام الارض
من كتاب الزكوة ذكر ان ارض العراق مفتوحة عنوة وذكر من احكامها

قربان كلام الاصحاب الذي حكمتاه وروى الشيخ باسناده عن مسعين
بن عبد الاضراري واورده ابن ابريس في السراير والعلامة في المنتهى قال
استعملني امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام على اربعة عشر بيتا المذكور
البهقياس ذات وسير وفريسي وزي وجوب وفي هذه الملك وامرني ان
اضع على كل جريب درهم غلظ درهما ونصفا وعلى كل جريب وسطا وعلى كل
جريب ربع دقيق ثلثي درهم وعلى كل جريب كرم عشرة دراهم وامرني ان اتقي
كل غلظ شاة عن القرى طارة الطريق وابن السيل والاخذ منه شيئا وامرني
ان اضع على الدهاقين الذين يركبون الراريز ويتختمون بالذهب على
كل رجل غانية واربعين درهما وعلى اوساطهم والتجار منهم على كل رجل اربعة
وغرين درهما وعلى سفلةم وقرانهم اثنا عشر درهما على كل اسنان منهم قال
فجلبيلتها غنية عشرة الف درهم في سنة قال الشيخ توظيف الجارية
في هذا الخبر لا ينافي ما ذكرنا من ان ذلك متوسط بما يراه الامام من المصلحة
فلا يتبع ان يكون امير المؤمنين عليه السلام رأى المصلحة في ذلك الوقت وضع
هذا المقدار واذا تغيرت المصلحة الزيادة ونقصان غيره واقفا
يكون مساويا لوضع ذلك عليهم ونفي الزيادة عليهم والنقصان عنه في

جميع الاحوال وليس ذلك في الخبر قلت ومنه القول هو في توظيف الخراج متوسطا
وعرف الزمان كما ساق وهذا التقدير ليس على سبيل التوظيف بل بحسب
الوقت واعلم ان الذي اورده من لفظ الحديث هو ما اورده الشيخ في المنتهى
لكن وجدت نسخة مختلفة في ايراد اسماء الرسايق المذكورة ففي بعضها
سيريا وهو جوب وفي بعضها من السير بالياء الموحدة او لا السين المذكورة
المكسرة وهو جوب بالنون والجمع المفتوح حروا بالياء المشددة بحسب
قال ابن ابريس بعد ان اورده الحديث في السراير يعطف البهقياس ذات على المدائن
بالواو وهو سير بالياء المنقطه من تحتها نقطة واحدة والسين غير
المحمدة والمدائن والدليل على ذلك الراوي قال استعملني على اربعة رسايق
ثم عد خمسة فذكر المدائن ثم ذكر من حملة الخمسة وهو سير فعطف على
دون المعنى ثم شرع في بيان جوان مثل هذا العطف الى ان قال فاما البهقياس
ذات فهي ثلاثة البهقياس الاعلى وهو ستة طاسع ثم ذكر اسماء البهقياس
ذال او وسط اربعة طاسع وذكر اسماء البهقياس الاسفل خمسة طاسع وصنع مثل
ذلك والذي وجدته في نسخ التهذيب المدائن البهقياس ذات بغير واو
وكما وجدت في نسخة التهذيب وجدته في المنتهى حيث اورده الحديث باللفظ

وروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابن جعفر عليه السلام قال سألت عن ميرة
الامام في الارض التي فُتحت عنوة بعد رسول الله فقال ان امير المؤمنين عليه السلام
قد سار في اهل العراق بسيرة فقههم امام سائر الارضين فان قلت ليس قد قال
الشيخ في السبوط ما صورته وعلى الرواية التي رواها اصحابنا ان كل عسكر او فرقة
عزيت غير امير الامام ففتحت تكون الفتيمة للامام خاصة تكون هذه الاثر
وغيرها ما فُتحت بعد الرسول عليه السلام الا ما فتح في ايام امير المؤمنين عليه السلام
ان فتح شي من ذلك يكون للامام خاصة ويكون من حيلة الانفال التي لا يشرك
فيها غيره وهذا الكلام يقتضي ان لا يكون ارض العراق من المغنق عنوة
قلت للجواب عن ذلك من وجوه **الاول** ان الشيخ قال هذا على صورة الحكاية
وفتواه ما تقدم في اول الكلام مع ان جميع اصحابنا اصحابنا مصرحون في هذا
الباب بما قاله الشيخ في اول كلامه والعلامة في المتن والتذكرة او رد كلام
الشيخ هذا حكاية وايراد بعد ان افق بمثل كلامه الاول حيث قال في اول كلامه
وهذه الارض فُتحت عنوة لم يصرح بما ذكره الاثر الثاني ان الرواية
التي اشار اليها الشيخ ضعيفة الاسناد مرسله ومثل هذه كيف عجب به او يمكن
السمع ان الظاهر من كلام العلامة في المتن ضعف العمل بها **الثالث** اننا

اننا لو سئلنا صحة الرواية المذكورة لم يكن فيها دلالة على ان ارض العراق فُتحت
بغير امر الامام فقد سمعنا ان عمر استشار امير المؤمنين عليه السلام في ذلك وما
يدل عليه فعل عمر فانه من خلتا بين المؤمنين عليه السلام ولو لا امره لما سأل له ذلك
في امرها وما يقطع مادة النزاع ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن الحنفية قال
ابو عبد الله عليه السلام عن السواد ما مثلتة فقال هو جميع المسلمين لمن هو
اليوم ومن يدخل في الاسلام بعد اليوم ومن يخلق بعد فقلنا ان الزمان انما يقسم
قال لا يصلح الا ان تشرق منهم على ان تصيرها للمسلمين الحديث وروى ايضا عن
عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عما اختلف فيه ابن ابي ليلى
وابن شبرمة في السواد وارضه فقلنا ان ابن ابي ليلى قال انهم اذا اسلموا
احرار وما في ايديهم من ارضهم لهم واما ابن شبرمة فزعم انهم عبيد وان
ارضهم التي يابونهم ليست لهم فقال في الارض ما قال ابن شبرمة وقال في الواح
ما قال ابن ابي ليلى انهم اذا اسلموا احرار وهذا قاطع في الدلالة على
قلنا لا سيما وفق في الاحجاب ونصرهم موافق لذلك فلا عمل للتردد واما
ارض الشام فقد ذكر كونها مغنقة عنوة بعض اصحاب ومن ذكره
ذلك العلامة في كتاب احياء الاموات من التذكرة لكن لم يذكر احد

وأما البواقي فذكر حكمها القطب الراوندي في شرح نهاية النسخ واستندع إلى المبسوط
عبارته والظاهر على ما في طائفة الارضين التي هي من أقصى جبال إلى كبريان وخور
وحدان وقزوين وما حولها أخذت بالسيف هذا ما وجدته فما حصر في من
كتب الصحاح والله أعلم بالصواب **المقام الثاني** في تحقيق معنى الخراج وأنه هل
يتقدم بقدام لا أعلم أن الخراج هو ما يفر على الأرض كالأجرة لها وفي معناه
المقاسمة غير أن المقاسمة تكون جزأ من حاصل الزرع والخراج مقدار من الثقل
عليها وهذا هو الراد بالقبالة والطقس في كلام الفقهاء وجميع ذلك إلى نظر الإمام
عليه السلام ما يقتضيه مصلحة المسلمين عرفا وليس له في بطن الشريعة مقدار معلوم
بحوز الزيادة عليه ولا النقصان عنه ويدل على ذلك وجود **الاول** أن الخراج و
المقاسمة كالأجرة وهي منوطة بالعرف متفاوتة بتفاوت الرغبات وأما **الاول**
فلا تنما في مقابل منافع الأرض ولا ينزله بمساواتها للأجرة الأذلك وأما الثانية
فظاهرة قال العلامة في التمهيد في باب قبالة البعثة في توجيه كلام الشيخ رحمه الله
قال فيما لو ادعى من بيده أرض الخراج عند المطالبة بعد الزوال يداهل
اداهل أهل البقي لم يقبل قولهم وجهه أن الخراج معاوضة لأنه عن أجر
فلم يقبل قولهم في أدائه كغيره من المعاوضات **الثاني** قد سبق في الحديث

عبد الرحمن

عن ابن الحسن الأول عليه السلام وهو الحديث الطويل الذي أخذنا منه موضع الحجة
ما يدل على ذلك حيث قال والارض التي أخذت عنوة بخيل وركاب فهو موقوفة
مروكة وفي يد من يقرها ومعهما على صلح ما يصالحهم والى على قدر طاقتهم من
الخراج النصف أو الثلث أو الثلثان وعلى قدر ما يكون لهم صلاحا ولا يضرهم الخدم
وهذا صريح فيما قلناه فان تنوع الخراج إلى النصف والثلث والثلثين وانما قلناه
أياه بالمصلحة بعد ذلك صريح في عدم الخصاص الآخر في شيء بخصوصه ولا عرف لهذا إلا
من الصحاح **الثالث** الإجماع المستفاد من تتبع كلام من وصل إليه كلام من الاتحاط
وعدم العثور على مخالف ولا عكيا في كلام المتصدين لحكاية الخلاف مشهورا ونا
في مطولات كتب المحققين ومختصراتهم قال الشيخ في يه في حكم الأرض المنقحة عنوة
وكان على الإمام أن يقبلها لمن يقوم بعمارته بما يراه من النصف أو الثلث أو الثلثين
وقال في ط في باب حكم الأرض من كتاب الزكاة في حكم المنقحة عنوة وعلى
تقبلها لمن يقوم بعمارته بما يراه من النصف أو الثلث وقال في كتاب الجهاد
منه عند ذكر سواد العراق وغيره ما منع عنوة ويكفي للإمام النظر فيها وتقبلها

بما شاء وياخذ ارتفاعها ويعرف في مصالح المسلمين وقال ابن
 في السراير في حكم المفتوحة عنوة وعلى الامام ان يقبلها لمن يقوم
 به بغيرها بما يراه من النصف او الثلث او الربع او غير ذلك وقال
 العلامة في المنه والارض الماخوذة بالسيف عنوة يقبلها
 الامام لمن يقوم بغيرها من النصف او الثلث وقال في الارض
 القذرة لارض الماخوذة بالسيف عنوة يقبلها الامام لمن يقوم
 بما يراه من النصف وغيره وقال في القدر المفتوح عنوة
 يقبلها الامام لمن يقوم بغيرها بما يراه من النصف او الثلث وقال
 في القواعد هذا الباب ايضا ويقبلها الامام لمن يراها بما يراه
 للمسلمين ويعرف حاصلها في مصالحهم وقال في الارشاد و
 اقبلها الامام لمن يراه بما يراه حفظ للمسلمين ويعرف حاصلها
 وقال المقداد رم في النقيب ولم يخبر في عند كتابته هذه الرسالة
 للحكي عبارته لكن حاصل كلامه فيه على ما اظن ان مرجع تعيين
 الخراج الى العرف فكل ما يلقى بالارض عرفا جاز فيه عليها
 فان قلت قد صرحتم بان هذا اسقط بنظر الامام ورايه فليقتل
 بدون ذلك قلنا قد مضى امتنا عليهم في غير حوث وخرج

اصحابنا كافة ويحكم على الاحاديث الواردة في ذلك وعبادات
 الاصحاب عن قريب استأنس الله تعالى ما يراه من النصف او الثلث
 من ذلك باسم الخراج والمقاسمة وجهه من حيث المعنى
 واضح لان الخراج حق شرعي سوط تقديره بالمصلحة عرفا و
 ارتباطه بنظر الامام فاذا تعدى الجايز في ذلك الى ما لا يجوز
 له وعمل ما هو سوط بنظر الامام استقلا لا بنفسه كان الوزر
 عليه في ارتكاب ما لا يجوز ولم يكن الماخوذة حراما ولا مظنة
 حرام لانه حق شرعي على النزاع خارج عن ملكه يستحقه قوم
 وقد رفع استنا عليهم المنع من طرفهم بالنسبة اليها فكيف
 يجوز ان يقال في القذرة في كتاب البيع ما اخذه الجايز من الغلة
 باسم المقاسمة ومن الاموال باسم الخراج عن حق الارض
 ومن الانعام باسم النكوة يجوز شراؤه وانما به ولا يجب
 اعادته على اصحابه وان عرفوا لان هذا مال لا يملكه النزاع
 وصاحب الارض الانعام والارض فانه حق لله اخذه غير
 مستحقه فبرئت ذمته وجاز شراؤه والحاصل ان هذا مما
 وردت به النصوص واجمع عليه الاصحاب بل المسلمون فالتكسر

له والمنافع فيه مدافع للنقص منافع للاجتماع فاذا بلغ النقص
الى هذا المقام فالاولى الاقتصار معه على قول سلام فان قلت
فهل يجوز ان يتولى من له اليد عليه حال الغيبة ذلك اعني الفقيه
للجامع لا الشرايط قلنا لا نعرف للاصحاب في ذلك نص صريح ولكن
من جواز الفقهاء حال الغيبة تولى استيفاء المأجور وغير ذلك
من توابع منصب الامامية ينبغي جوازه لهذا بطريق الاول لان
هذا اقل منه حظر الاسماء والمحققون لذلك موجودون في كل
عصر اذ ليس هذا الحق مقصورا على الغزاة والمجاهدين كما ياتي
ومن تأمل في كثير من احوال الكبر اعدائنا السابقين مثل السني
المرتضى علم الهدى واعلم المحققين من المتقدمين والمتأخرين
بصير الحق والدين الطوس وعبر العلوم بمقتضى الفرق جلال الملة
والدبر الحسن بن المطهر وغيرهم وصون الله عليهم نظرنا
منصف لم يعترض عند الشك في انهم كانوا يملكون هذا المنع
ويقيمون هذا السبل وما كانوا يودعوا بطون كتبهم الاما
يعتقدون صحة **الفتاوى** في حل الخراج في حال حضرة الامام
وعينها اما حال حضرة عليه السلام فلا شك فيه وليس للنظر

فيه مجال وقد ذكر اصحابنا في تصرف الخراج ان الامام عليه السلام جعل
منه ادراق الغزاة والولاة والحكام وسائر وجوه الكفاية
قال الشيخ في ط في فضل اقسام الغزاة ما يحتاج اليه للخراج
والاخر للحرب كان ذلك من بيت المال من اموال المصالح والمفاسد
كذلك مرزوق الحاكم ولا يترد الاحداث والصلوة وغير ذلك
من وجوه الولايات فانهم يعطون من المصالح والمفاسد الخراج
من ارتفاع الاراضي المفتوحة عنوة وكذا قال العلل حاكما
عن السمع كلامه فلا حاجة الى التطويل به وهذا واضح حتى ليس
المقصود بالنظر واما في حال الغيبة فهو موضع الكلام و
يطرح النظر ولو تأمل المصنف لوجبه الامر فيه ايضا بينا فان
هذا النوع من المال مصرفه ما ذكر ليس للامام من عند قليل ولا
كثير وهذه المصارف التي عدها الله تعالى لا تعطى كلها
حال الغيبة وان تعطى بعضها وتكون خرب الخراج وتقبل
الارضين واخذها وصره ما كولا الى نظره عليه السلام لا
يقتضي غير مجازال الغيبة لبقاء وجود المستحق مع تطاير
الافكار خبايا عن الائمة الاطهار وتطابق كلام حجة الامام

ومقدمي السلف ومتأخريهم بالترخيص لشعبة أهل البيت ^{عليهم السلام}
 في تناول ذلك الحال الغيبة بأمر الجابر فاذا انضم الي هذا الكلام
 من له الينا به حال الغيبة كان حقيقا بانقاذ الاوهام و
 اضلال السكوك ولنا في الدلالة على ما قلناه ملكان الاول
 في الاخبار الواردة من أهل البيت عليهم السلام في ذلك كثير فمنها
 ما رواه الشيخ ^{عليه السلام} عن أبي بكر الحضرمي قال دخلت على أبي عبد الله
 وعنده اسمعيل ابنه فقال ما يمنع من أبي شمال ان يخرج البيت
 الشيعة فيكفونه ما يكفيه الناس ويعطيهم ما يعطى الناس
 قال ثم قال لم تركت عطالك فان قلت عفاة على ديني قال
 ما منع من أبي شمال ان يبعث اليك معطالا ما علم ان لك في
 بيت المال مضييا قلت هذا ماض في هذا الباب فانه عليه السلام
 بين لك البلاحت قال انه ترك اخذ العطاء الخوف على دينه
 بانه لا خوف عليه فانه انما ياخذ جفة حيث انه يستحق في
 بيت المال مضييا وقد تقرر في الاصول بقدر الحكم بالعلية
 المصنوعة ومنها ما رواه ارم في الصحيح عن عبد الرحمن
 الحاج قال قال لي ابو الحسن ما لا تتدخل معطى في شراء الطعام

ان اظنك ضيقا قال قلت نعم فان شئت وسعت على قال استره وقد
 احتج به العلامة في التذكرة على تناول ما ياخذ الجابر باسم الخراج
 والمقاسمة ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن أبي المعز قال قال رجل
 ابا عبد الله عليه السلام وانا عنده فقال اصلحك الله امر بالعامل
 فيجزيك بالله اهم اخذها قال نعم قلت وارجح منها قال نعم ومن هذا
 من عدة طرق اخرى ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن جميل بن صالح
 قال ارادوا بيع ثمرتين ابى زيارت فاردت ان اشترى به لم قلت حتى
 استاذن ابا عبد الله فاردت مصداقا حساله قال فقال قل له
 بشر به فان بشره اشترى به غيره قلت فقد احتج بهذا الحديث لحل
 ذلك العلامة في المتن وصححه لكن قد سأل عن قوله فان لم يشتره
 اشترى به غيره فان شراء الناس للشي لا يدخله في صيرورة حلالا
 على تقدير ان تكون حلالا فافى مناسبة له ليعمل به ولا يعذر ان يكون
 ذلك اشارة منه عليه السلام الى معنى لطيف وهو ان كل من لم يدخل في
 قيام دولة الجور ونفوذ اوامرها وقوة شوكتها وضعف
 دولة العدل يحرم عليه هذا النوع وهو بشر وغيره بخلاف من
 لم يكن كذلك فان عدم دخوله في شراء هذا كدخوله في أنه لا

يتعطل امر دولة الجور ولا يتناقص بل و اجها بحاله فان شاء
ان لم يشتره اشتره غيره الا اذا مانع له من الشراء اذا دخل له في
دولة الجور بتقوته ولا غيرها فان لم يشتره لم يتفاوت الحال
بل يشتره غيره وسها مارواه ايضا عن الحق بن عمار قال سالت
عن الرجل يشترى من العامل وهو يطم قال يشترى فيه ما يعلم انه
ظلم فيه احدا وهذا الحديث نقله هكذا امر المتهنى وظني انه نقله
مريب وبمعناه احاديث كثيرة ومنها مارواه ايضا في الصحيح عن
هشام بن سالم عن ابي عبيدة عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت
عن الرجل يتاخر في من السلطان من ابل الصدقة وغنمها وهو
يعلم انهم ما احتا يشترى ياخذون منهم اكثر من الحق الذي يجب عليهم
قال ما الا بل والغنم الا مثل الحنطة والسمير وغير ذلك لا باس به
حتى يعرف الحرام بعينه قيل له فما ترى في مصدق جينا فياخذ
صدقات اعناسا يقول بهاها فيبعنها فما ترى في شرائها
منه قال ان كان اخذها وعملها فلا باس قيل له فما ترى في الحنطة
والحنطة والسمير بعيننا القاسم فيقسم لنا حظنا وياخذ خطه
فيغزله ليكل فما ترى في شراء ذلك الطعام منه قال ان كان قبضة بكيل

الحصفر ذلك فلا باس بشراعه منه بغير كيل ومارواه الشيخ ايضا باسأاده
يحيى بن ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان الحسن والحسين
عليهما السلام كانا يقبلان جوار من حويرة قلت قد علم ان موضع الشهمة
حقيق بالاجتناب والامام ع لا يوافقها وما كان قبولها بالجوانبة
الا لما له لهما من الحق في بيت المال مع ان تصرفه عليه غضب الله وخلفه
كان بغير حق منهم عليه السلام فتناولهما حقهما عليهما السلام المترتب
على تصرفه ويمل على جوار ذلك لذوي الحق في بيت المال من المؤمنين
نظرا الى ثبوت الناس وقد نبه شيخنا في الدرر على هذا المعنى
بين الجوار من النظام وبين اخذ الحق النابت في بيت المال اصاله فان
ترك قبول الاول افضل بخلاف الثاني ومن هذه الاخبار كثيرة ومن
حضر ولسنا نجسد ذلك فان في هذه عينه في الدلالة على المطاوعة
غنى السعي في تنعيم ما سواها وكون بعضها قد يعتري بعض رجال
اساءة طعن او جهالة غير قاذح في شئ منها بوجوب من الوجوه
غلمان اسائده كثير منها صحيحة كما قد سناه ومع ذلك فان الاحصاء
كلهم او جلهم قد افترق بمضيق زمان في كتبهم وعملوا به فما بلغنا عنهم

والمخبر الضعيف الاسناد اذ الخبير يقبل الاصحاب وعملهم ارتقى
الى مرتبة الصحيح وانتظم في مسلك الحج والحق بالمشهور فان قيل
هنا سوالان **الاول** ان هذه الاخبار انما تضمنت حل الشرا خاصة
فمن اين ثبت حل التناول مطلقا **الثاني** ان هذه الاخبار انما
تضمنت جواز التناول من الجيار بعد استيلايه واخذ من اين
ثبت حل الاستيلاء والاخذ قلنا الجواب عن الاول ان حل الشرا كان
ثبوت المطلوب لان **الاول** حله يستلزم حل جميع اسباب النقل كالصالح
والهبة لعدم الفرق بطريق بل الحكم بجواز غير الشراء على ذلك التقدير
بطريق اول لان شرط صحة الشراء اكثر وقد صرح الاصحاب بذلك
بل يستلزم جواز قبول هبته وهو في يد ذي المال والحوالة به
عرفت من ان ذلك غير ملحق له بل انما عرض تسلط على التصرف وقد
سوغ امتناع عليهم اتينا بملكتنا له على ذلك التصرف الغير السابق لان
غيره انما كان من حيثهم عليهم فاعفوا وشيعهم ذلك طلبا
لزال المشقة عنهم فغلبهم من الله الحكمة والسلام وقصر ذلك
بعض الاحتياط وسند كونه فيما بعد انشاء الله تعالى واما الجواب عن

الثاني

الثاني فلان الاخذ من الجيار والاخذ بامر سواه على ان اذا اذ
ان المأخوذ حق ثبت شرعا ليس فيه وجه عقير ولا جهة
عصب ولا قبح حيث ان هذا حق مفروض على هذه الاراء
المحدث عنها وكونه موقوف بنظر الامام اشفي للخصم اللانم بسيرة
بترخيص الامام في تناوله من الجيار سقط السؤال بالكتابة اهلا
وراس المسلك الثاني اتفاق الاصحاب على حل ذلك وهذا يحيا
عبارة انهم غلبوا شيئا فاشيا كلامهم بعينه من غير تغيير على حسب
ما وقع علينا البينا من مصنفاتهم في وقت كتابته هذه الرسالة
عن ذلك كلام شيخ الطائفة ورئيسها وفقهائها ومعتددا
محمد بن الحسن الطوسي في كتاب المكاسب من كتاب التمهاترو
هذا الفقه ولا بأس بشراء الاطعمة وسائر الجيوب والعلات على
اختلاف اجناسها من سلاطين الجوار وان علم من احوالهم انهم
ياخذون ما لا يحقون ويفسبون ما ليس لهم سالم يعلم في ذلك
شيء ما عسير عسبا فان علمه كذلك فلا يتعرض لذلك فاما ما
ياخذونه من الخراج والصدقات وان كانوا من مستحقين
مباجاز لك شراها منهم هذا الكلام وقال المحقق نجم الدين

في الشرايع ما هذا لفظه ما ياخذ به السلطان الجابر من الغلات
باسم المقاسمة والاموال باسم الخراج عن حق الارض و
من الانعام باسم الزكوة يجوز ابتاعه وقبول هبته ولا
يجب اعادته على اربابه وان عرف بعينه وقال العلامة في
المنتقى يجوز للاسنان ان يشتاع ما ياخذ به سلطان الجور
فيهم الزكوة من الابل والبقرة والغنم وما ياخذ به عن حق
الارض من الخراج وما ياخذ به ينهيه المقاسمة من الغلات
وان كان غير مستحق لاخذ شيء من ذلك الا ان يتعين له شيء منه
بانفراده انه غضب فلا يجوز ان يشتاعه ثم اجمع لذلك برواية
جميل بن صالح واعحق بن عمار وابي عبيدة السالقات الى ان
قال اذ انبت هذا فانه ابتاع ما ياخذ به من الغلات باسم
المقاسمة والاموال باسم الخراج عن حق الارض ومن الانعام
باسم الزكوة وقبول هبته ولا يجب اعادته على اربابه وان
عرف بعينه دفعاً للضرورة قلت هذا بعينه هو ما التفتناه
سابقاً وقال في التدوين ما هذا لفظه ما ياخذ به الجابر من
الغلات باسم المقاسمة من الاموال باسم الخراج عن حق

الارض ومن الانعام باسم الزكوة ويجوز شراؤه وانما يبرأ
اعادته على اصحابه وان عرفوا ان هذا مال لا يملكه الا
وصاحب الانعام والارض فانه حق لله اخذه غير مستحق
وبرئت ذمته وجاز شراؤه ولم اجمع كذلك بخير ابى عبيدة
وعبد الرحمن السالقيين وقال في الحقير ما اخذه ظالم بينهم
الزكوة من الابل والبقرة والغنم وما ياخذ به عن حق الارض منهم
الخراج وما ياخذ به من الغلات باسم المقاسمة حلال وان
لم يستحق اخذ ذلك من الغلات باسم المقاسمة حلال وان لم
ولا يجب اعادته على اربابه وان عرفهم الا ان يعلم في شيء بعينه
انه غضب فلا يجوز تناوله ولا شراؤه وقال في عدو الذي يا
خذ به الجابر من الغلات باسم المقاسمة ومن الاموال باسم
الخراج عن حق الارض ومن الانعام باسم الزكوة يجوز شراؤه وانما
ولا يجب اعادته على اصحابه وان عرفوا وفي حواشي شيخنا الشهيد
على القواعد ما صورته وان لم يقبضها الجابر وكذا نثره الكرم
البيان وقال في الارشاد عطفاً على اشياء ما يحل بيعها وتناولها
وما ياخذ به الجابر باسم المقاسمة من الغلات والخراج عن الارض

والزكوة من الانعام وان عرف المالك وقال شيخنا في الدرر
 كلاما في هذا الباب من اجود كلام المحققين اذا تأمل
 الفطن علم انه يعتقد في الخراج انه من جملة الاحول الخالية
 من الشبهة بعيدة عن الالهام حيث ذكر الجواب وجعل
 قبولها افضل والبالغ في احكام الخراج بما يحكيه متصلا و
 صورة كلامه يجوز ان ياخذ الجابر باسم الخراج ^{والزكوة}
 والمقاسمة وان لم يكن مستحقا له ثم قال لا يجب رد المقاسمة
 شبهها على المالك ولا يعتبر رضاه ولا يمنع بطلانها من الشرا وكذا
 لو علم ان العامل يظلم الا ان يعلم النظم بعينه نعم بكرة معاملة
 الظلمة ولا يحرم لقول الصادق عليه السلام كل شئ فيه حرام وحلال
 فهو حلال حتى يعرف الحرام بعينه ولا فرق بين قبض الجابر
 اياها او وكيله وبين عدم القبض فلو احواله بها وقد قبل الثلثة
 او وكله في قبضها او باعها وهي في يد المالك او في ذمته
 جاز التناول ويحرم على المالك المنع ولا يجوز الشرا بقوله
 سائر المعاملات والهبة والصدقة والوقف ولا يحل
 تناولها بغير ذلك المقدار في التقيح شرح النافع اخذ

هذا الكلام

هذا الكلام واورد به بصورة الشرح مطولا ولم يحضر في قوت
 نقل كلام الاصحاب سوى هذا المقدار من الكتب فان نقل كلام
 الباقيين لكن فيما اوردناه عينه وبلاغ لاولى الالباب فان
 كلام الباقيين لا يخرج عن كلام من حكينا كلامهم او لو كان فيهم
 مخالف لحكامه من غيرنا على مصفاةهم واطاعتنا على مناهيهم
 لما علمناه من سنة حرضهم على ايراد خلاف الفقهاء وان كان
 ضعيفا والاشارة الى القول الشاذ وان كان واهيا فيكون
 الحكم في ذلك اجماعا على انه لو كان فيهم مخالف مع وجود
 كبر المقدمين والمتأخرين واستفاضة الاجماع عن ائمة
 الهدى ومصابيح الدجى وصحة طرق كثير منها واشتهار
 مصنفوها لم يكن خلافا قادحا فليكن الحال كما علمت فيها
 عوف قد مرنا في هذه المسئلة واوضحنا لك من مشكلاتها
 ما على صدى القلوب ومن يزل اذى الصدور ويرغم ان
 ذوى الجمل ونسوة وجوه او الخلد الذين معصون الانبياء
 غنيضا وحققا وليحبون في تغليب كبريتهم الى التفتك في
 الاعراض والتبعية على ما يعيدونه بزعمهم من العوا

ويطعنون بالاعتدال في الدين يهدون بذلك لانفسهم في
قلوبهم ردها العامة وصفها العقول وسفها الاحلام
ولا يعلمون انهم قد هدموا من دينهم واعطوا الله مولا لهم
يعتسبون انهم لا يعتسبون صغافا فانما ما اوردناه من الاخبار
عن الامم الاطهار وحكيما عنهم فقهاء العترة النبوية
المبرزين من الزرع والزلزال ان كان حقا يجب اتباعه والافتقار
اليه فهاهنا وكافوا احق بنا واهلها واي ملامه على من اتبع
الحق وسلك بهدي قادة الحق لولا الفخر عن صوب الصواب
والعنا عن نور اليقين وان كان باطلا مع ما ابتناه من
الاخبار الكثيرة والاقوال الشهيرة فلا سبيل لنا الى مخالفتهم
وسلوك غير جادتهم والحال انهم قد رتبنا في اصول ديننا
وعقدتنا في اركان مذهبنا وكيف نتبعهم حينئذ ونعاوهم
حينئذ لعلوا لعمامنا ويحرموننا عما وما انا من عز تدان
ان عوت عوت وان ترشد عن تدار شدة على ان الحاسد
لا يرضى وان نرعت سمع الايات والمغمض لا يتبصر وان
اتى باج البينات ولم يمنع عقله وتفكره لم يجد من قايي حل

الغنائم

الغنائم وحل ما نحن فيه بل هذا انما هو شعبه من ذلك فانه
اذا كان المبيع له والاذن في تناوله واحدا فاي حال المك
واي موضع للطن لولا عين البغضا وطوية الحماوية
عن علم كيف كان طعن الحائدين وانكار المعصين على
سيد الكونين وامام الثقلين ونسبتهم اليه الا باطل ونداهم
عليه في الاندبر تاريز بن المرار وبعث قلوب ذوي
البصائر ان يهون عليه قتل هذه الاقوال الضعيفة والافتكا
الفاسدة فاني جريد بعد ما من تخرج ولا هتك سترها
بحرم ومازلنا بسبع حلال المناكرة في مجلس المحققين
المصانين وسلفنا الصالحين ما هو من جملة الشواهد على
مانعهم والدلائل الدالة على حقيقة ما نتجده من ذلك
ما نكتة رسم عن الله من احوال الشرف المرقني علم الهدى ذي
الجدين اعلم العالم في زمانه الغاير بعلو المرتبتين في انه
على بن الحسين الموسوي قدس الله سره فانه مع ما
من جلاله قدر في العلوم وانه في المرتبة التي ينقطع انفس
على نزهة قد اقتدى به كل ما تاخر عنه من علماء اصحاب

بلغنا انه كان في بعض بلاد ذول الجور ذا حسم عظيم ونوره
 حسمه وصورة مجيد وانه كان له ثمانون قرية وقد وجونا
 في بعض كتب الآثار ذكر بعضها وهذا اخيه اخوه ذو الفضل
 السهير والعلم العربي والعقيدة الهاشمية والنوه القرشي
 السيد الشريف الرضي الرضي روح الله وحر كان له ثلث
 لايات ولم يبلغنا عن احد من صلحاء ذلك العصر الا انكار
 عليها ولا بعض منها ولا نسبتها الى فعل حرام او مكروه او خلاف
 الاول مع ان الذين في هذا العصر ممن نواحم بدعواه الصلحاء
 يبلغون درجات اتباع اولئك المتقدمين بهم ومتى خفي شيء
 فلا يخفى حال اساد العلماء المحققين والسابق في الفضل
 على المتقدمين والمتأخرين العلامة بضير الملة والحق محمد
 بن محمد بن الحسن الطوسي قدس له نفسه وظهر ربه وانه
 كان المتولى لاحوال الملك والقيام باعباء السلطنة وهذا
 وامثاله انما يصدر عن اوامره ونواهيهم انما انظر ما انتهى
 احوال ائمة في المتأخرين بحر العلوم معنى الفرق جمال الملة
 والدين ابي منصور الحسن بن المطهر قدس الله لطيفه وكيف

كانت ملازمة للسلطان المقدس المبرور محمد بن محمد بن محمد
 كان له عدة قرى وكانت شققا للسلطان وجوانبه
 واصله اليد وغير ذلك مما لو عد لطلال ولو شئت ان احكى
 من احوال عبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر وكيف
 كانت احوالهما في دول زمانها الحكيم شيئا عظيما بل لو تأمل
 المتأمل الخالي من الرضى قلبه لوجد المربي للعلماء والمراجع لا
 حوالهم انما هم الملوك واركان دولتهم ولهذا لما قلت
 العناية بهم وانقطع توجههم بالترتبة اليهم ضعفت الاحكام
 وتضعفت احوالهم وقلت ان ذيرة العلم ومخافه في جميع
 الارض وليس لاحد من المتخصصين ان يقول ان هؤلاء
 احوال هذه البلاد وقد كانت قبل موالاتنا لان هذا معلوم ^{البطلان}
 صريح بذهي العقل اما اولاد بلاد العراق على ما حكينا ^{سكنت}
 بتمامها معجزة لم يكن لاحد محال ان يعرف في وسط البلاد
 فز في مقدرة وما كان بين القديسين والبلدين في
 العبد قد فرغ من الانذار كيف ومجوع معمود من الموصل
 الرعايا ان ستره وثلثون الفا الف جريب واما انما فلا

عمارة القرى امر عظيم يحتاج الى زمان طويل وصرف مال جليل و
كانوا يعيدون عن هذا الاستعداد مع ان هذه التحللات
مع ما تلقوا من كلامهم في احكام هذه الارضين واحوال
خزائنها وحل ذلك من التكاليف الباردة ولا من الساعه
نعوذ بالله من القول من الهوى **وجا بته سبيل الهدى**
وهو حسبا ونعم الوكيل **الامر في النواحي والواقع** وفيها
مسائل **الامر** في الخراج ليس من مواضع الشبهات لا انا قد
قد زنا فيما سبق انه من جملة الغنائم اذ هو حق عن الارض
المعتوبة في الرقاب لم يلها بغير تفاوت وقد اتينا الدليل
على ذلك وحكيما ما صدر عن الاحباب عنهم الشريفه وليس لنا
ما ينافي ذلك الا اخذه بامر سلطان الجور وهو موقوف على
الامام ونظره عليهم وهذا لا يصح للمنافاة لان الامم عليهم
اباحوا ان يعيدهم عن ذلك في حال الغيبة وازال المانع من جنتهم
ولما فلم يكن فيه ثقل يقتضي التفسير ولا يبعد من هو امره سبحانه
ورضاهم لا سيما اذ انقم الى ذلك نظرنا بالغيبة واي فارق
بينه وبين ما احلوه لشبهتهم حال الغيبة ما فيه حقوقهم وهو

لا الذين

لا الذين ينرون على هذا النوع لا يتحققون ما فيه حقهم عليهم
بل ولا يستطيعون فان هذه الجوارى والعبيد ومتفرقات
الغنائم وبالحصول من الجور بالعرض وغيره لا يستطيع احد
الانفكاك منه وهم لا يتجزون من هذا القسم ولا يفرق منه
وبما هو في التشيع على القسم الاول بالحق بالجرمات او
مواقع الشبهات ويجعلون انقسام في ذلك مقتضى للعامة
يقتضون انارهم ولا يخافون لغيره سبحانه حيث انه قد حرموا من
ما احل الله وانكروا ما علم بشئ من الدين وما زالوا من
الحسنه بما هو حرام عليهم ولا فرق في استحقاق الموت من الله
بجانه بين سحلال الحرام وبين حق سحلال فان عمره
حل المتعة ما زال الامة عليهم السلام ينكرون عليه ويتحققون
من فعله وافترائه وحنوا على فعلها ووعده واعلمها بمضا
النواب فظلم النصوص عن متابعتهم عن ضلاله والشبهه انما
سميت شبهة لانها موضع الاشتباه وليس هذا موضعا
للاشتباه كما نقول في اموال الظلمه والغارين فانها موضع
الشبهة ومطابق الحرمات فان الحل والحريم مكانا شرعيا

انما يتبين ويستفان بحكم الشارع فما كان امر الشارع فيه
 هو الحلال مما كان امره فيه المحرم فهو الحرام والشهر هو
 الحلال بحسب الظاهر ولكن مظنة الحرام في نفس الامر كما قلنا
 في اموال الطلبة ولست الموفق **الثاني** فعرفت ان الخراج هو المقتضا
 والذروة الماخوذة بامر الجابر او نائبه حلال فهل يكون حلالا
 للاخذ مطلقا حتى لو لم يكن مستحقا للزكاة ولا ذنبا في
 بيت المال حين وجود الامام عليه السلام او ايا يكون حلالا
 بشرط الاستحقاق حتى ان غير المستحق يجب عليه صرف ذلك الى المستحق
 اطلاق الاخبار وكلام الاصحاب يقتضي الاول وتعليمهم بان لا
 نصيبا في بيت المال وان هذا حق لله تعالى لا ينفك بالتوقيف
 فيه حال وان كان ظاهر كلامهم هو انه لا ينفك في الضرورة
 لا يكون الا بالحمل مطلقا **الثالث** قال في التحرير روى عن الصادق
 عليه السلام انه سئل عن النزول على اهل الخراج فقال لا نزلنا ايام
 ومن الحرة في القرى وما يؤخذ من العلوج والاكراد اذا
 نزلوا القرى قال شرط عليهم ذلك فان شرط عليهم من الدرام
 والحرة وغير ذلك فيجوز ذلك وليس لك ان تاخذ منهم

شيا حتى تشارطهم وان كان كالمستيقن ان من نزل تلك
 الارض او القرية اخذ ذلك منه قلت الرواية في التهذيب
 وفيها يدل الاكراذ والاكراذ كما ترجم اكارو في معناه ما رواه
 اسماعيل بن الفضل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
 ارضا من ارض الخراج الى ان قال ان انا من اهل الذمة
 نزلوها له ان ياخذ منهم اجرة البيوت اذا ادوا جيرة بها
 قال يشارطهم فما اخذ بعد الشرط فهو حلال لكن روى
 عن علي الانزهرق قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لو
 رسول الله صلى الله عليه واله عليا عند موته فقال يا علي لا
 تظلم الفلاحون بحضرتك ولا يناد على ارض وضعت عليها
 خنزرة على مسلم وفي معنى ذلك ما روى ايضا عن الحلبي عن ابي
 عبد الله عليه السلام روى الشيخ في التهذيب عن علي بن يقطين
 قال قلت لابي الحسن عليه السلام ما تقول في اعمال هؤلاء قال ان كنت
 لابد فاعلا فائق اموال الشيعة قال فاحير في علي انه كان
 يجيبها من الشيعة علانية ويردها عليها عليهم في السرو في
 معناه ما رواه عن الحسن بن الحسن الانباري عن النضر
 قال كتبت اليه كذا عشر سنة استاذنه في عمل السلطان فلما

كان آخر كتاب كتبه اليه اذ كان في اخاف على حيط عشق في
السلطان للرفق فكتب اليه ابو الحسن عليه السلام فمات
كتابك وما ذكرت من الخوف على نفسك فاما ان كنت تعلم انك
اذا وليت عمت في عملك يا امير رسول الله صلى الله عليه واله
ثم يصير اعدائك وكتابك اهل ملكك واذا صار اليك شيء
واسبب به فقر المؤمنين كان ذا ابتداء ولا فلا قلت في
معنى هذين الحديثين احاديث اخرى وليس هذا هو الحق
فيه شيء ولان موضوع هذا تولى اعمال السلطان الجور
اخذ الجانية على ذلك وهذا خارج عن بحثنا بالكلمة وما يرد
عليهم نراهم ان يكون المراد به ما يجعل عليهم من وجوه
الظلم المحرقة ويكون ان يراد به وجوه الخراج والزكاة و
المقاسمات لانها وان كانت حقاً عليهم فليست حقاً للجاني فلا
يجوز جمعها لاجلها الا عند الضرورة وما زلنا نسمع من كثير
من عاصرتهم لا سيما شيخنا الاعظم الشيخ علي بن هلال قدس
الله روحه وغالب خلقه انه يغير واسطه بل بالمشافهة انه
لا يجوز لمن عليه الخراج والمقاسمة سرقته ولا يجوز له ولا
يسعد ولا يشانه لان ذلك حق عليه والله اعلم بحقائق الامور

وجيز انتهى الكلام الى هذا المقام فلمن الله الذي وفقنا
بعروة النبي المصطفى وخلاصة خاصته الوصي الرضا احد
السببين وثاني الثقلين وصي الكونين وعصمة الخلق في
الدارين وسلوك يحجتهم والاستضاء بانوار حجتهم سال
الله جل اسمه ان يصلي ويسلم عليهم اجمعين صلوة يظهر بها
شرف مقامهم يوم الدين وان يحشرنا في زمرة من تحت اديم
وسيق فاننا على حبهم مقتدين هديهم في صدهم وورعهم
وان يصنع من ذنوبنا ويحيا ويحيانا وسينانا وله الحمد والمنة
اولا واخرى وطاهرا وباطنا فرغ من تسويدها العبد المعترف
بنقصه على بن عبد العالي بواه الله علاسيا في حياته
وكساه بفضل جلاله وصنائه وسطه سائر الاثني عشر يوما
حادي عشر شهر ربيع الثاني من سنة ست عشرة وتسعين
ومصليا عودا على يد وصلي الله على سيدنا محمد واله
الطيبين الطاهرين والسلام عليهم وعلى اجمع الهدى سعة

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين على شدة محمداً والراعي وفقد
 الله أنه قد اشترى على السنة الطلبي في هذا العصر تحريم المرأة
 على بعلها بأرضاع من سنن كره ولا يعرف لهم في ذلك
 أصلاً يرجعون إليه من كتاب أو سنة أو إجماع أو قول لأحد من
 المعبرين أو عبادة يعتدي بها شهر بذلك أو دليل مستنبط
 في الجملة يعول على مثل بين الفقهاء وأما الذين شاهدنا
 هم من الطلبي وجدناهم يزعمون أنه من فتاوى شيخنا الشهيد
 قدس الله روحه ونحن لأجل بيان هذه الفتوى لا نقول
 المنه استبعدنا كونها مقالة لمثل شيخنا على غير علمه
 ونقوب فهمه لا سيما ولم نجد لهؤلاء المدعين لذلك اسناداً
 يتصل شيخنا في هذه الفتوى يعتد به ولا مرجعاً يركون إليه
 ولنا فافين لهذه النسبة عندهم رحمهم الله استعانة على القول
 بفساد هذه الفتوى فإن الأدلة على ما هو حق اليقين
 اختيارنا المبين بحمد الله كثير جداً لا يستوحش منها من قلة
 الرفيق نعم اختلف أصحابنا في ثلاث مسائل قد يتوهم منها

٥٩٤٧

المسائل
 القاصر عن درجة الاستنباط أن تكون دليلاً شئ من هذه
 أو شاهد عليها وسنن المسائل التي نحن بصدد ردها تماماً
 لم يتحقق لها الأصحاب والثلاث التي ذكرنا أن للأصحاب
 فيها اختلاف فاعطينا البحث حققة في المقامين سالكين بحجة
 الإضاف في المعصدين غير تاركين لأحد في ذلك تعالماً
 دام على جادة العدل بتحليل بحلية التحقيق وهذا وإن
 الشروع في المقصود دعوى الله تعالى فنقول المسائل المتصورة
 في هذا الباب كثيرة لا تكاد تحصر والذي سنعلمنا ذكره الآن
 خارجاً عن المسائل الثلاث المشار إليها صوراً أن ترضع
 المرأة بلبن فحلها الذي هي في حكم حريم الأرضاء أخاها
 أو اختها لأبويها أو لأحد هـ **أ** أن ترضع ولدها أخوها **ب**
 أن ترضع ولداً اختها **ج** أن ترضع ولد ولدها ابناً أو بنتاً **د**
 ما لو أرضعت أحداً زوجة ولد أخرى **هـ** أن ترضع عمها
 أو عمتها **و** أن ترضع خالها أو خالتها **ز** أن ترضع ولد عمها
 أو ولد عمتها **ح** أن ترضع ولد خالها أو ولد خالتها **ط** أن ترضع
 أخا الزوج أو اخته **ي** أن ترضع ولد ولد الزوج **ق** أن ترضع ولد

أخى الزوج أو ولد اخته **ان** ترضع عم الزوج أو عمته **ان** ترضع خال الزوج أو خالته فهذه ثلاث عشرة صورة يتبين بها حكم ما لم تذكره وأما المسائل الثلاث التي **اختلف فيها الأصحاب** **في** جدات المرتضع بالنسبة إلى صاحب اللبن هل يحل له أم لا قولان للأصحاب وقريب منه أم الموضع وجباتها بالنسبة إلى اب المرتضع **ان** أخوات المرتضع نسبا أو رضاعا بشرط اتحاد الفحل هل يحلن له أم لا قولان **أيضا** **في** أولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعا أو كذا أولاد المرتضع ولادة وكذا رضاعا مع اتحاد الفحل بالنسبة إلى أخوة المرتضع هل يحل لهم أم لا قولان **أيضا** إذا عرفت ذلك فالذي يدل على عدم التحريم في المسائل الأولى وجوه **التمسك بالبرائة الأصلية** فإن التحريم حكم شرعي فيستوقف على مستند شرعي فإن قيل كما أن الحق بمحكم شرعي فكذلك الإباحة أيضا حكم شرعي فالمرتبة المستند أيضا قائمة أجنبيا بوجهين أحدهما أنه قد تقررت في الأصول أن الأصل في المنافع للإباحة والمتنازع منفعته لأنه الفرض الثاني أن القائل بالتحريم

نسب والقائل بالإباحة ناف وقد تقررا أيضا أن الناف لا دليل عليه فيخص مدعى التحريم بالمطالبة بالدليل فإن قيل القائل يأخذ المقالتين فاف للاختصاص فلم خصصت القائل بالإباحة بكونه نافيا قلنا معلوم أن التحريم لم يأت على أصل الذات والمنافع له ليقف في المنع برده وإن لم يصرح بدعوى الإباحة ووجه فالإباحة ثابتة بطريق الزوم والتحقيق أن يقال إن أردت بالإباحة الأذن الصريح المسوغ لذلك فسلم توجيه المطالبة عليه ونحن لا ندعيه فإن مطلوبنا غير متوقف عليه وإن أردت الإباحة المستفادة من الأصل المقرر المذكور سابقا فهو مدعانا ولا نتم توجيه المطالبة بوجه فإن قيل الأصل حجب عدم الدليل الناقل وقد وجد ههنا فإن الروايات التي سنذكرها تدل على التحريم قلنا إنما الروايات في الكلام عليها في الموضوع السابق بها وبين أن لا حجة فيها ولا دلالة بوجه من الوجوه ونتبع ذلك بما وجدناه من كلام الفقهاء الدال على المراد **بمجموع** آيات الكتاب العزيز

الدالة على الإباحة مطلقا مثل قوله تعالى فالتكواها فاب لكم
من النساء ثلث وثلاث وربع فانهما يعموها تناول محل
النزاع فان ما من ادوات العموم وكذا قوله نعم فالتكواها
منكم والصالحين والايامى جمع ايم وهي التي لا ترجع لها بكول
كانت او شيئا والجمع المعروف باللام للعموم فيمثل على النزاع
وغير ذلك من عمومات الكتاب والسنة الدالة على النزوع
ومن غير تعيين فانهما يعموها تناول محل النزاع وهي
كثيرة جدا لا تحصى وظاهر العموم حجة كانت في الاول
فان قيل العموم فيما ادعيت غير مراد قطعا للتناول ظاهره
لما ثبت تحريمه فنتفى دلالة قلنا لما ثبت فيه التحريم
يخص من العمومات وينبغي ما عداه على حكمه فان العام
المخصوص يفور دليل باطل ولا دليل سوى القياس على ما
ثبت فيه التحريم من المحرمات بالوضاع ولا يجوز التسك
به فضلا عن ان يخص به عموم الكتاب قوله نعم واحل
لكم ما وراءكم بعد تعداد المحرمات المذكورة في الآية
وذلك من في الباب ودلالة على المطلوب اظهر فأت

الحق

المعنى والله اعلم واحل لكم ما عدا تلك المحرمات المذكورة
هذه ومعلوم ان شيئا من المتنازع فيه ليس عين شي من
المحرمات المذكورة ولا دخلا في مفهومه ولا يد عليه
من الوجوه المعبر في الدلالة واذا عدد الحكيم انواعا و
خصها بالتحريم واحل ما سواها المتنع عدم الحل في
غير المذكورات والا لكان مغزى بالقياس فان قلت قد
ثبت التحريم في البعض من غير المذكورات كالمطلق
للعدة والمعقود عليهما في العدة مع العلم او الدخول
غير ذلك قلنا انما ثبت المنع ويلزم الحد وروى لم يكن
معارض ينهض بخصيصا للكتاب انما هو فلا يحد
ولا نفي عما ادعى تحريمه خارجا في الآية بنات في التحريم
الاول شاهد بفساد بطله ويصلح لمخصص الكتاب و
الفرق ان المتنازع لا شاهد له اصلا واداسا فمن ادع
شيئا فعليه البيان والاجماع فان جميع العلماء من تولد
اقوالهم واشتهرت مصنفاتهم عدد المحرمات في الكتاب
واباحوا النكاح ما سواها ولم يعد احد منهم شيئا من المتنازع

في جملة المحرمات ولا تقل احد من الانبات الذين يرجع الى
 اقوالهم ويعول على امثالهم ويعول على امثالهم بل في
 عبارة بعضهم لا يدل على المدعى وسنشير اليه في موضع
 نحن ادعى التحريم في بني من ذلك احتاج مع اقامة الدليل
 الى سلف يوافقه حذر من ان يكون خارجا عن الاجماع فان
 قبل هذا الاجماع الذي ادعيت له لو ثبت لكان اجماعا سكوتيا
 وهو غير محجة عند المحققين كما تقرر في الاصول قلنا
 الاجماع السكوتي حقيقان يفتي واحد من اهل العصر بغير
 الباقيين فلا يصحون بخلافه ولا يردون فتواه ولا ذلك عمل
 النزاع لان الفقهاء لما عقدوا المحرمات في النكاح بايا واستوفوا
 اقسامهم ونحو وان لا يدعوا من اقسام المحرمات شيئا الا
 ذكره كان ذلك جارا مجرى الترخيم على ما سواه وهذا
 حقيقي لا سكوتي فان قيل قد ذكرت فيما سبق نسبة القول
 بذلك الى الشهيد ر م فقد ثبت ان القول بالتحريم وان دفع
 الحدور قلنا هذه النسبة غير ثابتة عندنا فانما نجد لها
 في مصنف مسنوب اليه ر م ولا سمعنا هاهنا عن يركس الى قول

سما بمنزلة ونسبت اليه وانما كان الجحد بها مكتوب في ظهر بعض كتب
 الفقهاء وفي خلال الجاورة كنا فسمعنا من بعض الطلبة الد
 عار زمان وهو لا ايضا اهلوا بها باسناد في ذلك تسكن النفس
 الى مثله لم يجد واليه سبيلا ونش هذا لا يشغ غلة ولا يقطع
 علمه وقد رايت في عصرى كثير من الجواش والقيود وسنوبا
 اليه يرحم الله وانا اجزم بفساد تلك النسبة والسر في ذلك تفر
 الطلبة الذي تفر سلا من الزيادة والنقصان والخطا
 وسوى الفهم وبها هذا شأنه كيف يجوز ان يعمل قول واحد من
 المعبرين او يجترى به على عاقله لاجماع او ما يكاد يكون اجماعا
 ومخالفة ظواهر الكتاب والسنة والادلة الخليفة الشرعية ثم
 لا جلد تجرير ما هو معلوم الحل ويقطع به عقد النكاح وحل
 زوجة الرجل بسيرة من سواه ويحكم بقوله احكام الزوجة
 النابتة شرعا بغير شبهة ان هذا الامر عظيم ولا يماين
 الاستصحاب وهو وجه الاستصحاب للمال فان الزوج
 حل قبل الرضاع المذكور والاصل بقا ما كان على ما كان الى ان
 ينبت الناقل عن حكم الاصل الثابت ولم يوجد ومن ادعى

فعلية البيان وما يمكن ان يتعلق به الخصم من الاخبار باضعف سبب
سنتين ما فيه مستوفى ان شاء الله تعالى **ب** استحباب الاجماع
الى موضع النزاع فان المرأة قبل الرضاع المذكور حلاله اجماعا
فكذلك بعده عملا بالاستحباب وهذا النوعان من الاستحباب
حجة كما بين في موضع **ج** ان حقوق الزوجية ثابتة قبل
الرضاع المذكور من الطرفين فكذلك بعده **د** ما تقدم من الاستحباب
فنفيتها يحتاج الى الدليل دليل **د** الاحتياط فان الفرج
مستبر على الاحتياط التام ولا ريب ان حمل المرأة المذكور وغير
من هي زوجته لا يجرى الرضاع المذكور قول عجايب للاحتياط
بل للتدين وفيه من الاجتزاع على الله والخالفه لا ريب في السنه
المطهرة ما هو بين حلي فان قيل بقا المرأة على حكم النكاح
عليها ايضا عاقل الاحتياط لو كان الدليل من الكتاب او السنه
او الاجماع على خلافه او كان ثم اختلاف للفقهات اهل شهر
على انه لو ثبت ذلك لم يبق الحكم محل ما ثبت تحريمه
كالحكم محل ما كان حلالا ولا ريب هذا من ذلك **هـ** انتفاء
المتنفي للتحريم في المسائل المذكوره من حيث المعنى اما

الاولى

الاولى فلان المرتضع اعني اخا المرصعة صار ولدا ولها ولها
واخت الولد انما يحرم بالبنوة او بالدخول بامها ولهذا اذا
انتفى الامر ان جاز النكاح كما في اخت اخي الولد مع انتفاء
العلاقة ومعلوم انتفاء الامر بين ههنا على ان النكاح
عليه والدراما قال يحرم من الرضاع عما يحرم من النسب واخت
الولد انما يحرم من جهة النسب اذا كانت بنتا والافتقار بها
بالمصاهرة اعني كونها ربيبة مدخولا بامها والرضاع
كالنسب كالمصاهرة واما **الثانية** فلان اقصى ما يقال ان
الزوج عني المرصعة صار قدام الولد وهي عمته ولا يلزم من
ذلك تحريمها لان عمته الولد انما يحرم على من هي اخته اذ ليس
في الكتاب والسنه ما يدل على تحريم عمته الولد بوجه
الوجوه الا اذا كانت اختا و **ج** فالنكاح يبرر سبب الاخوة لا
بسبب عمومة الولد والاخوة بين المذكورة وبين ابني
المرتضع اعني زوجها بنسب ولا رضاع والحكم في السلسلة **الثانية**
اظهر لان خال الولد لا يحرم الا للجمع بينها وبين اختها
وذلك منتف هنا ولما في **الاولى** انتفاء فلا فاقصى ما يقال

المسألة

ان الرضعة صارت حدة ولده من الرضاعة واستفاد حريم
الولد من الرضاعة سياق بيان في السلام على الثلاث التي
هي موضع خلاف الاحتجاب على انه لو ادعى استقاء التحريم
فيها بغير خلاف امكن نظر الحق في الرضعة المشكوك في
كونه عن ما للشكاح المعلوم حلة وان بعد لان الظاهر عدم
الفرق واما في **الخامسة** فلان الرضعة اعني الزوجة قد صارت
بنت اخي ولد صاحب اللبن وبنت اخي الولد انما تحرم
للسبيلين السابقين اعني كونها بنت لابن او كونها بنت ابن
الزوجة المدخول بها وكلاهما منتف هذا واما في **السادسة** فلان
الرضعة صارت بنت اخي ولده والتقريب ما تقدم
ذلك يعلم الوجه في **السابعة** و**الثامنة** لان الرضعة صارت
بنت ابن عم ولده او عمة وبنت ابن خال ولده او خالته
واما في **الثانية** فلان الزوجة قد صارت ام اخي الزوج
واما الاخ انما تحرم بلامومة او يكونها مدخولة الاب واما
في **العاشر** فلا تنها وان صارت املا فافده الا انها لا تحرم
الا يكون هناك وجبة ولده واما في **الحادية عشر** فظاهر لان ام

ور

ولد الاخ لا تحرم واما في **الثانية عشر** فلا تنها وان صارت ام
او عمة لا تحرم اذ المحرم في ذلك اما المومة الاب او كونها
مدخولة الخلد وقريب من الحكم في **الثالثة عشر** وما يشهد ذلك
من عبارات الفقهاء قول الشيخ في المبسوط بعد ان ذكر احكام
الرضاع اذا بنت هذا فاقطع يحرم من الرضعة من الاعيان
البيع التي مضت حرفا بحرف واراد بالاعيان البيع الامهات
والاخوات والبنات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات
الاخت وهذا صريح في المراد وقال ايضا يجوز للفعل ان يخرج
بام الرضعة وبنته واخوته وجدة ويجوز لو ولد هذا المرفوع
ان يتزوج بالنسبة ارضعته لانه لما جاز له ان يتزوج امه
من النسب فبأن يجوز ان يتزوج ام ولد من الرضعة
او لم قالوا ليس لا يجوز ان يتزوج ام ولد من النسب
يجوز ان يتزوج ام ام ولد من النسب الرضعة فكيف جاز
ذلك وقد قلتم انه يحرم من الرضعة ما يحرم من النسب قلنا
ام ام ولد من النسب ما حرمت بالنسب بل بالمصاهرة قبل
وجود النسب والبنى صلى الله عليه واله انما قال يحرم من الرضعة

ما يحرم من النسب فانظر الى ما ارشد اليه محمد الله من التعليل
والتوجيه وان التحريم في الوضاع فرع التحريم في النسب
فما لم يثبت بمظهر نظير لحمة النسب حقيقة المقتضية
للتحريم لم يثبت التحريم وحكي العلامة في المختلف بعبارة
ابن حزم وهي لا تخلوا من اضطرار لكن ذكر في اخرها
ما صورته ويجوز للفعل التزويج بام القبي وجداً ولو ولد
القبي التزويج بالمرضعه وباتما ويجداً بها وقال ابن المراح
في المذهب ويجوز ان يتزوج الرجل بالمرأة التي ارضعت
ابنه وكذلك نوجها غير الذي ارضعته لانها ليست اما
لهم وانما هي ام اخيه الذي ارضعت فلا تحرم عليهم لانها
ليست زوجة لايهم وانما حرم الله سبحانه نسبا لا با وهذا
المرأة ليست من الاب بسل وهكذا يجوز ان يتزوجوا
ابنتها التي هي رضيع اخيهم وولدها وولد ولدها وكذلك
يتزوج الرجل بنت المرأة التي ارضعت ولده وبناته من
ايضا الممن لم يرضع من لبنه والابن من لبنه وبينه قرابة
من رضاع ولا غيره وانما يحرم نكاحهم على الرضاع فانظر

الجميع

الزوجي فخلص من التحريم في المذكورات بنفي المقتضى لانه
اما المقتضى لانه القربى بالنسب او الرضاع او المصاهرة
وجميع ذلك منتف في المذكورات وهذا بعينه اوت في
المسائل المذكورة والحاصل من ذلك ان تحريم الوضاع ^{يقصود}
على نظير المحرمات بالنسب دون المحرمات بالمصاهرة
والحديث يرشد الى ذلك وقال العلامة في التذكرة ما صورته
يحرم في النسب اربع سنوة وقد يحرم من في الرضاع وقد
لا يحرم ام الاخ في النسب لانه ام ام او زوجة وانما
في الرضاع فانها كانت كذلك حرمت ايضا وان لم تكن كذلك
لم تحرم على الوارثت اخاك او اخيك لم تحرم ^ب ام ولد
الولد حرام لانها اما بنته او زوجة ابنه وفي الرضاع قد
لا تكون احداهما مثل ان ترضع لاجنبيه ابن الابن فانها
ام ولد الولد وليست حراما ^ج جدة الولد في النسب حرام
لانها اما امك او ام زوجتك وفي الرضاع قد لا يكون
كذلك كما اذا ارضعت اجنبيه ولدك فان امها حرام
ليست بامك ولا ام زوجتك ^د اخت ولدك في النسب حرام

عليك لانها اما بنتك او ربيتك واذا ارضعت اجنبية
فبنتها اخت ولك وليت بنتك ولا ربيتك ولا تحرم
اخت الاخ في النسب **ولا في الرضاع** اذ لم تكن اختا له بان يكون
له اخ من الاب واخت من الام **فانه** يجوز للاخ من الام
نكاح لاخت من الام **فانه** يجوز للاخ من الاب نكاح
الاخت من الام وفي الرضاع لو ارضعت امرأة وارضعت
صغيرة اجنبية سلك يجوز لاختها نكاحها وهي اختك
من الرضاع فهذا التصريح بالمراد وتبيينه على ان غلطة
الحقير هي صيرورة المرأة بسبب الرضاع احدي الطرفين
بالنسبة بالمصاهرة فان قلت سيأتي حكايته فخلطت
للاصحاب في بعض المسائل المذكورة قلنا مسلم لكن لا
مع كون الدليل دالا على المراد وناويا لمقالة الخصم وقال
يروى للابن ان ينكح ام البنت التي لم تر ضمه قلت مراده لو
ان تضع صبي وصبيته اجنبيا من امرأة بلبس مخفي في
كان له ان ينكح ام البنت التي لم تر ضمه لانها ولد كانت
ام اخته الا انه لا نسبه بينه وبينها ولا مصاهرة وام اجنبية

من النسب انما حرمت اما لانها امرأ ولا انها موطوءة ابية قال
ايضا ولو ارضعت المرأة صبيين وصاد اخوين وكل
منها ان ينكح ام اخيه من النسب بخلاف الاخوين من النسب
لان ام الاخ من النسب انما حرمت لانها منكوحة للاخ **الاخت**
ام الاخ من الرضاغة وكذلك لو كان لاختيه من النسب ام من
الرضاع جاز له ان يتزوج بها وكذلك لو ارضعت امه من
النسب صبي احدا واخاه وكان له ان يتزوج امه هذا
كلامه فانظر الى جملة هذه المسائل التي نفى عنها التحريم
والى اسد لانه كيف يقضى على عمل النزاع في كلامنا باستثناء
التحريم اذ لو ثبت التحريم في شيء من المسائل السابقة للزم
منه هذا اذا لام واخت من الرضاع قد صادرت بمنزلة
ام الاخ السبيبة وقال المقداد في كثر العرق على فان ما
صورته قال الزمخشري قالوا تحريم الرضاع كتحريم النسب
في مسئلتين احدهما انه لا يجوز للرجل ان يتزوج اخت
ابنه من النسب والعللة وطوء امها وهذا المعنى غير موجود
في الرضاع وثانيها لا يجوز ان يتزوج ام اخيه من النسب

وعبود في الرضاع لان المانع في النسب وط الاباها هذا
 المعنى غير موجود في الرضاع وكذا استثنى مسئلتان اخري
 ام الحفدة ونائبها جدة فانها محرمتان من النسب دون
 الرضاع اما الحفدة فلا تنسب اليك او زوجة ابنتك ولو
 ارضعت اجنبية ولد ولدك لم تحرم واما جدة الولد فان
 امك او ام امك وحمك ولو ارضعت اجنبية ولدك كانت
 أمها جدة ولدك ولم تحرم عليك وقال المقداد وفي
 استثناء هذه الصورة نظر لان النص انما دل على ان
 جهة الحرمة في النسب جهة الحرمة في الرضاع والجهات في
 هذه الصورة ليست جهات الحرمة في النسب فان
 جهة اختير لابن اسلافه لا تعتبر من جهات الحرمة بل المحرم
 منها اما كونها ربيبة واما كونها بنتا واير جهة من
 هاتين للبهنتين لو وجدت كانت محرمة وتوصيحه ان
 الابن اذا كانت بنتا يكون جهتان جهة الاختير للابن و
 جهة البنية لك ولا تنسب في تخايرها والنص دال على
 الحرمة من جهة البنية لان جهة الاختير للابن وكذا

اذا كانت

اذا كانت ربيبة وجهة الحرمة منها ليست الى كونها ربيبة على
 ان جهة الحرمة بحسب المعاهدة لا بحسب النسب فلا يقع
 الاستثناء من جهة حرمة النسب هذا كلامه وانما اذا نال
 هذا الكلام وجدته شارحا المراد واخيرا بيانا لما نحن
 ببيان وقد وقع على تحقيق كسبه قدما على بعض هذه المسائل
 وهي امرأة الرجل اذا ارضعت ابن اخيهما هل تحرم عليه
 زنا صارت عنه ولده لانها بمنزلة اخته ام لا وحاصل ما
 كتبته في الجواب ان الحرمة من طرف الاخ النسب لا من طرف
 النسل اعني صاحب اللبن فان صاحب اللبن لا اقربته منه
 نسب وهو ظاهر ولا رضاع لعدم ارتضاعها بل من غير
 مقتضى التحريم في عمدة الولد القاربة بينه وبين امه
 اعني اخته لانها بالنسب او بالرضاع فان ثبتت الحرمة
 المذكورة تابع لاخته الاب وهي منتفية في طرف النسل
 ودالسا وثبوتها من طرف الاب لا يقتضي ثبوتها من
 الطرف الاخر قطعا فيثبت التحريم بينهما اذ هو فرع
 القاربة المنتفية والذي اوقع في الخلط صدق المصنف

للولد على المذكور مع عدم ملاحظة اختلاف حتى الغل ولا
النسب فان قيل اليس قد روي الشيخ في الصحيح عن علي بن
مهن يار قال سأل عيسى بن جعفر ابا جعفر عليه السلام ان
امراة ارضعت لي صبيا فهل يحل لي ان تزوج ابنه زواجا
فقال لي ما اجود لماسالت من ههنا يؤتى ان يقول الناس
حرمت عليه امرأتك بنى قبل البن الغل هذا هو لبن الغل لا
غيره فقلت له الجارية التي ليست ابنته المرأة التي ارضعت لي
هي ابنته غيرها فقال لو كن من اهل الك من بني وكن
موضع بنائك وروي ابن جعفر في الصحيح عن عبد الله
بن جعفر قال كتب الى ابي محمد عليه السلام ان امراة ارضعت ولدا
الرجل هل يحل لذلك الرجل ان يتزوج ابنته هذه المرأة
ام لا فوقع عليه السلام لا يحل له وروي هو ابو جعفر في
كتب علي بن شعيب الى ابي الحسن عليه السلام امراة ارضعت
بعض ولدي هل يجوز لي ان تزوج بعض ولدها فكتبت
يجوز ذلك لان ولدها صارت بمنزلة ولدي فذلك ففهمه
الروايات الثلاث دلالة على ان صار بالرضاع في موضع

الحرم

الحرم حرم نكاحه وذلك دال على التحريم في المسائل المتنازع
فيها قلنا الجواب عن ذلك من وجوه ١ ان الروايات
الثلاث تضمنت واقعة معينة فلا عموم لها وما هذا
شأنه فلا يكون حجة على محل النزاع فان قيل اليس قد تضمنت
تعليلا التحريم بانهم في موضع بنات ابو الرضاع فاذا انتفت
الدلالة الصريحة كفي الاستدلال بحجة مضمونة العلة
اجيبنا بان النائية منهن لا تعليل فيها فلا دلالة لها لوجوب
وانا الاولى والثالثة فانها وان تضمنتا التعليل كما في ذكر
في السؤال الا ان ذلك لا يفيد ما ادعاه الخصم لان التعليل
في المصنوع انما يقتضي ثبوت الحكم حيث ثبتت تلك العلة
بعينها لا حيث ثبت ما اشبهها لان ذلك عين القياس المصنوع
منه ونحن نقول بالموجب فانا بعد تسليم الادلة المذكورة
وانتفاء القوارح حكم بالحق من حيث صارت بمنزلة الولد
وهو المصنوع والمتنازع فيه اذا صارت بمنزلة الحرم
مطلقا وليس هذا من ذلك فقلنا حاولت تدبير الحكم
المستدل الى العلة المضمونة عليها الى موضع اشقت فقلت

العلّة لكن ثبت فيها ما هو مشبهها فقد ارتكب العمل بالقياس و
خرج عن الأصول المقررة وبذلك باطل قطعا وقوله في الدين
غير علم **ب** ان في التعليل المذكور اجمالا وليس الا في موضع
البنات المحقق ومنه لثمة في قوله وكن في موضع بناتك
وقوله صادرة بمنزلة ولذلك غير مراد قطعا اذ لا معنى له
والجواز غير متعين لاحتمال ارادة المساواة في الوصف للمقتضى
للمحرّم و ارادة غير ذلك كالاختلاف او اتحقاق الشفقة
مثلا ومع الاجمال المذكور كيف يجوز يمكن العمل على ذلك
المعنى ليحصل تعديّة الحكم الى محل اخر سلمنا الحمل على المساواة
لتعنيته فما المراد من هذه المساواة ان بعض الوجوه ام
جميعها الاجاب ان يراد به البعض والالتفات الى معنى المساواة
في امر واحد لا جاز ان يكون المراد المساواة من جميع الوجوه
لا متنع بتحقيقه ولا من وجوه معين بخصوصه لحد من شعار
اللفظ بشئ **ج** انا اذا سلمنا دلالة الروايات المذكورة
على المراد بغير مانع مما ذكره امكن التقدح بوجوده لان حكاية
الحال في السؤال اعني قوله امرأة ارضعت لي صبيا فهل يحرل لي

ان تزوج

ان تزوج ابنة زوجها يحل كون زوجها هو صاحب اللبن
وغيره مع ذلك فيحتمل كون البنت المذكورة منها ومن غيرها
وترك الاستفصال في نحو ذلك دليل العموم فيقتضي تحريم
بنت الزوج من غيرها وان لم يكن الزوج هو صاحب
اللبن وهو باطل بالاجماع ومثل هذا بعينه ات في الثاني
والثالث لان قوله في السؤال هل يحل ذلك الرجل ان تزوج
ابنة هذه المرأة وقوله هل يجوز له ان تزوج بعض
لدها كما يحتمل ان يكون ابنة المرأة ابنة لصاحب اللبن محو
ابنة لغيره ايضا وكما يحتمل كونها ابنت لها من النسيح
كونها ابنة لها من الرضاع فيقتضي ترك الاستفصال تحريم
بنت الرضيع من الرضاع بل يحرل الرجل على اي وجه وهو
قطعا ومع ذلك فهنا مسألتان وما هذا اسنانة كيف يمسك
به بل كيف يعدي حكمه الى غيره قياسا واما المسألة الثالثة
فكلم فيها الاصحاب **والا** ام ام الرضيع من نساء الرضا
هل تحرم على صاحب اللبن اعني النخل ام لا قولان للاصحاب
الاول وبه قال الشيخ في ذهاب ابن حمزة وابن البراج والعلامة

في التحريم والقواعد والتفخيص وظاهر عبارته في الارشاد
عدم التحريم لعدم مقتضى له فانه ليس الاكراه واحدة ايده
وذلك لا يصلح دليلا على التحريم لان جدة الولد انا حرمت
بالمصاهرة اعني الدخول بايتمها وذلك منتف ههنا
فيتمسك باصالة الحمل الى ان يثبت الدليل المحرم **الثاني**
ويدفع الشك في فت ونصه ابن ادريس واختاره العلامة
في كرفع اعتراجه بقوة المذهب الاول ولم يصرح بشئ لكن
الظاهر منه الميل الى التحريم ومجته ما تقدم من الاخبار
الصحيحة ووجه الاستدلال بها حكمها حكمهم عليهم بتحريم اخت
الابن من الرضاع وجعلها في موضع البنت واخت الابن تحريمها
بالنسب اذا كانت نيبا وبالسبب اذا كانت بنت الزوجة
والتحريم ههنا بالمصاهرة وقد جعل الرضاع كالنسب في ذلك
فيكون في ام الام كذلك وليس قيا سا لانه نبي مجري من
كل على حكم الكلى كذا احتج نخنا في شرح الارشاد وفيه نظر اما
الحا ولا فلان المشار اليه بقوله في ذلك هو محرم بنت
الزوجة اي جعل الرضاع كالنسب في تحريم بنت الزوجة

لها

اي كما يحرم بالنسب محرم بالرضاع ومعلوم ان تحريمها اذا
لم تكن نيبا ليس بالنسب انما هو بالمصاهرة فلا يستقيم قوله
جعل الرضاع كالنسب في ذلك واماناينا فلانه لا يلزم من
ثبوت التحريم في هذا الفرد المعين مع حرم وجب من حكم الاصل
وظاهر القواعد المقررة لورود النص عليه بخصوصية
الحكم الى ما اشير من المسائل فان ذلك يمين القياس واصاؤه
نفي القياس عنه واعتذاره بانه نبي مجري من كل على حكم
الكلى لا يغد شيا لان تعريف القياس صادق عليه فقد
عرف بانه تقدير الحكم في الاصل الى الفرع بعلة متحدة بينهما و
الاصل فيما ذكره هو اخت الولد من الرضاع والفرع هو جدة
الولد من الرضاع والحكم المطلوب تقديره هو التحريم **الثاني**
في الاصل بالنص وما نطق كونه عليه التحريم هو كون
اخت الولد في موضع من يحرم من النسب اعني البنت النيبية
وهذا البينة قائم في جدة الولد من الرضاع فانها في موضع
حدته من النسب بل ما ذكره استوحالا من القياس لانك
قد عرفت ان القياس بتقدير الحكم من حربي الى اخره لا تراكما

فيما يظن كونه علة للحكم وهو ما قد جاوز تعدية الحكم
من الحرف على الحكم ويندر على العلة وثبوتها في الفرع أو
كلامه وأعرف في عبارته فتنى ذلك تنبيهها على الحكم وفي
عنه اسم القياس وذلك لا يحصد من الإيراد والمعارض
ولا يلتبس على الناظر المتأمل كونه قياسا **فصل** أولاد الخلل
ولادة ورعا هل يحرم على أب المرتضع أم لا الخلاف
هنا كالحلاف فيما سبق غير أن التحريم هنا راجع على إطلاقه
دلالة المصنوع السالفة ولا عهد ور في استثناء هذه
المسئلة من قاعدة عدم التحريم في الرضاع بالمصاهرة ولا
ختصاصها بالنص فإن قيل المصنوع السالفة دللت على
تحريم أولاد الرضعة وهو يقتضي شيئين أحدهما عدم
الاعتقاد بتحريم أولاد الخلل من غيرها فكيف يحتمل التحريم
والثاني يحرم أولادها من الرضاعة وإن كان بلبر خلل
أخر لعدم صدق أولادها عليهم وإنهم لا يقولون بقلنا
أما الأمر الأول فصحيح بالنسبة إلى الروايتين الأخيرتين
وأما بالنسبة إلى الأولى فلا لأنها مصرحة بتحريم أولاد الخلل

فإن



فإن أول السؤال المصنوع به ولا يضر التعديل بالزوج فأنه وإن كان
أعم من الخلل إلا أن الأصحاب يطبقون على إرادة صاحب
الدين ولعلمهم فهو من لفظة أو هتدوا التبر وياقتعا
الإجماع له وأما الأمر الثاني فالعموم **بمسبب** الظاهر ثابت
لكن الإجماع يستفقد على اعتبار انعقاد الخلل في ثبوت التحريم
فإن قيل هذا شأن أولاد الخلل بالنسبة إلى أب المرتضع فأنقول
في أولاد أب المرتضع ولادة ورعا وأخواته هل يحرم
على الخلل أم لا قال في التحريم في البحث السادس في الحق
ما صورته قال الشيخ في فتاواه إذا حصل الرضاع المحرم لم يحل
للخلل النكاح اخت المرتضع بلبنه ولا لأحد من أولاده من
غير المرتضع وسواء كان أخويه وأخواته صاروا أبناء له أو
لأده وليس يعتمد في القواعد بعد أن قوى عدم تحريم
الرضاع بالمصاهرة فنع عليه عدم التحريم في المسائل المذكورة
وشرح بعدم التحريم في هذه المسئلة قال وللخلل نكاح أم
المرتضع وأخته وجدة والظاهر عدم الفرق بين بنات
الخلل بالنسبة إلى أب المرتضع وأخوات المرتضع بالنسبة إلى الخلل

نظر الى العلة المذكورة في الحديثين السابقين فان كانا
 حجة وجب التمسك بمقتضى العلة المخصوصة والآثار
 التحريم في المقامين وعلى كل حال فالعمل بالاحتياط فيهما
 اولى **فصل** هل الاولاد اب المرتضع الذين لم يرضعوا من
 هذا اللبن ان ينكحوا في اولاد المرتضع ولادة وفي اولاد
 خلتها ولادة ورضاعا ام لا قولان للاصحاب كقولنا سبق
 لكن القائل بالتحريم ههنا هو الشيخ في وقاية قال ابن
 ادريس قول شيخنا في ذلك غير واضح واي غير حاصل بين
 اخت هذا المولود المرتضع وبين اولاد الفحل وليست هي
 لامن امهم ولا من اسمهم والنسب لله عليه واله جعل النسب لاصلا
 الرضاع في التحريم فقال يحرم من الرضاع ما يحرم من
 النسب وفي النسب لا يحرم على الامه نكاح اخت اخيه لان
 الله ولا من ابه وفي حكم بعدم التحريم في ذلك والحقا
 الى ما اصله من ان التحريم متعلق بما المرتضع وجده ومن
 كان من سله دون من كان من طبقته وهذه من طبقته
 انه لا نسب بينه وبين اخت اخيه ولا رضاع وهو

فان قيل النقص السالف يدل على التحريم هنا لان لا ندما
 نقصت التحريم الاولاد على اب المرتضع معللا بانهم بمنزلة
 اولاده في التحريم لان من ذلك ان يكونوا لاولاده كما
 للاحوة فيحرم بعضهم على بعض لان النبوة لصاحبها
 والاحوة لاولاده متلازمان فيمتنع نبوت احدهما
 استقاء الاخر وقد ثبت النبوة بالمضوض السالف
 فثبتت الاحوة فيلزم التحريم قلنا منع الدلالة للالتزام
 هنا لان من شرطها الذم والذهني البين بالمعنى لا
 وليس بثبت بل تمتع التلازم اصلا فان نبوت النبوة
 شخص لاخر يقتضي نبوت الاحوة لاولاده لا نبوت الاحوة
 للاحوة لاولاده وذلك غير مقتضى التحريم بوجهه والله
 اعلم والمحمد لله رب العالمين تمت الرضاغة للشيخ على
 بن عبد العالي العلي قدس سره **بسم الله**

رسالة في صيغ العقود والأيقاعات المحققة في الشريعة على يد
المعلم الفاضل قدس سره

٥٩٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله حمد كثير كما هو أهل له والصلوة والسلام على رسوله
محمد وآله وبعد فهذه جملة ما فيته بيان صيغ العقود
والأيقاعات إذا كان لابد من معرفتها من احتياج إلى شيء منها
من المكلفين لتوقف حصول الأمور المطلوبة منها
شرعا على الاتيان بها على الوجه المعبر الذي ثبت كونه شرعا
لحصولها ودرغيره من الوجوه فأنقل الملك من عين
ومنفعة وأبلحة الفرج وقطع سلطنة النكاح والزام
الذمة البرية بنسب من الحقوق واسقاط ما في الذمة إنما
يكون بالطريق المعين لذلك شرعا دون مجرد القصد و
التراضي من المتعاملين والمستأجرين لا ترى أن المرأة
لو رضيت بالوطى لم يحصل ذلك وإن كانت خلية من المولى
وصاحب المال لو قصد نقله إلى غيره لم يكف ذلك و
لم ينقل المال عن ملك المالك وكذا الواتى كل منها بغير اللفظ

وصلح

المعبر

المعبر لذلك شرعا فلك حد ود الله فلا تعتدوها **ولعلم أن**
العقد صيغة شرعية لا بد لها من تخاطبين ولو بالقوة يترتب
عليها نقل ملك أو سقوط حق أو حل فرج أو تسلط على تصرف
والعقود **عقد البيع** والقرض والرهن والصالح والضمان و
الموالة والكفالة والوديعة والعارية والوكالة والسبق والركن
والرهن والمجاعة والشركة والمضاربة والإجارة والمزارعة
والمساقات والهبة والصدقة والعمرى والجس والوقف
والوصية والنكاح والقبالة وفي حكم ذلك الخلع وتضمن الحرية
والمبارات **والعقد على صيغة** لا بد من الطرفين
باعتبار أصله وهو الذي لا يتسلط على فسخه إلا بسبب اجنبى
وذلك البيع والصالح والضمان والموالة والكفالة والإجارة
والمزارعة والمساقات **والوصية** والعمرى والجس و
الوقف والنكاح **ولأن من** أحدها خالصة وهو الذي لا
يتسلط على فسخه من طرف الذم إلا بسبب اجنبى وذلك
الرهن فإنه لازم من طرف الرهن جاز من طرف الرهن
ويلا يجه الخلع والمباراة فإن الزوجه لما كان لها

الرجوع في البذل وكان للزوج الرجوع معه فهو في قوة الفسخ
فهو لازم من طرفه جاز من طرفها وغير لازم من أحدهما
وهو الجاز في أصله وحكمه تسلط كل منهما على الفسخ فيه
قد يعرض له الذوم ويندر وما هو جري مجراه وهو ما
العقود **والإيقاع** خمسة شرعية يكفى فيها الواحد يثبت
عليها قطع وصله أو نقل ملك أو استحقاق حق أو عطف
أو سقوط ذلك والإيقاعات الطلاق والرجعة والظهار
والإيلاء **والأشقي** اللعان والعنق والتدبير والإعما
والتدوير والعهود والحج والشفعة والحكم ومعلوم
أن الحج للشفعة والفلس وغيرها خري من الحكم وليس
الأقرار من الإيقاعات لأنه إخبار والمفروض من الإيقاعات
كونها استأثرت أما البيع فأقسامها باعتبار النقد
التسيير في الثمن والمتمن أربعة وباعتبار الإخبار برب
المال وعدمه أربعة وباعتبار وجوب مساوات
الثمن للمتمن قسمان فهذه عشرة أقسام بعد التامل
لها يعلم أن فيها تداخلًا وهذه هي السقد والشمير والسلف

وبيع السكالي بالسكالي وبيع المالحجر والمواضع والتولية
والمساومة وبيع الربوي وغيره ومن ذلك الصرف فيقيم
البيع باعتبارات أخرى إلى أقسام منها بيع العنبر ومنه بيع
العلاقيع والمضامين وبيع الحصة والمنازلة والملازمة
وبغرض ذلك والبيع المعلق على شرط وصفة وبيع النحر ومنه
بيع خيار الشرط الذي منه بيع المواترة والبيع المشتل على
الشرط والثمن أو مثله في مدة معلومة واسترجاع المبيع و
بيع البراء من عيب بعين أو عيب يستعينه أو سائر العيوب
وبيع التمرة قبل ظهورها عانما وأزيد مع الصيغة ويدونها
وبيعها بعد الظهور قبل بدو الصلاح وبيع المزابرة
للمحاقله وبيع العرب وبيع الرطبة والتفصيل للشركاء
أولاً في كل عقد لازم ولو من أحد الطرفين من وقوعه
باللفظ الصحيح العربي فلا يقع بغيره إلا إذا لم يعلم المتعاقدان
أو أحدهما ذلك وثيق تعلمه عادة ولا بد من وقوع
الإيجاب والقبول باللفظ المأخوذ وتقديم الإيجاب على
اتح القولين وهو رتبة القبول بحيث لا يتخلل كلام *

اجنبى ولا سكت طويل في العادة ولا يضر النفس والسواك
ذلك بخلاف العقود الجارية ونشرط ايضا ايقاعها بالالفاظ
المرجحة في بابها فلا يقع البيع بلفظ الاجارة والنكاح
وبالعكس فان مر احد كل من هذين الالفاظ في غير بابها
منتهية ونشرط في الايقاعات ايضا وقوعها باللفظ
الصحيح العربي صيغة الاسكان ونشرط مراعاة في بابها ايضا
فلو وقع البيع بغير ما قلناه وعلم المتراضين انها كانت معطاه
لا يلزم الا بدنها اي احدى العينين وكذا القول في الاجارة ونشرطها
بخلاف النكاح والطلاق ونحوهما فلا يقع اصلا **صل** كلف
استارة الاخرى من الدالة على ارادة مبيع العقود والايقات
وترتب عليها اقرها وكذا العاجز عن النطق مرض ونحوه
فصل العقد هو بيع الحال بل حال سواء كان معه شرط ام لا
سواء كان الشرط خيار او سقوط خيار **صل** بعثك او شريك
او او ملكك هذه المتاع المعلن او الموصوف الغلاني
بغرة درهم او بهذه العشرة درهم او بهذا الثوب او بنوب
صفته كذا فيقول قبلت او ابتعت او شريت او اشتريت

او تملك ونحو ذلك ولا بد في الموصوف ثمانية عشر وصفا
بصفة التسم ولو كان عيناً غائبة كالقائمة الغلانية و
لم يكن رآها الاخر فلا بد من ذكرها وصافها الموجب لرفع
للغالة عنها متى كان احد المتعاقدين وكيل الاجاز
المتبرع في الايجاب والقبول بالوكالة فيقول بعثك يا
الوكالة عن فلان ويقول الاخر في القبول لموكله قبلت
لموكل فلان ولو لم يصرح احدهما بالوكالة كفى العقد لكن
لا يعلم ظاهره وقومته من الموكل اولا باخبار القاصد ولا **ينبغي**
ذلك بحمل الشاهد الا على اقرار المقر ولو اراد شرط نفي كمال
دين حال او رهن بدني او عيني قال بعثك هذا بكذا او شرطت
عليك تاجل دينك الغلاني الى سنة او شرطت لك تاجل
دين الغلاني الى سنة او شرطت رهن كذا بدني كذا او
تضمن فلان كذا او شرطت سقوط خيار المجلس من **الحائرين**
مثلا او سقوط خيار العين او خيار الرؤية كذا او شرطت
لنفس الخيار مدة سنة او لك اولي ولك او بعثك بشرط
استمرار الى سنة مثلا او بشرط أنك متى رددت الثوب **مثله**
الى سنة استرجعت المبيع ونحو ذلك او بشرط البرائة

عيب كذا وكذا او بالبرائة من جميع العيوب على اصح القولين او
بعثك ثمرة البستان الغلابي الموجودة بكذا او منضمة الى ثمرة
سنتين مثلا او منضمة الى الشئ الغلابي او بعثك هذه
الاشجار وثمرتها فانه يقع في هذه وان لم تكن قد ظهرت
كما لو كان حاملا وضم اليها العمل ولو خسر العبد تبعا ومثلا
قال بعثك ثمرة هذه الفلانة تبعا لثمرة موصوف بصفات كذا
وذكر صفات السلم ان كان الثمر مصفونا ولا اشار الى معين
فصل بيع المسية هو بيع عين او مضمون في الذمة حالا
بنسبة مؤجل وصيغة بعثك هذا المتاع بعشرة دراهم و
في الثمن الى شهر وكل ما سبق من الشرط والاحالة والوكالة
اتهما ولا ريب انه يشترط في الاجل هنا وفي كل موضع ذكر
كونه عرو ساعن احتمال الزيادة والنقصان لكونه غير
معين في جوده فلا يصح التأجيل باذراك العلل وقدم
المساخرين ومخو ذلك **فصل** بيع السلف هو بيع موصوف
في الذمة الى اجل بنسبة حال معين او مضمون ومما هو
مقابل النسبة ويشترط ذكر صفات التي لها دخل في تفاوت
القيمة بسبب تفاوت الرغبات وقد ذكر الفقهاء كل نوع

من الانواع التي يكثر دورها ويجوز فيها السلام صفات
مخصوصة على طريق التدريب لتستعمل منها المكلف ما
ذكره في العقد من صفات بالم يتعوضوا اليه ويجب ايضا ان
يلزم موضع التسليم ان كان المتعاقدان بصدد مغادرة
موضع العقد قبل الحلول كما لو كان عرسين مختارين وكذا
احدهما والا حوط ذكره مطلقا ويعتبر في اجل السلام ما
سبق من كونه عرو ساعن الزيادة والنقصان وتسليم الثمن
قبل التفرق والاجاب للسلم يقع بالسلفتك واسلمت اليك
من الثمن وبعتك وملكتك وما جرى مجراه من البيع
فلو كان السلم فيه حنطة قال اسلمت اليك كذا في تغار
حنطة يوسفية عراقية خمر اكبر الخشب جديدة جبهة
حريبة الى شهرين مسلمة في موضع كذا افيقول البايع
قبلت ولو ابتد البايع الاجاب فقال بعثك تغار حنطة
يوسفية عراقية الى اخرها بكذا او حنطة الى كذا مسلمة
في موضع كذا فقال المشتري قبلت صح والمرجع في ذكر
الاوصاف الى العرف فكل وصف يختلف الاغراض

بسيه وتزيد القيمة وتنقص باعتبار زيادة معتد بها يجب التعرض
اليه وغيره لا يجب ذكره وجميع ما سبق ذكره من الشروط والقيود
هنا والظاهر انه لا يجب في السلم فيه اشتراط البراءة من
العيب لانه لا بد من اشتراط ذكر الاوصاف التي لها دخل في
تفاوت القيمة والسلامة من العيوب في السلم فيه او كونه
معييا مما تفاوتت به القيمة تفاوتا ظاهرا **فصل في بيع**
بالكالى هو بيع الدين بالدين يجوز هرة وترك الهرة
وقد ثبت في السنة المطهرة انه منه وكونه محرما وصيغته
ان يقول بعتك ديني الفلاني بن بئك الفلاني او بعتك
الفلاني بعشرة دراهم مؤجلة الى الشهر فيقول قبلك ومنه
ان يسلفه ديناه عليه في ثمن مما يجوز السلام فيه على اصح القولين
كما لو اسلفه الغرة التي في ذمته من تغار حظه موصوف
بصفات مؤجل الى كذا اسم في موضع كذا ولو عدت الحاجة
مثل ذلك اسلفه عشرة مضمونه غير معقده لكونه دينه ثم
بعد تمام **المثل** اسلفه تمام العقد وثبوت الغرة في
ذمة المشتري يقاصد بها ولو باع الدين بمضمون حال جاز

اذ لا بد

اذ لا بعد ديننا والظاهر انه يصح ذلك وان كان الدين مؤجلا
له يحل **فصل** المراجعة هي البيع براس المال مع زيادة فلا
بد فيه من الاخبار براس المال ان لم يكن المشتري عالما به
تحقيقه انه ان جرى وقع على ما وقع به الشر المبيع فضيقتان
يقول بعد الاخبار بالثمن بعتك كذا بما اشترته به وبيع
عشرة او بعتك كذا بما ابتعت من الثمن فيه الى اخر صيغ
البيع السالفة وهي شريك ومملك والمراجعة صيغتان
اخرتان احداهما ان يقول بعتك بما قام على وبيع هكذا وبما هو
على وبيع كذا الثانية بعتك براس المال وبيع كذا والفرق
بين هذه الصيغ الثلاث ان الاولى لا تتناول الا الثمن
خاصة فلو قيل ما لا في عمل فيه او عمل يتقصد فيه ما يبذل
في مقابلة مال او محقة مؤنة دلالة وعونها ليست اولى
من ذلك اللفظ وان اجزى به قبل الصيغة وكذا الثالثة
على اظهر القولين واما الثانية فانه يندرج فيها جميع
ما لحق من الموثق التي يقصد بالثمن اياها الا تباح مثل
اجرة الدلال والكيال والحارس والقصار والخياط وقيمة

الصبي واختا جرة ختان المملوك وقطع الدار ونحو ذلك
اذا بذلت اجرة ذلك كله ولا بد ان يكون تطيين الدار
لا يكون هذا قد تجدد فيها عنده ما يقتضي التطيين وكذا
وكذا اجرة الرافد لو بذلها لو كان القماش مقطوعا ولم يتجدد
عنده ومن ذلك اجرة البيت الذي يحفظ فيه المتاع فانها
من المؤن اللازمة للاستراح بخلاف المؤن التي جهز بها
الملك كنفقة العبد التي بها بقاءه عادة ومن جعلتها اجرة
مسكنه الذي لا بد منه وكذا السورة الضرورية ومنه علف
الذابرة واجرة الاصطبل وجل الذابرة ونحو ذلك والفرق
بين اجرة البيت الذي يحفظ فيه المتاع واجرة مسكن
اصطبل الدار لا يكاد يتحقق خصوصا اذا كان استيفاء العبد
والذابرة لبس اللبنة ولوزاد في العلف على المعتاد للتمين
وهو ما يدخل وكذا اجرة الطبيب اذا زال المرض ولم
يكن حاديا في يده ولو عمل شيئا من هذه الاعمال يفسد او يبيع
له بها مبيع فاذا ادخلها في البيع قال اشترى به بكذا وعلت
فيه ما يشاء وكذا ثم يبيع بذلك ويرجى كذا واعلم ان

يبيع

يبيع الصبي ~~المختار~~ الثلث السابقه فراقا اخر وهو ان لا
لا تصح الا حيث يكون المتاع قد انتقل الى بائعه بالشرا فلو
انتقل اليه بالصنع والهبة المشروطة بالعوض ونحو ذلك لم
يصح البيع من اجرة بالصيغة الاولى بخلاف الثانية وبينه
على ذلك ان المبذول عوض العمل اجرة من انه يندرج في
قوله تقوم على ولا يبعد في المثالين الجواز لو اشغل بالصنع
وفي القرض والهبة المشروطة بالعوض نظر ولا يخفى انه لا
يصدق راس المال والنسب ما تقوم به المتاع لا فيما قيل به
استقلاله فما اصاب المتاع بالنقص اذا جرى البيع على
مدقاسة لا يبعد واحدا منها والمعاطاة كالعقد في ذلك
كله **فصل** التولية هي البيع براس من يميز زيادة ولا نقض
ولا بد من الاجاز براس المال الامع العلم به والصيغة
بما اشترت او ليتهك هذا العقد جاز قال في الدرر والعتك
السلعة احق الجواز والقبول ان يقول قبلت او توليت
ويلزمه مثل الثمن الاول جنسا وقدر او وصفا ونسب طفي
التولية كون الثمن مثليا فياخذ المولى مثل ما بذله فلو
اشراه بعرض لم تجز التولية واستثنى من ذلك بعض ما

إذا انفصل العرض من البايع إلى الشان فوله المشتري العقد
وهكاه في التذكرة عن بعض الشافعية وحكى أيضاً ما لو
اشترى بعرض وقال قام على بكذا وقد وليت العقد
بقام على أو إرادة المرأة فقد التولية على صدقها بلفظ
القيام وأراد الرجل التولية على ما أخذ من عرض الخلع
ثم قال إن في ذلك وجهين للشافعية وعندنا لا يجوز
التولية في مثل هذه الأشياء ويجوز البيع ببعض المبيع
تولية بلفظ بعث ووليت بشرط تعيين البعض ويلزم
تسليمه من الثمن **فصل** والمواصفة هي المحاطة و
ما حذره من الوضع والمراد هنا أن يبيع برأس المال وصيغة
معلومة وهي كالمراجعة والأحكام والصيغة ألا أن يضيف
وصيغة كذا فيقول بعثك هذا بما اشتريته وصيغة
كذا أو يكره في المراجعة والمواصفة نسبت البيع والوضيعة
أي المال بأن يقول بعثك برأس المال وبيع كل غنزة درهم
أو وصيغة درهم من كل غنزة فنع لو قال الثمن مائة
بعثك برأس المال وصيغة درهم من كل غنزة فالثمن
تسعون ولو قال وصيغة درهم لكل غنزة فالخط تسعة

درهم وجزء من أحد عشر جزءاً من درهم فيكون الثمن تسعين
وغنزة أخرى من أحد عشر جزءاً من درهم ولو قال بوضيعة
الغنزة درهماً احتمل كلاماً من الأمرين لاحتمال أن تكون الأضائة
بمعنى من أو بمعنى اللام على أن يكون المراد بوضيعة من الغنزة
درهمها أو الغنزة درهمها ويحتمل أن الاحتمال الثاني لا يأتى إلا
بالعبارة لا تحتمل حيث أن وصيغة الغنزة درهم لا يكون إلا
في الغنزة الدرهم دون ما سواها من أجزاء الدرهم مدفوع
بأن اللفظ لا بد فيه من تقدير هو ما تو صيغة كل غنزة درهم
أو بقياس وصيغة الغنزة درهمها وما جرى هذا الجرى وكل
من التقديرين محتمل ولا رجحان لأحدهما على الآخر **فصل** بيع
المساومة هو البيع من غير تعرض إلى ذكر رأس المال وصيغته
معلومة بما سويده وأجود من باقي الأقسام لما فيه من السلاسة
من الوقوع في الكذب أو تعذراً أو غلطاً وأما بيع الوهب فلا
يفرد بصيغة إنما يجب فيه التحرز من الزيادة مع اتحاد الجنس
وانقضاء ما يجوز معه الزيادة كالابوه والزوجة وكذا
القول في الصرف فإنه لا ينقص بصيغة عن باقي أقسام البيع

نعم بشرط فيه التعاوض قبل التفرق والسلامة من الوباء الخ
 الخس من الجانبين وكذا بيع الثمار والحيوان وبيع المزايير
 هو بيع ثمرة الثقل بعد خضها بقدر خضها ثمرا وان لم
 يشترط كون الثمن سلفا ولا يلحق بها في ذلك ثم باقي
 لا تجوز الثمرة وبيع الحاقلة ببيع الزرع بحيث من جسد وان
 خرض وبيع بقدر خرضه سواء بشرط الثمن من الزرع او
 باع بحيث اخر على الاصح **فصل** تضع القبالة بين الترتيلين
 في في التمر والزرع بان يخرص حصته احدهما فخرص ثقلها
 ثركه بخرصها فيقبل وهي عقد صحيح لو رددت النوى عليها
 ولازم لان الاصل في العقود لزوم الا ما اخرج دليل ذلك
 قضيت كلام الاحباب وصيغتها قبلتك نصيب في هذه
 الثمرة بكذا فيقول قبلت او تقبلت وحكمها وجوب العوض
 مع سلامة من الاثر ولو تلفت فلا شيء ولو تلفت البعض
 فان وفي الباقي جبال القبالة والاستقطا منه قدر ما نقص
 من زاد الخوض عن قدر مال القبالة فالزايد للمتقبل ابا حجة
 ولو نقص الحكم وهل هذه عقد ابراسام ضرب من القلع

قال في الدرر بالثاني فيصح بلفظ الصلح والنظر في ذلك
 بحال لان الزايم الصلح على الاصح ولا يابطل بتلف العوض
 بعد القبض وليس يبيد ان يكون ذلك عقد ابراسام **فصل**
 بيع العنبر فاسد كبيع الملائع وهو بيع ما في بطون
 الامهات وبيع المضامين وهو بيع ما احللاب الخول و
 بيع الحصاة وهو ان يقول ارم هذه الحصاة فعلى اى
 ثوب وقعت فقولك بكذا او ببيع المسامير وهو ان يبيع
 غير مشاهد على انه يرق لمسوق البيع وبيع المنازلة وهو
 هو ان يقول ان سبذا تتر الى فقد اشتريت بكذا وعن
 البيع المعلق على شرط وهو مكن الحصول عادة مثل بعتك ان دخل
 زيد الدار وعلى صفة وهو مكن الحصول عادة مثل بعتك
 ان طلعت الشمس تنبهاات الاول مقبوض بالبيع الثاني
 لا يجوز التفرق فيه التعاوض وهو مضمون عليه بمعنى انه لو
 تلفت او نقصت بحال من الاحوال كان عليه ضمانه وضمن
 القيمة بقيمتة حين التلف فكذا زوايده الشا في الشرط
 الواقع في القلع العقد اللازم يجب ان يكون لازما فلا ينشع

الشرط من فعل الشرط كان للاخر رفع الامر الى الجبر عليه العموم
قوله تعالى او فوا بالعقود والشرط من جملة المعقود عليه و
لقوله صلى الله عليه وسلم من شرطهم الا ان يرضوا به
الاكثر على العدم وفائدة الشرط عند من شرط الاخر على الفهم الثاني
لا يبيح ان شرط شي من الفهم ان يغير المشتري فلو قال يبيع عبدك
من فلان على ان على حسنم انة متلا فباعه على ذلك يبيع
لان خلاف مقتضى البيع بخلاف ما لو قال اعتق عبدك وعلى
كذا وطلق زوجتك وعلى كذا فانته اذا اطلق او اعتق لزمه
العوض فان ذلك لما كان فكا ولم يكن معاوضة كان للبذل
ضربا من الجعالة ولو قال في الصورة الاولى ما قاله على طريق
الضمان فباع البائع العبد لزيد بشرط ان يضمن عمره والقدر
المذكور من شرط صحة البيع والشرط وكان يبيعا بشرط **احصل**
اقالة شرطه وليست يبيعا في حق المتبايعين وغيرهما فلا يثبت
بها الحليس ولا شفعة لو كان البيع شقفا شقفا وبيع
في البيع والعوض مع بقاء الساعه وتلفها فيجب المثل او القيمة
ولا تنضم بزيادة في الثمن ولا المثل ولا نقص في احدهما

وصيغتها

وصيغتها ان يقولوا نقابلنا في بيع كذا وتفاعنا او اقلتك فقبل
الامر ولو التمس احدهما الاقالة فقال الاخر اقلتك ففي
الاكتفاء بالاستدعاء من قبول الملتزم تردد ولا ريب ان القبول
او في المقرض عقد جائز من **الطرفين** ثمرة تلك العين
مع رد العوض ففي المثل المثل وفي القيمة القيمة ولا بد فيه من
الايجاب وقبول فاما الايجاب فلا بد ان يكون بالقول فلا
يكفي الدفع على وجه القرض من غير لفظ في حصول الملك نعم
يكون ذلك في القرض كالمعاطاة في المدايع فيتم اياها بالتصرف
فاذا تلف العين وجب العوض الذي يساق اليه النظر ان
المعاماة في البيع ثم ملكا متزنا ولا يستقر بذهب احدهما
او بعضها ومقتضى هذا ان الثمن الحاصل من المبيع قبل تلف
شي من العينين يجب ان يكون للمشتري بخلاف الدفع للقرض
هنا فانما لا ينزل الا على الاذن في المقرض ويا حرة الا لا
فيجب ان يكون ثمن العين المقرض ليقامها على الملك اذ لا
معاوضة هنا ولا عليك بخلاف الاول وصيغته **الايجاب**
اقرضتك كذا وملكته كذا عليك رد عوضه ولا بد من هذا

القول في الثاني دون الأول لأن رد العوض جزء من مفهوم القرض
بخلاف التملك ونسبة استغنى كذا أو خذ وأخرى
وردة عن صر أو تصرف فيه ومرتفعة أو انتفع به ورد
وعون ذلك ولا بد من قبول أمان أو لا قبلت أو أقرضت و
عوضها أو فعل كالأخذ على وجه الرضا ولو بوكيل في عقد
القرض اشتراطه ما لا ينافي مع مقتضاه كالوشرط وهذا هو
منها به أو بما لا يخفى على الأصح في الثاني بخلاف ما لو شرط زيادة
في العين أو الصفة وزيادة الصفة مثل ما لو شرط الدرام
الصحيحة عوض المكره ولو عكس فشرط المكره عوض الصحة
لغى الشرط وصح القرض أما الأول فلأن الزيادة في القرض و
المقيدة على حد سواء وأما الثاني فلأن الرضا بالمكره يفتقر
الرضا بالصحيح بطريق أولى ويصح اشتراط قرض آخر في عقد
القرض المقرض أو المقرض ولا يبعد ذلك زيادة لأخصار
الزيادة في زيادة العين والصفة ويصح اشتراط إيفاء القرض
بعدم الشرط وجب على المقرض الوفاء مع عدم الضرر و
يتحقق الضرر بأن يكون قيمة المثل في موضع المطالبة لا يرد

وهو

وصيغة الشرط مع ما سبق من صيغة القرض ظاهره الرهن
عقد لازم من طرف الرهن خاصة فائدة التوثيق للدين
ليست في منه ولا يجاب فيه رهنتك هذا على الدين الفلاني
وعلى كل آخر منه وشرطت لك ما يتحد من ثمنه أن يكون رهنا
وأن يوضع على يد العدل الفلاني أو يكون بيدك وأن
تكون كذا وكذا في بيعة رهنه وهذا هو القبول قبلت
وارتقت وما جرى مجراه ويجوز في الإيجاب هذا وثيقه
أو هذا رهن عندك وكما أدنى هذا المعنى وشرط وقومه
اللفظ العربي الصحيح الصحيح مع القدرة والتطابق بين الإيجاب
والقبول وعدم تأخر القبول بما يعتد به في العادة وكونها
لفظا لما هو الذي هو مخرج في الاستثاء لا يقدح في ذلك صحة
بهذا وثيقه عندك لأن اسم الإشارة مع ما بعده تقيده
المعنى وقد اطلقوا على الاكتفاء به هنا ولا يكتفى بشرط الرهن
في عقد البيع عن القبول له أي وجب الرهن الرهن غنيسه
بغير فضل ولو شرط فيه أن لا يبيع إلا بأذن فلان مثلا وأن
لا يبيع إلا بكذا ففيه تردد وفي السبيلان قوة ولو شرط عليه

الرهن في بيع فاسد فظن الزوم من الرهن فله الفسخ وسنله
 ما لو برأت ذمة الزوج بظن صحة الطلاق فبقيت الفسخ
 او وهب من واهبه بظن صحة الهبة الاولى ونحو ذلك
 وعقد الرهن قابل للمزوط اذ لم يكن منافيه لمقصود العقد
 ولم يثبت في الكتاب والسنة ما يقتضي سبغها فلو شرط
 ان لا يبيع اصلا لم يبيع لمنا فانه مقصود الرهن وكذا
 لو شرط بيع العبد المسلم من كاف ولو شرط دخول الفداء المتحد
 في الرهن صح ولا يدخل بدونه على الاصح كما لا يدخل الموجود
 ولو رهنه الى مدة معينة على انه ان لم يقضيه في الاجل كان
 مبيعا فكل من الرهن والبيع فاسد وليس بمصنوع في المدة
 لانه رهن فاسد فيها بخلاف ما بعدها فانه صح مبيع فاسد
 والله ومن الاصول المقررة ان كل عقد يتبطل على صحته حرمان
 العاين المقبوضه على القابض على معنى انها لو تلفت كان
 تلفها منه يضمن بفاسده وكل عقد لا يضمن لصحة كما
 يضمن بفاسده وينبغي اذا رهن على الدين ان يرهن على
 كل جزء منه حذرا من تطرق احتمال الانفكاك بآراء شتى

منه ولا يترط لصحة الرهن قبض الرهن العين الموهونة
 اصح القولين **فصل** الصلح عقد لازم من الطرفين شرع
 لقطع تنازع المختلفين وهو على انواع صلح بين المسلمين و
 اهل الحرب على ترك الحرب الى امد تقتضيه المصلحة و صلح بين
 اهل العدل و اهل البغي و صلح بين الزوجين اذا خيف النكاح
 بينهما يتولاها الحاكم من اهلها و صلح بين المختلفين في المال
 وقد يجري بين المتعالمين لنقل عين او منفعة من غير ان
 يسبق حضومة والضيعة في الجميع متقاربة والضيعة صالحة
 على ما تحققت في ذمتي من جميع الحقوق الشرعية بكذا ولو قال
 الاخر صلتك على تحققت في ذمتي من جميع الحقوق الشرعية بكذا
 صح ولو اراد الصلح لقطع المنازعة ظاهر اخاصة قال الصلح على
 قطع المنازعة بيني وبينك من جهة كذا وكذا ويجوز الصلح على
 الاقرار والاحكام والصلح اصل في نفسه وليس فرع على شيء من
 العقود على الاصح الا انه يفيد فائدة عقود خمسة الاولى البيع
 وذلك فيما اذا كان بيد انسان عين فادعاهما الاخر او ادعى
 في ذمته فاقروضاه على العين او الدين بما يتفقان عليه

فإن الصالح نسا بمنزلة البيع في نقل الملك ونسبته ما إذا صار المحر على عين
 أو دين ابتداء من غير سبق حصونة بما يتفقان عليه عندنا
 الثاني الإجارة وذلك فيما إذا كان الصالح عليه منفعة كما
 إذا كان لأحد مما عند الآخرين أو عين أو منفعة وصالحه
 على منفعة فإن الصالح هنا يفيد فائدة الإجارة الثالثة
 الأبراء المحطية وذلك إذا كان له ما في ذمته دين فيقر به
 ثم يصالحه على إسقاط بعضه وإعطاء بعض وهو هنا يفيد
 فائدة الأبراء الرابع الهبة وذلك فيما إذا ادعى عليه عبد دين
 أو دارين مثلاً فاقوله لها وصالحه من فاعلى أحدهما فانه هنا
 يفيد فائدة الهبة للناس العارية وذلك فيما إذا ادعى عليه
 داراً مثلاً فاقوله لها وصالحه على سكنها سنة فإن الصالح
 هنا يفيد العارية وأصح القولين لزوم فليس لصاحب الدار
 الرجوع خلافاً للمع ويعب في الصالح المخلص من البر كما يجب
 التخلص منه في البيع على الأصح ولو ألتفت بباقيته ديناً رتب
 صالح ما لك على دينارين لم يصح أن كان النقد الغالب هو
 حبس ما صالح به بخلاف ما إذا انعقد الحبس واستوباً

بأن كان دراهم ودنانير ويصح الصالح على مثل حق الشفعة ^{سقط}
 وعلى حق التجير وأولوية سكنى المدرس وعوها على ^{سقط}
 اليمين والخيار على إجراء الماء المعين على سطح الغير
 مدة معلومة وبحيوة الأثر في عقد الصالح كما يجوز في
 البيع **فصل** الضمان نقد ثمرة نقل المال من ذمته المضمون عنه
 إلى ذمته الضامن رضيته ضمنت لك ما تتحقق في ذمته
 زبداً وتحت لك أو تكفلت أو التزمتا وأنا ضامن أو ضامن
 أو زعيم أو ما أدى هذا المعنى والقبولت أو ضمنت أو
 كفلت ويجوز ذلك ولو قال أودى أو أحقر لم يكن ضماناً
 ولا تكفى الكتاب ولا الاستار مع القدرة على النطق ولا
 التلطف بالصيغة بغير العويبة مع القدرة عليها إلى آخر ما
 سبق بيانه ما يعتبر في العقود اللازمة ويجوز الضمان حالاً
 وموَجَلاً فإن شرط **أجل** وجب كونه مصنوعاً لا نحو أدراك
 الفلوات وقدوم الحاج ولو شرط ما لا ينال في مقتضى العقد
 لم يمنع منه شرعاً ولزم كاشتراط الخيار مع تعيين المدة كما
 شرط الأداة من مال بعينه فيبطل لو تلف بغير تفریط في وجهه

وصيغة الضمان الموحل في الشرط فيه الخيار ما سبق مع إضافة الثاني
واشترط الخيار كقوله ضمننت لك الكذا او شرطت لنفسي الخيار
شهر مثلا او لك وشرط الاداء من المال الغلاني ونحو ذلك و
قد ضمان العهد قد يكون للبائع على المشتري بان يضمن الثمن
الواجب بالبيع قبل تسليمه وضمان عهده ان ظهر عيب بالنسيئة
الى الارش او الثمن ونقص الصخر فيه وانه يكون للمشتري ان يضمن
بان يضمن المين بعد قبضه متى خرج المبيع مستحقا وكذا الارش
عيب المبيع ونقص الصخر فيه **فصل** في الحوالة عقد ثمر عتويل
المال من ذمة الى اخرى وصيغة العقد كل لفظ يدل على النقل و
التحويل مثل املكك على فلان بكذا فيقول قبلت او املكك و
مثله قبلتك وذكر في التذكرة استعملك الى اخر الصيغة وشرط
فيه كمالا ينترط في العقود اللازمة من الايجاب والقبول و
كونها بالعربية وغير ذلك مما ينترط في باب العقود **فصل**
الكفالة عقد ثمرته السهم بنفس من عليه حق وان كان ذلك
الحق المحصور الى مجلس الحكم وصيغته قريضة من صيغة الضمان
فانه تعهد بالمال والكفالة بالنفس فيقول ضمننت لك احضا

اما

اما مطلقا او الى شهر او في الوقت الغلاني او تكلفت او التزمت
باحضاره او انا كفيلا حالا او مؤجلا لكن مع ضبط الاجل وطبق
الايجاب على انه اذا قال انا كفيلا ببيع على اني لم احضره كان على
كذا الزمة لاحضار خاصة ولو قال انا كفيلا على ان على كذا الى
كذا ان لم احضره لم يرد المال خاصة ولا يخفى انه لا بد من القبول
والشرط الواقعي في هذا العقد بلزم اذا كانت جائزة لغيره
من العقود اللازمة الوديعة من العقود الجائزة من الطرفين
ثمرد الاستنابة في اللفظ ويكفي في الايجاب كل لفظ دل على
الاستنابة في ذلك ولا يتعين له لفظ ولا عبارة محصورة و
يكفي في القبول ثمادله على الرضا من قول وفعل ولا يترط فيه
ومنى شرط اللفظ على وجه مخصوص ففيل لم يكن له اللفظ الا
على ذلك الوجه **فصل** في الغاوية عقد لازم من الطرفين
الاستنقاء بالعين مع بقائها اما مطلقا او مدة معينة ولا يتعين
له لفظ بل كل ما ادى هذا المعنى كاف في ذلك ويكفي القبول
الفعلى وكل ما ينترط فيه من الشروط الجائزة ناقدة ومنها اشترط
الضمان على المسعوس **فصل** في الجعالة عقد جائز من الطرفين
ثمرته استحقاق المال للجهد او المقدار شرعا او عرفا في مقابل

مقصود محلل ولا بد من صيغة ويكفي في إيجابها ما دل على العمل المخصوص
بعوض مثل من رزى عبدى أو دخل دارى أو بنى جدارى أو من رزى
عبدى من بلد كذا أو فى يوم كذا أو فله عوض والقبول
يكفى فيه الفعل ولكل منهما الفسخ قبل الترويع فى العمل وكذا
بعده إلا بالنسبة إلى ما مضى من العمل فإن فسخه الجاعل لا يسقط
استحقاقه من الجعل **فصل** الأجرة عقد ثمرته نقل المنفعة خاتمة
بموضع معلوم متول والإيجاب الجوتك أو كرتك الدار
الغلاينة شهر كذا أو ملكك سكن هذه الدار شهر كذا ولا
لا ينعقد بلفظ العارية ولا البيع بل تكون إجارة فاسدة ولا
بد من القبول وهو اللفظ الدار على الرضا لقبلك واستأجرت
ومحوه ولما كان هذا من العقود اللازمة من الطرفين اعتبر
فيه ما اشتركت فيه العقود اللازمة مثل فورية القبول وكونهما
بالعريية ويصح اشتراط ما لا ينافى مقتضى العقد من الشروط
السائغة العلوية حتى الخيار ويلزم النظم المزارعة معاملة
على الأرض حصته من ثمارها وإيجابها زرعك أو ملكك
على هذه الأرض أو سلمتها إليك للزراعة أو ما أشبه ذلك
مدة نصف سنة على أن كل منها نصف حاصلها مثلاً القبول

الأجر

المسح

قبلت

قبلت ومحوه وهو عقد لازم من الطرفين يبطل بالتقاييل
ويعتبر فيه ما يعتبر فى العقود اللازمة ويصح اشتراط الساع
الذى لا ينافى بمقتضى العقد ولا يقتضى جهالة ولو شرط مع الحصه
شيا من وهب أو فسخه جاز على كراهية **فصل** المساقات
معاملة على أصول اشجار ثابتة حصه من ثمرها وما جرى مجرى
الشر وهو عقد لازم من الطرفين يبطل بالتقاييل والإيجاب
ساقيتك أو عاملتك أو سلمت إليك هذا البستان لتعمل فيه
مدة كذا على أن ذلك مضاف ثمرته مثلاً وما جرى مجرى
ولا بد فيه من القبول لفظاً ويصح الاشتراط فيه كاسبق
الشركة عقد جائز من الطرفين ثمرته جواز الأذن فى المقرف
لما أنتج مالهما بحيث لم يمتد إلى الصغير قولهما اشتركتا
وما جرى مجرى فحجوز لكل منهما المقرف بما فيه الغبطة ولو
أحدهما بالأذن جاز له المقرف خاصة ومع إطلاق الأذن
يصح رفع الغبطة كيف شاق ولو قيد بوقت أو موضع
أو جبر لم يجز تجاوزه ويجوز اشتراط الساع ولو شرطت
التفاوت فى الربح تساوى المالين أو التساوى فيه مع تفاوت
فالأمنع البطلان إلا أن يخص دون الزيادة بالعمل أو

بالزيادة فيه **فصل** القراض عقد جابن من الطرفين ثمره جواز
التجارة بالنقد حصته من مخبر والايجاب صار بملك او فاضلك
او عاملتك على هذا المال او المال القلا في على ان الترخيم بيتا
نصفين مثلا والقبول مادل على الرضا ومما شرط فيه من
الشروط الجارية من البيع على وجه مخصوص او في جهة معينة
او على شخص معين او الى احد معين لم يحجز للعامل تجاوز
الوكالة لعقد جابن من الطرفين ثمره لاستنابة في التصرف في
الايجاب كل لفظ دل على الاستنابة في التصرف مثل استبنتك او
وكلتلك وفوضت اليك ابيع او اشتر بكذا مثلا او اتفق
عبدى او زوجتى من فلانة او طلقها او نحو ذلك ولو قال
الوكيل وكلتني على ان افعل كذا فقال نعم وانشا بما يدل على
ذلك كفى في الايجاب والظاهر ان سائر العقود الجارية
كذلك كلف في القبول كل ما يدل على الرضا من قول او فعل و
لا يشترط فوريتها وينفخ بفسخ كل منهما فاذا فسخ الموكل ان شرط
علم الوكيل وكذا يشترط علم الموكله لو مرود الوكيل وبدونه
يبقى جواز التصرف بلاذن بماله وان لم يكن وكيله وحسب
اتباع ما يشترط الموكل من الشروط الجارية دون غيرها و

يلزم العمل لونه فاني الوكيل بالعمل الذي بذل الجعل في مقابلته
فصل السبق والتمس عقد لازم من الطرفين على اصح القوانين
يشترط فيه ما اشتركت فيه العقود اللازمة والايجاب عاملتك
على المسابقة على هذين الطرفين ويعين ما يركب كل منهما
في مسابقة فاعين ابتدائها وانتهائها على ان من سبق منا
كان له هذه النشأ العشرة المبذولة من بيت المال او من اجني
او العشرة التي بذلها الاخر اذا كان كل منهما قد اخرج عشرة و
لو كان بينهما عمل قال على من سبق منا من المحلل كان ذلك
والقبول مادل على الرضا فظا ولو كان ريبا وعاملتك
على الرامة من موقع كذا الى العرض العدا في غرض رمية
عن قوس كذا ويعين خمسة عبيث يتساويان فيه وكذا
السهم على ان من ناصر مثلا الى صاحبه خمس من غرضه كان
له كذا فيقول قبلت ولو اطلق العقد ولم يعقد بمبادرة
ولا عاظم حمل اطلاقه على الحاطة فلا يتحقق فضل احدهما
الاخر الا بعد الاكمال ان دعي به فائدة **فصل** الوقف عقد
يفيد تمسك الاصل واطلاق المنفعة ولفظ الصريح وقت

وفي حبس وسيلت قوله والاول اعتبار ما يدل على الوقف
اليها مثل لا يباع ولا يوهب ولا يورث واما حرمته وتعدت
وابت فلا يد اقتراينها بما يدل صريحاً على الوقف ونزط
القبول اذا اتخص الموقوف عليه اما اذا وقف على جهة حكمه
عامة ففي اعتبار القبول عند لم امرها قول واعتبارها اولى
ولا يقيد القبض ممن يعتبر قبوله في صحة الوقف باذن الموقوف
ولا يترط فورية اذ لا يترط فورية القبول كما يترط في العقد
ما يترتب فيه العقود اللازمة ويكفي في السجدة ان يقول اجعلت
هذه البقعة سجداً اذا صلى افيها شخص صلوة صحيحة على قد
القبض باذن الواقف وتكفي صلوة الواقف بهذا القصد او
قبضه الحاكم بالتخليد باذن الواقف وتكفي صلوة الواقف
بهذا القصد المعبرة في قبض ائنه ويصح ان يراه لا ينافي
في مقتضى العقد اذا كان سائعا واذا اتم الوقف بغيره لم
يبطل بالتقليل والتفاسخ مجال من الاحوال **فصل** السكنى
والزنى والعمرى عقد لازم ثمرته تسليط الساكن على
المنفعة المدة المشروطة فان كان مقرونة بالعمرى ففي عمرى

اجبالا

او بالاسكان فهو سكنى او بجهة معينة فهو رقبى عيار
شئ والمقصود واحد ولا بد من ايجاب اسكنك او
اعمرتك او ارقبتك هذه الاربعة ملازمة عمرى او عمرى او
شعرا وهو ما دل الرضا من الالفاظ التي سبقت غير مرة
ويعبر فوريته وكونها بالعمرى الى غير ذلك من الشروط
وصيغة الحبس حسنت عليك كذا امد حيا لك فيقول
قبلت وصيغة الصدقة صدقت عليك او على موكلك
ممكن ان يقول قبلت واما الايمان من الطرفين فيترط
فيها باسابق للعبه عقد يفيد انتقال الملك وتقع على بعض
الوجوه لازما او ابدا الى اللزوم والايجاب وهبته وملكته
واهديت اليك هذا وكن اعطيتك وهذا لك والقبول
قبلت وعمرى الوصية عقد ثمرته عليك عين او منفعة بعد
الموت فالايجاب او هبت بكذا او افعلوا كذا او اعطوا
كذا نابع وفاى او فعلان كذا بعد وفاى او جعلت له
كذا ولو قال عينت له كذا فهو كناية اما ينفع مع النية
والقبول اما يكون بعد الموت ولا يترط القبول لفظا بل

وقوله

كيفية الفعل الدالة عليه **فصل** النكاح عقد لازم من الطرفين
وهو دائم وسقته وصيغة الدائم زوجتك أو الخمك أو
مستعك نفسي بالف درهم مثلا ولو كان العاقد وكلها
قال زوجتك موكلتي إلى آخر ما ذكر ولو كان العقد مع وكيل الزوج
قالت زوجتك نفسي من موكلتك ولا تقول زوجتك نفسي
بملا غير النكاح من العقود فإنه يصح أن يقال **لوكيلك**
والفرقان الأمر في النكاح مبني على الاحتياط التام وحل الزوج
لا يقبل النقل ولو كان العاقد الوكيلين قال وكيلها زوجت
موكلتي من موكلتك والقبول قبلت التزويج ويصح قبلت وحده
وكذا كل لفظ يدل على الرضا بالإيجاب ولو كان العقد مع وكيل
الزوج قال قبلت لموكلتي وسق كان العاقد وكيل أحد الزوجين
أو لم يكن فلا بد من تعيينه بما يرفع الجهاكه أما بالامانة
أو بالاسم المميز أو بالوصف الواقع للاشتراك وصيغة المتعة
زوجتك أو الخمك أو مستعك نفسي موكلتي فلا ترفع بهذا
اليوم أو هذا الشهر مثلا بعشرة دراهم فيقول قبلت إلى آخر
ما سبق ولو قيل للولي زوجت بنتك من فلان بكذا فقال الولي

نم

نعم على قصد الاستايجابا فقال الزوج قبلت فالأصح عدم
الانقضاء ولو قدم القبول على الإيجاب فالأكثر جواز
لأبد من إيقاعه بالعربية الأصح المتعذر وكونه بلفظ المنة
كسائر العقود اللازمة ولو لم يذكر المهر في العقد صح في غير
المتعذر ولا ينعقد النكاح بغير الألفاظ الثلاثة وصيغة
التخييل أحلت لك وطى فلانة أو هذه أو جعلتك في حل من
وطئها ولو أراد تخييل مقدمات الوطى خاصة كالنظر والوطى
والتقبيل قال أحلت لك النظر إلى بدن فلانة أو لمسها أو
تقبيلها والأصح الاقتصاد على لفظ التخييل فلا يتعدى إلى
الاباحه ولو كانت الشريكتين وكلا في التخييل وأحد أو قال
كل واحد منهما أحلت لك وطئها ولا يكفي أن يقول أحلت لك
وطى حصصي فلا بد من القبول ولفظه ماسبق ويعبر به أحلا
الشريكتين قولان كل قبول ولا يشرط تعيين مدة بل يكفي الإطلاق
ويستحب حكمه إلى أن يمنع وإذا أحل الوطى حلت المقدمات
دون العكس ومجوز أن يجعل عتق أمته صداقتها ببعثتها
وتزويجها ويجعل العتق مهرها ولا فرق بين تقديم العتق

والتزويج وصيغة اعتقك وتزوجك وجعلت عتقك ملك
والى ان شرط قبولها تردد وان شرطه احوط وفي قول قوى انه
يكفى في الإيجاب تزوجك وجعلت عتقك ملك من دون
ان يقول واعتقك وصيغة الفسخ في النكاح بالغيب والعق
ومخوها فنحن النكاح الذي بين وبين فلانة او فلان و
ما ادى هذا المعنى وفي نكاح العبد لانه مولاة فنحن عقد كما
او امر كل منهما باعتق الى الآخر وعقد النكاح باقسامه قابل
للشرط السانعة التي لا تنافي مقتضى العقد وانما يجب الوفاء بها
بما وقع في متن العقد متى اراد ان شرط شي من الاجناس غيره
النفود وصف ما يشترط بصفات العلم والسم وهي ماها ترفع
للمجهالة ولو اعتبر قدر قيمته من النقد فاشترطه في العقد وهو
حسن **فصل** الطلاق لا بد فيه من اللفظ الصريح وهوانت اوهذه
او فلانة او زوجتي طالق ولا يقع بغير هذه اللفظ مثل انت
طلاق او الطلاق او من المطلقات او طلقت فلانة ولو قيل
لزوج طلقت فلانة فقال نعم لم يقع وان قصد الانشاء وكذا
لا يقع بالكليات وان قدرتها النية مثل انت حليمة او برة

ادعي

وحرام وامسدى ولا يقع بالاشارة الا مع المجزئ المنطق كالآخر
ولا بالكناية مع القدرة على المنطق نعم لو كتب العاقر مع النية
وقع ولو انت طالق لوصي فلان فان قصد العوض صح لا قصد
التعليل وان قصد التعليل بطل ولو قال انت طالق ان كان
الطلاق يقع بك فان جهل حالها لم يقع وان كانت طاهرة الا
النك في الشرط يقتضئ النك في الشرط فكان تعليقا بخلاف
ما اذا علم طهرها فانه يقع ولو عقب الصيغة بالمبطل قال كان
للطاهر المدخول بها انت طالق للمبطل لم يقع وقبح الرجعة
في الرجوع باللفظ مثل راجعتك وزوجتك ولو قال مرددتك
الى النكاح او اسكت كان رجعة مع النية ولا بد من تجريد الصيغة
عن الشرط وبالفعل كالوطى والنقل والفس بنسوة اذا وقع
عن قصد الامن نحو النائم والساعي ورجعة الاخرى بلا نشأ
وكذا العاقر عن المنطق **فصل** الخلع ولا بد فيه من شئ الخلع
والطلاق بعوض من مائة من الزوجة او كيلها او غيرها
الا الاجنبى مثل طلق على الف مثلا او اخلعنى على ذلك او على
مالى ذمتك اذا كان معلوما معولا ولو كان غير طهره في كل فدية

ولا بد من كون الجواب على الفور وصورة خلعك على كذا أنت
مستلعة على كذا أو أنت طالق على ذلك ونشره سماع شاهدين
عدين لفظة كالطلاق ونحوه من الشرط لا يقتضيه الخلع
بخلاف ما يقتضيه مثل أن رجعت في البذل رجعت في الطلاق
ولو كان السؤال من وكيلها أو وليها قال بذلك كذا على
أن يطلق فلا نية أو يطلق فلا نية على كذا فيقول الزوج على طالق
على ما يثبت عنهما أو على ذلك ولو طلعت طلاقا بعوض فخلعها
عبره من لفظ الطلاق لم يقع وبالعكس يقع ويلزم البذل
قلنا إن الخلع طلاق وهو لا يصح **فصل** المبررات مثل الخلع في
الضعف والشرط ويريد كون أكثر هذه من كل من الزوجين
لصاحبه وفي الخلع يعتبر كراهتها إياه ويكون الفدية بقدر مهر
أو أقل لا أن يجلد الخلع إلا أنه لا يقع بمجرد بل لا بد من ابتداء
لفظ الطلاق وصورة السؤال بارتئي على كذا فيقول ح ما تركت
على ذلك فانت طالق **فصل** صيغة أنت على كظهر ائى أو
زوجنى وهذه أو فلا نية ولا يخفى في هذه العبارة بكل لفظ
أو إنشائه قد دل على تمييزها ولو قال أنت بنى أو عذنى أو

كظهر

كظهر ائى وقع وكذا الواقع على قوله أنت كظهر ائى ولو قال أنت
على كائى ثم يقع أن قصد الظهار في قوله وكذا قوله أنت
ائى وزوجنى ائى ولو قال حملتك أو ذاك أو بذك أو حبك
كظهر ائى وقع بخلاف لو قال إن امرئ أو مثل امرئ وكذا
لو قال يدك على كظهر ائى أو فركبك أو راسك أو جلدك
وكذا الوعك فلو قال أنت على كيد ائى أو شعرها أو بطنها
أو فرجها وكذا لو قال أنت كزوج ائى أو ففرتها فان الزوج
ليست محل استراء ولو قال أنت على حرام لم يقع وإن شئى
بجاء الظهار وفي أنت على حرام كظهر ائى قد وجد خلاف ما لو
أنت على كظهر ائى حرام أو أنت حرام أنت على كظهر ائى وأنت
طالق أنت على كظهر ائى للرجعية أو أنت كظهر ائى طالق و
لو قال أنت طالق كظهر ائى وقع الطلاق خاصة وإن قصد
وكان الطلاق رجعيا ولو قال على الظهار أو الظهار يلزمني
لم يقع **فصل** إذا ألبس هو الحلف على ترك وطى الزوجية بلفظ
الوطى أو تعقيب الحنفية في الفرج وكذا الأيلاج والسيك أميا
للجماع والمباشرة والملازمة والمباشرة فيقع بها مع النية

لا بد من هذا لا ينفك إلا باسماء الله تعالى الخاصة وصيغته والله لا
وطيئت ابدا او خمسة اشهر مثلا او حتى اذهب الى الضيق والعود هو
بالعراق والضابط في المدة ان تن يد على اربعة اشهر على اوطنا
بخلاف ما لو حلف على الامتناع اربعة اشهر فما دون او قال
اعود من الموصل وهو ينفذ مثلا فانه لا يعد ايلا وضابط هذا
ما يحصل في الاربع على اوطنا او احتمل الحصول وعدمه على اتواد
ولو كره اليقين كذلك كما لو حلف على الامتناع اربعة اشهر ^{فقط}
وقيل خروجهما حلف كذلك لم يكن موليا ولو حلف بغير الله
فهم واسانه كالعتاق والظهار والصدقة والكعبة والبنى والامة
عليهم السلام او التزام صوم او صلوة او غير ذلك لم ينفك وكذا
لو قال ان وطيتك فله على صلوة او صوم ونشر طجر يده عن الخط
ولو قال لاربع والله لا وطيتك لم يكن موليا في الحال وله
وطي ثلاث فاذا فعل كان حكم الايلا ثابتا في الرابع ولو قال لا
وطيت واحدة منك فان اراد تعليق العقد بكل واحدة فسا
لايلا من الجميع فان وطى واحدة حنت ولحلت وان اراد
معينة قبل قوله ولو اراد بهيمة ففي وقوع الايلا وتعلقه

بوحو

بواحدة منى تغيب بعينه نظر ولو اطلق اللفظ ولم يرد واحدة
من الامور الثلاثة لم يعد كونه موليا من الجميع ^{فقط} ^{بعد} اللعان وصيغته
القذف بالزنا قبلا او دبرا او بغير وجه المحصنة الدائمة البالغ السن
السليم من الصميم والخمس وان لم يكن مدخولا بها الا ان يكون
سبب اللعان بقى الولد في شرط كونه لاحقا بظاهرا وذلك ^{بشأن}
الدخول ان يقول الزنى اربع مرات بتلقين الحاكم اشهد بالله
اننى لمن الصادقين فيما ربيت فلا تراه وهذه اوز وجوب حيث
يتميز ثم يعظه الحاكم ويخوفه فان رجع او شك عن اكمال اليقين حلة
وسقط اللعان وان اصراره ان يقول مرة ان لعنة الله على ان
كنت من الكاذبين فاذا قال ذلك ترتب على المرأة الحد ولها ان
تستقبر ^{بأن} يقول اربع مرات اشهد بالله انه لمن الكاذبين
فيما وما في يده فاذا قال كذلك وغضها الحاكم وخوفها وقال لها
ان اكمال عذاب الدنيا هو من عذاب الاخرة فان رجعت او
شككت عن اليقين رجها وان اصررت امرها ان تقول ان غضب الله
علي ان من الصادقين ونشر ط ان يكون ذلك عند الحاكم او من
غضبه ولا بد من النطق بالعربية مع الامكان واعتماد هذا الترتيب

ورعايته لفظ الشهادة على هذا الوجه المذكور وكذا لفظ الجلاله
ولفظ اللعن والعن والخصيب ولفظ الصدق والكذب مع لام الابتداء
والمولات بين الكلمات وسبق لعان الرجل وقيامها عند
كل منهما **فصل** العتق وصيغة من حازن العتق أنت وهذا أو
عبدى فلا إن حراً وعتق أو عتق ولا بد من وقوع اللفظ على قصد
الإنشاء ولو قال لمن أسماها حرة أنت حر على قصد الإخبار لم
ينعقد بخلاف ما لو قصد الإنشاء للعتق ولو جهل مقصده وأمكن
استعلامه رجع إليه وقبل قوله وإن تعذر لم يحكم بحرج الإختلال ولو
قال يا حراً أو يا معتق لم يقع ولا بد من كونه على وجه القرينة وإن
ضرب بها في الصيغة كان أكمل ولا يقع بغير القربى والاعتناق سواء كان
حرّاً محبوساً أو عبداً وإن أزاله قيد الملك وكذا إن غرقت سلبته
أو لا سبيل عليك وكذا لا يقع بالإشارة والكناية إلا مع العجز عن
المنطق ولا بغير العن يترفع **الفتوى** القدرة عليها ويجوز فيها لغة
مادة اللفظ وصورة ونشره بخبره فلا يقع معلقاً بشرط أو
صفة مثل أن يدخل الدار أو إذا طاعت النفس ولو قرنه بشرط لم
يفرض مثل أنت حر على أن عليك خدمة سنة أو فيه درهم ونشره

قوله

قوله العبد في الثاني فيبطل العبد أن لم يقبل بعبادة الأول ولا بد من
إيقاع العتق على الجملة أو على جزئ من شائع من أصفك أو تلك بعبادة
ما لو قال يدك أو رجلك ولو قال يدك أو جسدك فالوقوع **فصل**
التدبير صيغة تقتضي عتق المملوك بعد وفاة مولاه ومن
جرى مجرى مكر جعلت له الخدمة وصيغة أنت حر بعد وفاتى
أو إذا مت فانت حر أو عتق أو عتق ولو قال أنت مبرق وقوله
نظروا عقبه بقوله فانت حر صرح إجماعاً ولا يفرق في
أدوات الشرط بين أن يقول إذا مت أو إذا مت أو متى مت أو متى
أنت وقت مت وكذا الفاظ التدبير مثل فانت حر أو فلان و
يتميزه وهذا والتى به ينقسم إلى مطلق كما سبق ومقيد مثل إذا مت
في سفرى هذا أو متى مت هذه أو متى متى أو متى متى فانت
حر ولا يقع معلقاً بشرط أو صفة مثل أن تقدم زيدا وإذا أهل
شوال فانت حر بعد وفاتى وقد يسأل عن الفرق بين هذا وبين
العقد ولو قال الشريك إذا استأنت حر انتصرف قول كل واحد
مستقلاً إلى نصيبه وصح التدبير ولو كان ذلك تعليلاً على شرط
ولو وفى ذلك أحدهما بنصيبه خاصة اختص بالاعتناق **فصل**
ما لو قصد اعتقه بعد موتها فأنه يبطل التدبير **فصل**

الكاتب وهي معاملة مستقلة غير البيع وهو عقد لازم من الطرفين
سواء كان مطلقاً أو مشروطاً على الأصح فإنه يجب على العبد السعي
فيها أيضاً ويجب عليه لو استعصى وبطل بالتعاقل ولا برأين مال الكسابة
فينتقل وبالأصناف بالهجرة في المشروطه فالإيجاب أن يقول كما
على الفم مثلاً واحلكت فيها شهر على أن تؤدي جميعاً عند آخر
الشهر أو في تخمين مثلاً أو ثلثة ولا بد من تعيين الميعاد في كل مرة
أيام أو حصة غرة والقبول قبل كل ما جرى مجراه من الأفعال
الذالة على الرضا هذا إذا كانت مطلقاً ولو كانت مشروطاً فأن
الذي ذلك قوله فأن تجزى فأن ترد في الرق ومهما شرط المولى على
المكاتب في العقد لم يذم على المالك المبيع وهل يجب في كل واحدة
من الصيغتين إلى قوله فإن أدبت فاستحرفه احتمال فأنتم أنتم
فلا بد نية اليمين وإنما تستفقد بلفظ الدال على الذات المقدسة
مع النية مثل والله وبالله وتالله وهما الله وأعين الله أيام الله
وم الله ومن الله والذي نفسي بيده وتعليب القلوب والأبصار
والأول الذي ليس كمثل شي والذي فلق الحبة وبرأ النسمة أو
باسمائه المختص به مثل الرحمن والقديم والأزلي وباسمائه التي
ينصرف إطلاقها عليه وإن أطلقت على غيره عجان مثل الرب و

الذائق

والخالق والرازق ينزط العقد في جميع لا بد ونه ولا بد ونه تستعبد بالآ
إطلاق الية كالموجود والحي والسميع والبصير وإن نوى بالخلف
ولا بد نية لله وعلمه إذا قصد المعاني بخلاف ما إذا قصد كونه ذا
قدرة أو ذلعه ولو قال وجلا لله وعظمة الله وكبرياء الله و
لهما الله وأقسم الله وأحلف بالله وأقسمت بالله وحلف بالملأ
وقصد برب الله الحق أو المسحق للالهية قولاً إن قصد به ما يجب لله
على عباده وكذا الاستعقد لو حلف بالطلاق والعناق أو بالخلق
المشرف كالنبي والأئمة عليهم السلام أو البراءة من الله تبارك وتعالى
رسوله أو أحد الأئمة عليهم السلام على قول ويجوز ذلك والاستثناء
بمنسب الله تبارك وتعالى يوقف اليمين مع الاتصال عادة فلا يضر النفس
والسعال ويجوزها والنطق به فلا أثر لنية **فصل** النذر التزم
المكلف المسلم القاصد طاعة مقدرة أو إيا المقطرة وبقول الله
عافاني الله مثلاً فله على صدقة أو صوم أو غيره مما بعد طاعة
ومثله أن وفقني الله الحج أو أعطاني بالأمثلة أو أعانني على منع النفس
عن العصية فله على صدقة وهذا البر والطاعة ولو قال إن
عصيت الله فله على صلوة على قصد منع النفس من العصية

وهو نذر الحاج والغصب ومنه ما لو قال ان لم ارج فلله على صلوة
على قصد الخش على الفعل ويصح النذر بغير شرط على اصح القولين وهو
المبرع به ولا بد من التلفظ بالصيغة فلو نذر اها لم تنفذ على
الاصح نعم يحجب الوفا به بشرط في المندور ان يكون طاعة
مقدرة بخلاف اليمين فانها تنفذ على المباح اذا ساق وى
فعله وتركه في الدين والدنيا **فصل** والعهد كالنذر في ذلك وصيغته
عاهدت الله او على عهد لسه انى كان كذا فعلى كذا ولو جرده
عن الشرط مثل على عهد لسه ان افعل كذا جاز وبشرط فيه ما يشرط
في النذر والخلاف في انعقاده بالنية كالنذر والاحد بالشفقة
قد يكون فعلا بان ياخذ به الشفيع ويدفع النعم او يرضى المشتري
بالصبر فيملكه وقد يكون لفظا كقوله اخذته او ملكته او خذت
بالشفقة وما اشبه ذلك وبشرط علم الشفيع بالنعم والمتمتع بها
وجيب تسليم النعم اولا فلا يجيب على المشتري الدفع قبله عقد تضمن
الحريه ان يقول احد المتعاقدين عاقدتك على ان تنصرفى انظر
وتدفع عنى وارفع عنك وتعقل عنى وافعل عندك وترضى وارزك
فيقول قبلت وهو من العقود اللازمة فيلزم فيه ما يلزم فيها

صورة حكم الحاكم الذي لا ينقض ان يقول الحاكم بعد استيفاء
المقدمات حكمت بكذا او انفذت او امضيت او الزمت
او ادفعت فع اليه ماله واخرج اليه من حقك او يامره بالبيع
وعنه ولو قال ثبت عندى او سلمت ثبت حقك وانت قد
قت بالحجة او دعواك ثابتة شرعا لم يعد ذلك حكما والفرق
بينه وبين الفتوى ان متعلقة لا يكون الاخصيا ومتعلق
الفتوى كلى والحكم بالحجر بالشفقة والفلس قسم من الحكم واخذ
المال في الدين وعنه مقاصدة في موضع الجواز لا يشرط فيه اللفظ
بل يكتفى بالفعل المعترن بايدل على ارادة ذلك وان اتي بصيغة تدل
على ذلك كان اولى وكذا التملك العبد الجاني عند الخطاء واما
الاقرار فليس من العقود والايقاعات في شئ لانه ليس باستاء
وانما هو اخبار جازم من حق لازم للمخبر وصا بطر كل لفظ دل
على الاستغال ذمة المقر نحو قوله على او عندى او فى ذمتى
او قبلى كذا بالعربية وغيرها بشرط علمه بدلول ما تلفظ به و
لو قال نعم او اجل عقيب قول المسمى عليك كذا فهو اقرار ومثله
قوله عقيب صدقت او بررت او انا مقرر لك به او بدعواك

١٤٧

وكن الوقال فضيلة اياه او بعثته او وهبته او عبته ونحوه
 وكن الوقال ليس عليك كذا فقال ابو الوقال نعم ففي كونه
 اقرارا قولان اصحهما المساواة بخلاف ما لو قال اتزنا او
 صا زنا ونحوه او عده او علق الاقرار بشرط مثل لم يلى كذا
 ان دخلت حل الدار او اذا طلعت الشمس وان كان التعليق بشية
 الله تعالى الاصح الا ان يصرح بانه قصد التبرك وكذا لو قال
 اذا جارس النهر الا ان يغمر بارادة التاجل ومثله ما لو قال ان
 شئت فلان فهو صادق وان شئت فانه لا يكون مقرا في شيء
 من ذلك ولو قال له في داري او في ميراثي من ابى كذا فان قال
 بحق واجب او سبب صحيح ونحوه لزم وان اطلق ففي كونه اقرا
 قولان اصحهما نعم ولو بهم الاقرار في شئيين طوبى بالبيات
 ولو اقر بلفظ مبهم فهو انواع ولو استثنى من المقر به فلا قسم
 واحكام جميع ذلك المذكور في معادته من كتب الاحكام
 رحمه الله فليطلب من هناك وليمكن هذا الاثر الرسالة والحمد لله
 رب العالمين وصلى الله على محمد واله واجمعين ثم ارسلنا رجب
 العقود والايامات للحق اليك من غير انك الوفاء قدس سره

مسم

١٤٨

المجدة	١	١٤	١٥
١	٢	٣	٤
٥	٦	٧	٨
٩	١٠	١١	١٢
١٣	١٤	١٥	١٦
١٧	١٨	١٩	٢٠
٢١	٢٢	٢٣	٢٤
٢٥	٢٦	٢٧	٢٨
٢٩	٣٠	٣١	٣٢

٥٦٤٩

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي اختار الانبياء والاوصياء حفظه للايمان وجعلهم
على الاسرار والجان واصطفاهم على العالمين في كل وقت وان و
اذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا نص القرآن ونزهم من السهو
والسهو والسيان هذا الله وسلم عليهم جميعا في جميع الاوقات **اما**
بعد فيقول الفقير الى الله العلي محمد بن الحسن الحارثي العاملي عليه السلام بلطفه
الحق هذه رساله في نفى السهو اهل العصور تدعى عليهم السلام وذكر
نبذة مما يدل على ذلك من الادلة العقلية المنصوصة بالتقليد وكلام
جماعة من الاصحاب في هذا الباب ورد شبهة من مجوز السهو عليهم
في العبادة وتأويل الاحاديث التي تدل على ذلك بظاهرها وذكر بعض
نظايرها وما يناسب هذا المطلب والذي دعا الى تأليف
هذه الرسالة التماس بعض الاقاصي واشتباه الامر على بعض آخر
وكون هذه المسئلة من المهمات ولم اجوز من تعرض لها بكلام
ساف واستلزال واف الامن قل مع تصور ما وجبته عن

القول

البيان كما ينبغي واجوز ان تنول الشبه بهذه الرسالة بالكلية
وتضع الحق عند كل من له بصيرة ورؤية وهو مرتب على ان يترك قسلا
تركها بالعدد الشريف **الاول** في ذكر جملة من عبارات علمائنا
المصرحين بنفي السهو عن النبي صلى الله عليه واله والائمة عليهم السلام في العبادة
وبغيرها الثاني في ذكر جملة من مجوز السهو عن النبي صلى الله عليه واله
والامة في العبادة **والثالث** في بيان ما يدل على نفي السهو عن النبي والائمة عليهم السلام
مطلقا من الايات القرآنية الرابع فيما يدل على ذلك من الاحاديث
المعمدة الخامس فيما يدل على ذلك من الوجوه العقلية السادس
في بيان بعض المفاسد المترتبة على مجوز السهو عن المعصوم **السابع**
في ذكر شبهة من مجوز السهو عليه السلام في ذكر ضعفها التاسع في
بيان اضطرابها وبطلانها العاشر في بيان تأويل احاديث السهو
الحادي عشر في الجواب عن استدلال ابن بابويه في التفصيل الثاني
عشر في ذكر بعض النظائر والاشباه لاحاديث السهو التي لا يجوز
حملها على ظاهرها **الفصل الاول** في ذكر جملة من عبارات
علمائنا وفقهائنا المصرحين بنفي السهو عن النبي والائمة عليهم السلام

في العبادة وغيرها اقول قد صرحوا بذلك في اكثر كتبهم في الفروع
 وصرحوا بجميع كتب الاصول بنفي السهو عنهم عليهم السلام على
 وجه العموم والاطلاق الشامل للعبادة وغيرها واوردوا
 ادلة كثيرة شاملة للعبادة ولا يحضر في جميع تلك الكتب فان اذكر
 ما يمكن ايراد من ذلك قال الشيخ الاجل رئيس الطائفة
 ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس سره في التهذيب بعد ما
 روى حديثا ان رسول الله صلى الله عليه واله ما يجد عجب في
 السهو قط ولا يجد لها فقيه قال محمد بن الحسن الذي افتى به ما
 تضمنه هذا الخبر واما الاخبار التي قد ساء من ان النبي صلى الله
 عليه واله ما يجد لها فاما فقه العامة وانما تذكرناها لان
 ما تضمنته من الاحكام معمول به على ما بينا انتهى وقال في موضع
 اخر بعد ما اورد حديثين بعنوان المناقاة يتضمنان قصة
 وى الثمالين ما هذا القصة على ان في الحديثين ما يمنع من التعلق
 بهما وهو حديث ذى الثمالين وسهوا النبي صلى الله عليه واله هذا
 مما منع العقول منه انتهى وقال في كتاب الاستبصار في باب
 السهو في قبله الغريب بعد ما اورد حديثين بعنوان المناقاة

وجميع بينهما وبين الاحاديث السابقة ثم قال مع ان في الحديثين
 ما يمنع من التعلق بهما وهو حديث ذى الثمالين وسهوا النبي
 صلى الله عليه واله وذلك مما يمنع منه الادلة القاطعة في ان لا
 يجوز عليه السهو والغلط صلى الله عليه واله وقال في الاستبصار
 ايضا بعد ذكر حديث في باب من صلى على غيره وصلى مصفوفة ان
 عليا عليه السلام يصلي يقوم على غير طهر ثم نادى مناديا ان ابي الموثق
 صلى لكم على غير طهر فاعيدوا قال هذا خبر شاذ مخالف للاجماع
 وما هذا حكمه لا يعمل عليه وقد يضاف ايضا من الهناد وما يقدح
 صحته وهو ان ابي الموثق صلى عليه السلام بالناس على غير طهر
 وقد استأن من ذلك دلالة عصمة عليه السلام انتهى وقال في التهذيب
 ايضا مثل ذلك عند ذكر هذا الحديث وقال الشيخ المفيد قدس سره
 في رسالة منسوبة اليه في الرد على من ذهب على تحوير السهو على الله
 والائمة عليهم السلام في العبادة وريها ص نسبت الرسالة الى
 السيد المرتضى وللاول ارجح قال فيها ما هذا القصة قد وقفت ايها
 الاخ على ما كتب به في معنى ما وجدته لبعض مستأحيك فيما
 يضاف الى النبي صلى الله عليه واله من السهو في الصلوة والنوم

عنها حتى خرج وقتها ثم نقل مصمون عبارة الصدوق الائمة
وسالت اعزك الله ان اثبت لك ما عندي فيها حكيمته والحق
ابن عن الحق في معناه وانا عجيبك الى ذلك والموفق للصواب
اعلم انه الذي حكيت عنه قد تكلف ما ليس من شأنه فابدى
عن نقصه في العلم فنجزه ولو كان ممن وفق لرسده لما تعرض
لما لا يحسنه ولا هو من صناعته ولا يهتدى الى معرفته لكن الهوى
مرد لصاحبه بقوذا لله من سلب التوفيق وسناله العصمة
من الضلال وشتره له في سلوك نهج الحق الحديث الذميمة
الناصبة والمقلد من الشيعة انه النبي صلى الله عليه واله رسما في
صلوته فسلم في ركعتين ناسيا فلما ابنه على غلظه فما صنع ايضا
اليها ركعتين ثم سجد سجدة السهو من اجبار الاحاد التي لا يشرعها
ولا يوجب عملا ومن عمل على شيء منها فعلى الظن يعتقد في علمه بهادون
الباقيين وقد رضى الله عنه عن العمل بالظن في الدين وحذر من
القول فيه بغير علم بيقين فقال وان تقولوا على الله لا نقول
وقال الامن شهد بالحق وهم يعلمون وقال ولا تقف ما ليس
لك به علم وقال وما يتبع اكثرهم الا ظن ان الظن لا يغني من

الحق

الحق شيئا وقال ان من يتبعون ان الظن وانهم لا يفرصون والتمثال
ذلة في القرآن كثير واذا كان جبر سهو من اجبار الاحاد التي
من عمل عليها كان عاملا بالظن حرم الاعتقاد بصحة ولم
يجز القطع به ووجب العذر والعذر الى ما تقتضيه اليقين
كما له عليه السلام وعصمة وحراسته من الخطا في عمله والتوفيق له
فيها مال وعمل من شريعته وفي هذه القدر كفاية في ابطال
حكم من حكم على النبي صلى الله عليه واله مبهور في صلواته اثرى و
ياق باق نقل الرساله المذكورة استأنسه وقال الحق في
محضر النافع وفي رواية الخليلي عن ابي عبد الله عليه السلام انه
سمعه يقول فيها حتى سجد في السهو بسبب الله وبالله
الله على محمد وال محمد وسمعه مرة اخرى يقول بسبب الله وبالله
السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته والحق رفع منصب
الامامة عن السهو في العبادة انتهى ورفع منصب النبوة
يلزمه بطريق الاولوية ولا ريب انه مراده كما لا يخفى اذ الله
عليه السلام امام كما وقع التصريح به في القرآن والحديث
ويمكن ان يكون مراده ان معنى قول الخليلي سمعه يقول في سجدة

السهر كذا انه سمعه يقول ذلك فيها على وجه الفتوى والتعليم
لا أنه بينهما وسجد فقولهم في سجد في السهر كذا اي هذا
دعائها وذكرها من غير ان يكون سجدها قالوا عليهم في
القتل يستمن الابل وقال العلامة قدس سره في التذكرة ما
هذا الفظة وخبره بالدين عندنا باطل لأن النبي صلى الله عليه
واله معصوم لا يجوز عليه السهر مع ان جماعة من اصحاب الحديث
لمنعوا فيه لان رواية ابوهريرة وكان اسلامه بعد موت
ذو الريد بن سنيون فان ذو الريد بن قتل يوم بدى وذلك بعد
الهجرة بسنتين واسلم ابوهريرة بعد الهجرة بسبع سنين قال
المحققون به ان المقتول يوم بدى هو ذو النمالين واسم عبيد
بن عمرو بن فضالة الخزاعي وذو الريد بن عاصم بن عبد النبي صلى الله
عليه واله مات في ايام معاوية وقبره بذي خشب واسم الخزاعي
الاسد عمران بن الحصين روى هذا الحديث فقال فيه فقام
للزباقي وقال اقصررت الصلوة واجيب بان الاوزاعي قال
فقام ذو النمالين فقال اقصررت الصلوة وصل ذو النمالين
قتل يوم بدى له الحال ومن طريق الخاصة ان ذو الريد بن كان

يقال

يقال ذو النمالين من الصادق عليه السلام انتهى كلام العلامة وقال
في رسالة السعدية اختلاف المسلمون فذهبت طائفة الى
ان النبي لا يجوز عليهم عليه الحفظ والسهر وذهبت طائفة
الى جواز ذلك حتى قالوا ان النبي صلى الله عليه واله كان يصلي
الصبح فقرا مع النجم والنجم اذا موى الى ان وصل الى قوله اخر انهم
اللات والعزى ومائة الف الله الاخرى قرأ تلك الخرائق العجا
مها الشفاعة ترجى ثم استدرك ذلك وهذا في الحقيقة
كفر وانته عليه السلام صلى يوم العصر ركعتين وسلم ثم ذكر
حديث ذو النمالين ثم قال العلامة في هذا المذهب في غاية
الرواة والمحقق الاول فانه لو جاز عليه السهر والحفظ الجاز ذلك
في جميع احواله وافعاله فلم يبق ونوق باخباراته عن الله
وكا بالشرائع والآداب ليجوز ان تزيد فيها وينقص سهوا
فينبغي فائدة العبرة ومن المعلوم بالضرورة ان وصف
النبي عليه السلام بالعصمة اكل واحسن من وصفه بضعها
فيجب المصير اليه لما فيه من دفع الضرر المطلق بل المعلوم
انتهى كلام العلامة وهو صريح في منافاة السهر في العبادة

للعصمة ونقل المقدار في شرح نهج المترشحين عن أصحابنا و
عصمة النبي والامام عن السهو في كل من الاقسام الاربعه تبليغ
تبليغ الشرع والاعتقاد الديني والفعل الديني والديني و
استدل على ذلك بادلته ذكرها وقال في اثبات الشهادة بها الذين
في جواب مسائل المديريات عصمة الانبياء والائمة من السهو و
ما انفقد عليه اجماعا وخرج الشخص المعلوم والنسب غير
قارح في الاجماع وايضا نسبة السهو اليه في هذه المسئلة اول
من نسبت الى الانبياء والائمة والصدوق يكون سهوه من تسه
ان سبب كلوه كسليط النوم عليه واقع منه ثم لمصلى دينه
او دينويه فان افعالهم مع محلة بالاعراض وليس ذلك من
الشیطان اذ لا قدرة له على كسليط النوم عليه ومراده يكون
سهويا من الشيطان ان شبه الوهنا وس الشيطان و
الحق اهل المهلبة واقعة بفعله قال والرواية المنقضية ليق
عليه السلام من الصلوة صحيحة السند قد يلقاها الاصحاب
بالقبول حتى قال الشهيد في الذكر انه لم يجد لها راد فقول
من عد الصدوق من الاصحاب لها شاهد صدق بانهم لا

ذلك سهوا والعرف يد له انتهى وقال الشهيد في الذكر بعد
ذكر خبر ذي الديدن وهو متروك بين الامامية لقيام الدليل
العقلي على عصمة النبي عليه السلام عن السهو ولم يصر الى ذلك غير ابن
بابويه ونقل عن محمد بن محمد بن الحسن الوليد انه مال اول درجة نقل
بقي السهو عن النبي وهذا بالاعراض عنه حقيقة لان الاخبار مودة
بمنها من جع الى قصة العقل ووضوح النقل لوجب تاويله عما
ان اجماع الامامية في الاعصار السابقة على هذين الشخصين و
اللاحقة لهما على في السهو عن النبي والائمة عليهم السلام انتهى و
قال المحقق الطوسي في التقييد وعبد النبي العصمة الى ان قال و
الذكا والعفة وقوة الراء وعدم السهو وكل ما ينفرد عنه انهم
وقال العلامة الخلي في شرحه عن هذه العبارة بلا يبع منها و
المفيد في شرح اعتقادات ابن بابويه كلاما طويلا بليغا في ان
القول بنفي السهو عن النبي والائمة عليهم السلام ليس من العلوب
القول بجوانه من التقصير في الاعتقادات وقال العلامة
في المنها في مسئلة التكبير في سجدة السهو بعد ما روى حديثا
في سهو النبي صلى الله عليه واله والمجواب عن هذه الحديث عن نابا

لاستحالة السهو على النبي صلى الله عليه واله وقال في مسئلة اخرى قال
 الشيخ في قوله ماله باطلا لاستحالة السهو على النبي صلى الله عليه واله
 في المختلف بعد ما ذكر حديث السهو يشتمل على ما هو مترون با
 الاجماع وهو سهو النبي صلى الله عليه واله ثم قال واما استحالة على
 السهو فانه يحمل على الترتيب لتعريف العباد احكام السهو بما علم
 ان الصحابة كانوا يصيرون الى اقواله اذا اقتربت بافعالها غالبا
 ولهذا شك الى ام سلمة ذلك فاراد تعويضهم احكام الصلوة با
 القول في الفعل ويكون قد صلى بهم ركعتين واجبتين غير الترتيب
 لهذا القادة على ان ابن بابويه قال قوله لا ضعيفا لا يصار اليه
 ثم ذكر عبارته الامة ثم قال هذا اخر كلام ابن بابويه وهو خارج
 عن سنت الصواب والحق دفع غضب النبي صلى الله عليه واله
 عن السهو ودينه في كتبنا الكلامية اذ هو الموضوع المنقصر
 به انتهى وقد صرح علمائنا في كتب الاصول بما يقتضيه السهو
 اما في كتب اصول الدين ففي مقام اثبات العصمة وفي الخطا
 السهو والسيان عن النبي والامام بقول مطلق قبل النبوة و
 الامة وبعدوا عن ان يكون في العبادة او غيرها و

لاستحالة

الاستحالة على ذلك على ذلك بادلة واضحة في قول العباد
 كما ياتي ان شاء الله واما في كتب اصول الفقه فحيث يذكر
 ان الله السنة التي يجب اتباعها والعمل بها والتقويل
 عليها في قول النبي والامام او فعالهما او تقريرهما
 يثبتون عن الفعل ويقيمونه الى اقسام ويحصرونه في
 شقوق حاصلها الوجوب والندب والاباحة واليد
 الكراهة فضلا عن التحريم او السهو ثم يحكون بان فعله
 عليه السلام دل على الجواز صريحا وعلى الاستحباب والوجوب
 القريب منه الدالة على وجهه وان تركه عليه السلام دل على
 نفي الوجوب صريحا وعلى الكراهة والتحريم مع القرينة وكل
 ذلك يقتضي ان يكون فعله عليه السلام حجة عند مطلقا
 وان دفع من التبليغ لوجوب اتباعه والاقتداء به بغض
 القرآن وغيره من الادلة وبالجملة فعبادة الله عليه السلام
 تبليغ قطعاً وتبليغ عبادة ضمل الفرق بينهما كما ياتي
 نقله الا ترى الى قوله عليه السلام كما توردون صلواتكم على النبي
 اصلي وخذوا عن مناسككم الى غير ذلك وهذه الامارة

كافية عن نقل عبارات الاحباب في كتب الاصولين فانها
فانها دلالة على ما قلناه والله التوفيق **الفصل الثاني**
في ذكر عبادة من جاوز السهو عن النبي والامام في العبادة خاصة
وهو ابن بابويه وحده كما وقع التصريح به سابقا وان شبه
الى بعض مشايخه كما ياتي فانه لم يوجد من نسب اليه تصريح
به غير نقل ابن بابويه عنه وهو محقق للسهو والغلط والاشباه
قال ابو جعفر بن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه وروى
الحسن بن محبوب عن الرباطي عن سعيد الاعمري قال سمعت ابا عبد الله
عليه السلام يقول ان الله تبارك وتعالى اقام رسوله صلى الله عليه
واله وسلم في صلاة الفجر حتى طلعت الشمس ثم قام فيه افضل الركعتين
اللتين قبل الفجر واسماه في صلوة فسلم في الركعتين ثم وصف
ما قاله ذو الشمالين وانما فعل ذلك به رحمة طهارة الامة لئلا
يعبر الرجل المسلم اذا هو نام عن صلوة او سهوا فيها يقال
قد اصاب ذلك رسول الله صلى الله عليه واله ويقولون لو
جاز ان يسهوا عليهم في الصلوة لجاز ان يسهوا في التبليغ لان
الصلوة عليه فرضية فكان التبليغ فرضية وهذا لا يثبت

الذي

لان جميع الاحوال المشتركة يقع على النبي صلى الله عليه واله فيها ما يقع على
غيره وهو تعبد بالصلوة كغيره ممن ليس بشئ وليس كل من
سواه بنى في الحال التي احقق بها هي النبوة والتبليغ من
شرائطها ولا يجوز ان يقع عليه في التبليغ ما يقع في الصلوة لانها
عبادة مخصوصة والصلوة عبادة مشتركة وبها ثبتت استا
العبودية وبانبات النوم لمن حذم ربه عز وجل من غير ارادة
له وقصد منه اليه نفى الربوبية عنه لان الذي لا يخالق منه
ولا يوقم هو الله الحي القيوم وليس هو النبي صلى الله عليه واله
لهو لان سهوه من الله عز وجل انما اسماه ليعلم انه لم يخلق
فلا يتخذ معبودا وانه يعلم الناس بهوه حكم السهو في سهوا
وسهونا من الشيطان وليس للشيطان على النبي والائمة عليهم السلام
سلطان انما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشتركون
وعلى من يتبع من القاطنين ويقول الدافعون لسهو النبي
انه لم يكن في الصحابة من قال له واليدين وانه لا اصل للركل
والاخبار وكذبوا لان الرجل معروف وهو ابو محمد وعمر بن
عبد عمرو والمعروف بن عبد الله بن فقد نقل عنه الخالف والموافق

وقد اخرجت عنه اخبارا في كتاب وصف القاسطين بصفيين
 وكان نجلنا محمد بن الحسن بن الوليد يقول ولدته جيرة في الغلو
 نفى السهو عن النبي صلى الله عليه واله فلو جاز ان ترد الاخبار
 الواردة في هذا المعنى لجاز ان ترد جميع الاخبار وفي ردها
 ابطال الدين والتمزيق وانما احتسب الاجم في تأليف كتاب منفردة
 في اثبات هو النبي صلى الله عليه واله على منكره انما الله ثم ان
 كلام ابن بابويه وهو كما ترى ضعيف جدا لما ياتي بيانه ان
 شاء الله وقد نقل الشيخ المفيد في اول رسالته ثم ذكر بعده
 الكلام الذي نقلناه سابقا واعلم ان الطبري في جميع البيات
 عند قوله ثم واذا رايت الذين يخوضون في ايماننا الى قوله
 واما ينسبك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى نقل عن الحسن
 انه قال في هذه الآية دالة على بطلان قول الامامية في النسيان
 لا يجوز على الانبياء قال الطبري وهذا غير صحيح لان الامامية
 لا يجوزون السهو عليهم ان ينسوه او سهوا عندهم لم يؤد ذلك
 الى اخلال بالعقل ثم قال في قول النسيان في عن الامامية صحيح كما
 عرفت ولم يعتبر قول من سندهم واعتراض الطبري عليها صلة

ان الامامية

ان الامامية غير مجمعين على ذلك بل يجوز بعضهم السهو
 فيجب حمل قوله جوز واعلم ان المعنى جوز بعضهم والا كان
 العلامة غير صحيح كما لا يخفى ثم انه لم يصرح الطبري بجواز ذلك
 في هذا الكلام كما نرى مع انه محتمل لكون الخطاب عاما كما في
 ولوترى اذ وقفوا على الخطا للنبي والمراد غيره كما في قوله تقدر
 اشركت لي بطن عمك وعمل كون النسيان بمعنى الترتيب
 بابويه ايضا لا بد من تاويله للآية كما ياتي ان شاء الله
الفصل الثالث في ذكر جملة ما يدل على نفى السهو والنسيان
 النسيان عن النبي والائمة عليهم السلام بطريق مخصوص والعموم والاطلاق
 النسيان عن العباد وغيرهم من الامة العارضة وحجية على
 العصمة وغيرها مستقوية معلومة وذلك يمكن من ايات
 كثيرة بعضها دال مقدرة اخرى ثابتة او رواية اخرى معتدلة
 ولتقتصر من ذلك على اثنا عشر آية **الاولى** قوله تعالى ان
 الله اصطفى ادم ونوحا والابراهيم والاسحاق على العالمين
 قال رئيس المفسرين ابو علي الفضل بن الحسن الطبري فكأن
 في كتاب مجمع البيان الاصطفا والاجتبأ والاختيار بطاير

وهو افعال الصفوة وهذا من حسن البيان الذي يغلب به المعلوم
بالمرئى وذلك ان الصافي هو الخالص من شوائب الكدر فيما
يشاهد فنزل من خلوصه من صفات القوم من الفساد وظاهرا و
باطنا بخلو الصافي من شوائب الارناس الى ان قال وال
عمران قيل هم الى ابراهيم وفي قراءة اهل البيت عليهم السلام وال
محمد وايضا قالوا من ابراهيم ال محمد ويحيى ان يكون نطفين
معظمين معصومين منزهين عن القبايح والنقص لان
الله لا يختار الا من يكون كذلك ويكونوا طاهرة مثل باهية
والطهارة والعصمة وفي الآية دلالة على تفضيل الانبياء على
الملائكة لان العالمين نعم الملائكة وغيرهم من المخلوقات
ولسبب ما تقول له لانه لم يعلم بما يصرفونه فلذلك فضله
على غيرهم لما في علوهم من استقصا صهم في افعالهم و
اقوالهم انتهى اقول وجوه الاستدلال بالايد من وجوه
احدها دلالتها على العصمة التي يلزمها في جوارها اتباعهم في
اقوالهم وافعالهم وثانيها استلزامها الاستقامة لخطا عليهم
مطلقا وثالثها دلالتها على طهارة طاهرهم وباطلهم كما ذكر

وصفا

وصفا لهم لهم عن جميع شوائب الكدر فلا يتطرق اليهم سوء
والاشياء ان عدم سببه وسوجبه ورايه ان الاستقامة في الا
والافعال اذ صلى ركعتين على قولهم وسلم وتكلم وتذكر
ركعتين واجبتين وابن هذا من الاستقامة **الثانية** قوله
تعد ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله ولتعد على
متابعة عليهم في افعالهم وارادوا قوله فلو جاز عليه السهو
لوجب متابعته فيه وهو باطل قطعا واقله انه يلزم جواز
المتابعة ومطلبا له ايضا واضع على انه لو جاز السهو لاحتل
كل فعله من افعالهم واقله ذلك فلا يكون حجة اصلا وهو
ظاهر العناد اتفاقا وخلاف مدلول الآية قطعا ومنه
لوجوب العصمة في النبي والامام **الثالثة** قوله تعالى لقد كان
لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم
الآخر وذكر الله كثيرا استدرك بعض علماءنا على وجوب الاقتداء
بالنبي عليه السلام ومطلبنا حاصل وان لم تنبت تلك المقدمة
لظهر حتمها في حسن الاقتداء به وتوجيهه ولو احتل فعله السهو
لما جاز الاقتداء به عموما بل مطلقا ولا كان فعله حجة على الجواز

ولا تركه حجة على نفي الوجوب مع ان فعله كل نوع من التسليم فأن
عبادة لا يتبين منها ما هو تسليم عن غيره بل ينفي الجزم بأن
جميعها تسليم ولا ما علم **وام** التكليف **الثامنة** قوله الخ لا
الله لينه بتمم الرجب اهل البيت ويظهر كتحقيقا وهي دلائل
على عصمتهم بالوجوه المقررة في الاصول والتفسير والروايات
الكثيرة من العامة والخاصة باختصاصها خصاصها باهلها
شاملة للتطهير من كل عيب ونقص وكذب وخطا وغلط
ومنافاة حديث ذوالنمادين كما يأتي بيانه ان شاء الله **البر**
قوله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى وحى ذلك
ان الرسول عليهم السلام لا ينطق الا عن وحى فيستحيل ان يسلم في
الصلوة في غير محلة ثم يتكلم قبل تمام صلواته ثم يكذب ذوالنمادين
وهو صادق على قولكم ثم يعترف بخطائه وكل ذلك يناقض مدلول
الآية **لخامسة** قوله تعالى ما اياكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه
فانهوا ذلك على وجوب التسليم والانقياد لقوله واحواله
على وجه العموم والافلاق ولو جاز السهو لا يحتمل كل فعل
وقول ذلك ومنافاته لمدلول الآية واضح ومنافاة حديث

ذوالنمادين

ذوالنمادين له اوضح **سادس** قوله تعالى وتعدوا اذن واعيه
روى الطبرسي وغيره من طرق العامة والخاصة انها نزلت
في امير المؤمنين عليه السلام وان قال ما سمعت شيئا من رسول الله
صلى الله عليه واله فنفسيته وهذا عام مطلق في التسليم وغيره
فيستحيل النسيان على النبي عليه السلام لطريق الاول ويرى مع وجوه
السابقه والآية **السادسة** قوله سقرتك فلا تشي وهي عامة
فان المعقول لا يتعين تقديره بالقراءة ولا قاتل بالقرابين
ما قبل نزول الابه وقبل القراءة وما بعدها فالغارق خارق
للاجماع **الثامنة** قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا
سلاوا تسليم احدى في عدة احاديث ان المراد التسليم لم عليه السلام
والانقياد لقوله واحواله ونحوه ودلالة ذلك على المراد
ظاهرة تمام رواية التسليم من القرآن والحديث كثيرة و
لوجاز السهو ولذا في وجوب التسليم **الثامنة** قوله تعالى ورحمى
وسعت كل شئ فساكنها للذين يتقون ويؤمنون الزكوة
والذين هم باياتنا يؤمنون الذين يتبعون الرسول الذين
الاي الاية ودلائلها ظاهرة مائة **العاشرة** قوله تعز فامسوا

باسم رسول الله النبي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه
 لكم تمهدون ودلائلها وضع ما تقدم **الاشارة** قوله تعالى
 فويل للمصلين الذين هم ساهون ولو كان الرسول عليه السلام
 سهيا في صلوة لدخل في هذا التهديد والذم وهو محال واما
 مثل قوله نعم ولقد عهدنا الى ادم من قبل فنتى ولم يجد له ذميا
 فقد نقل الطبرسي عن ابن عباس ان معناه فترك وتركى **الكلبي**
 هذا المعنى في حديث طويل عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما
 هو فترك لذلك في باب فيه نكت ونقف من التمريل في الولاية
 وفي غيره من المواضع ايضا فتاويله عليه السلام للمسيان هنا
 بالترك مع انه لا تعلق له بالتبليغ والعلما قلناه ومنافوخوا
 السيان على المعصوم مضى الى ما معنى وياق مع عدم ما يدل
 على الابتناء حرجيا ومنه قوله نعم حكايته عن موسى عليه السلام
 لا توافقني بما نسيت وقوله تعالى حكايته عن فناء فاني
 نسيت الخوت وما اسانية الا الشيطان فقد روى المغيرة
 والمحدثون ان المراد في الايتين بالمسيان الترك وهو دال
 على ما قلناه ولا شك ان اتر احد معاينة اللغو في تحييل المحل عليه

هنا لما مضى وباقى والعجب ممن يتاول جميع الايات والآيات
 المناقضة بظاهرها للعصمة ثم يتوقف في مثل هذا مع وضوح
 وظهوره وقريضا ويلجأ الى الالة الاخير فلا بد من تأويلها
 على قول ابن بابويه ايضا اما بان يقول فناء غير معصوم و
 اما بان يقول المراد بالزمانى بتركه عما الاشتغال **بما**
 بجاهدة الشيطان وانما كان التاويل لازما لابن بابويه
 ايضا لانه لا يجوز عليهم السهو والسيان الحاصلين من الشيطان
 بل يقول ان سهوم من الله كما مر **الفصل الرابع** في ذكر ما يدل
 على نفى السهو والشك والسيان عن اهل الله العصمة عليهم السلام
 من الاحاديث المعبرة المنقولة من الكتب المعتمدة وذلك
 ايضا كثير ولا يحضر في جميع تلك الاحاديث وانما اذكر ما يترتب
 منها والله الموفق **الحديث الاول** ما رواه الشيخ الجليل رئيس
 المحدثين محمد بن علي بن بابويه في اخر كتاب من لا يحضره الفقيه
 الذي لم يرد فيه الا ما يقتضيه ويحكم بصحة ويعتقد انه حجة
 بينه وبين ربه وكل ما فيه مستخرج من اصول معتد بها
 المعول واليهما الرجوع قد روى فيه عن محمد بن ابراهيم بن اسحق

الطالقاني عن احمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفي قال حدثنا
 علي بن الحسين بن فضال عن ابيه عن ابي الحسن علي بن موسى
 الرضا عليه السلام قال للامام علامات يكون اعلم الناس واحكم
 الناس واثق الناس واحكم الناس واعبد الناس ويكون
 مطهر ويرى من خلقه كاي يرى من بين يديه ولا يحتم وتسام
 عينه ولا ينام قلبه ويكون عذوا ولا يرى له بول ولا غائط
 لان الله وكل الارض باقتلاخ ما يخرج منه الحديث ووجه
 دلالة على العقصود هنا ظاهر وحال النبي يحيد ان يكون
 اعظم من الامام ورواه ايضا في كتاب عيون الاخبار في ما
 ما جاء عن الرضا عليه السلام علامات الامام **الثاني** ما رواه
 الشيخ الاجل نعمة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني في كتاب
 العقل والجهل من عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن
 علي بن محمد بن عيسى عن سماعة بن مهران قال كنت عند ابي عبد الله
 عليه السلام وعنده جماعة من مواليه فقال اعرفوا العقل
 وجنوده والجهل وجنوده تستدلوا قال سماعة فقلت
 جعلت فداك لا اعرف الا ما علمتنا فقال ابو عبد الله عليه السلام

الشمس

راة الله خلق العقل الى ان قال ثم جعل للعقل خمسة وسبعين
 جنبا فقال الجبل يارب هذا خلق مني فاعطني من الجن
 مثل ما اعطيتهم فقال نعم فاعطاه خمسة وسبعين جنبا
 فكان ما اعطى الله العقل من الخمسة والسبعين الجن الخيرة
 وجعل جنبا النرا الى ان قال والعلم وصده الجبل والتسليم
 صده الشك والتذكر وصده السهو والحفظ وصده
 السيان وذكر باقي جنود العقل والجهل ثم قال فلا يجمع هذه
 الخصال كلها من اجناد العقل الا في بني اوصى بني اوصى
 فتا يجمع الله قلبه للايمان واما سائر ذلك من مواليه
 فان احدهم لا يخلو امن ان يكون فيه بعض هذه الجنود حتى
 يستكمل ويبقى من جنود الجهل فغنى ذلك يكون في الدرجة
 الاولى العلم بالاسيا والاصيا الحديث اقول هذا
 كما ترى جرح في ان الانبياء والاولاد وصيا جاسعون لجميع جنود
 العقل التي من جبلتها العلم والتسليم والتذكر والحفظ وخلاص
 خالصون منزهون عن جميع جنود الجهل التي من جبلتها
 والشك والسيان وهو واضع الدلالة على ما قلناه **الثاني**

ما رواه الكليني ايضا في باب اختلاف الحديث عن علي بن
 ابراهيم بن هاشم عن ابيه عن حماد بن عيسى عن ابراهيم بن عمر
 اليماني عن ابيه عن ابي عباس عن سليم بن قيس الهذلي عن
 امير المؤمنين عليه السلام في حديث طويل يذكر في الحزب حادثة مع
 انس صلى الله عليه واله وانه علمه جميع علومه قال ورد على الله
 ان يعطيني علمها وفهرها وحفظها فيها نسيت الاثر من كتاب
 الله ولا علم الاصل على وكتبته منذ دعا الله لي بادعواي
 تركت شيئا علمه الله من حلال ولا حرام ولا امر ولا نهى كانا يكون
 ولا كتاب منزل على احد قبله من طائفة او مصحفة لا علمه
 وحفظته فلم اسر حرفا واحدا ثم وضع يد على صدره وعا
 الله ان يعلما قلبي علما وفهما وحكما ونورا فقلت يا بني انت
 وامي يا بني الله منذ دعوت الله لي بادعوت لم اسر شيئا
 لم يفتني شيئا لم اكبر افسخوف على النسيان فيما بعد فقال
 لا است الخوف عليك النسيان والجهل اقول معلوم ان حال
 النبي اعظم من حال الامام وظاهرا كثيرا من الاشياء المذكورة
 ليست من قسم التبليغ وانه يحتمل نسيانه لشي منها فويل

۲۴

وعلم ان النبي تقييل ان يسنى عد وصلوة وحكيم بارت
النسبتين اربع مع علمه بالكنز ما كان وما يكون ان لم يكن
كلمة واخر الحديث مطلق عام في التبليغ وغيره **الرابع** ما
رواه الشيخ رئيس الطائفة في التهذيب باسناده عن
عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له هل يجد
رسول الله صلى الله عليه واله سبحانه في السهو قال لا ولا يجد
ففيه قال الشيخ الذي افق به ما تضمنه هذا الحديث واما
الاجابار التي قد منها عاين ان النبي صلى الله عليه واله هما
في فوجد فانها موافقة العامة اشئ وهو دال على عمل
مخصوصه مرجح في محامض حديث ذي النمايين ورد غير
عقل للتقييد مع احتمال حديث ذي النمايين ان يكون ورد عن
الصادق عليه السلام على طريق التقييد في الرواية كما يأتي تحقيقه
استانته تعالى **الخامس** الحديث المشهور المستفيض بين العامة
والخاصة عن رسول الله صلى الله عليه واله قال صلوا كما
رايتوني اصلى وجعل الدلالة فيه انه امر بالاقتداء به في صلواته
ومتابعة فيها غير متيّد بصلوة خاصة فلو كان احتمال

السهو والغلط والخطا والسيان جازين عليه كاجاز الاقتداء
في شيء منها وجاز على صلوة منها ان تكون سهوا الاصلوة
واحدة وهي التي يقصد التبليغ مع اشتباهها واحتمال
كل واحدة من الصلوة لهما ويلزم على تقدير تقرير السهو
امكان العلم بنسخها او في امتناع نسخها مع ان النسخ جاز
اذا اختلف السهو على انه لم يبين صلوة واحدة للتبليغ
السادس الحديث المشهور ايضا بين الخاصة والعامة من قول
عليه السلام خذوا عني مناسككم ووجدوا لانه كما تقدم واعلم ان
لم اجده هذين المبرين في كتب حديث الاماميه وانا وجدنا
في كتب الاستدلال ويكون كون اصلها من روايات العامة
لكن يصح فيها وجود في عموم الروايات السابقة والله
السابع ما رواه الكليني في اول كتاب الحج عن علي بن
ابراهيم عن ابيه عن الحسن بن ابراهيم عن موسى بن يعقوب
عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث انه قال لعشام بن الحكم
الاخبرني كيف صنعت بعمر بن عبيد وكيف سألته فذكر
حديثه معه يقول في اخره هشام فقلت له ان اسلم يترك

جوابه

جوابه حتى جعل لها اماما يتقن به ما شئت فيه ويترك هذا الخلق
كلهم في غيرتهم وشكهم واختلافهم لا يقيم لهم اماما يرون اليه
شكهم وحيثهم قال فسكت ولم يقل شيئا قال فضحك ابو عبد الله
عليه السلام وقلنا من علمك هذا قال هشام هذا شيء اخبرني
منك والفتة قال هذا والله مكتوب في صحيف ابراهيم موسى
اقول هذا اول الى الاحتياج الى النبي والامام هو وان الله
فلو جاز السك عليها لاحتاج الى الوعية كاحتاج الرسول الى
ذي النملين على قولكم فنسفي الغايذة المذكورة **الثامن** ما
رواه ايضا في باب نادر جامع في فضل الامام وصفاته عن
ابي محمد القاسم بن العلاء رفعه عن عبد العزيز بن مسلم عن
الرضا عليه السلام في حديث طويل يقول فيه الامام عالم لا
يجعل راع لا يسهل الى ان قال الامام واحد دهره لا بد ابنه
عالم ولا يوجد منه بدل ولا نظير ان الانبياء والائمة قفهم
الله وقويمهم من تجزؤن علمه وحكمه مالا يوتيهم غيره فيكفرون
علمهم فوق علم اهل زمانهم ثم قال ان العبد اذا احباده الله
لا موعباده نرج صدره لذلك واودع قلبه ينابيع الحكمة

والله العلم الهام فلم يعبه بجواب ولا يجبر فيه عن الصواب
فهو معصوم مؤيد موفق سدد قد آمن من الخطأ والزلل
العشار يخضه الله بذلك ليكون حجة على عباده للحديث
أقول هذه الموصوف بهذه الصفات وغيرها هو أعظم منها
تضمنها الحديث المذكور وغيره كيف يتصورنا زعيم من فعل
نفسه في الحال وكيف يحتاج إلى علم غيره وكيف يفتي بالجواب
عن الصواب ويقع في الخطأ والزلل والفتور كما تضمنه
حديث ذوالنرايين على قول من جعله على طاهره **الثاني** ما
رواه الصدوق وفي كتاب العطل في العلة التي من أجلها
صارت الإمامة من ولد الحسين وولد الحسن عليهما السلام عن
أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين
بن سعيد عن حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عمر التيمي عن
الفضيل عن أبي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله
عليه واله كتب ما ألقى عليك قال يا بني الله وتخاف على
النسيان فقال أنت أخاف عليك النسيان وقد دعوت
الله لك أن يحفظك ولا ينسبك ولكن أكتب لك ذلك للحفظ

قال قلت ومن ترك في مال الأئمة من وليك الحديث أقول
معلوم من تتبع الأحاديث أن تلك العلوم التي كتبتها ليت
كلها ما يتعلق بالتبليغ على أن النسيان في الموضوعين مطلق
غير معقد بشئ فكيف لا يخاف على الوصي النسيان ويقع
ذلك من النبي فينبى بصف صلواته ويحتاج إلى رعية لذكوره
بما سيروا له على خطئه ويعرفوه جهله وتركه في
الواجب وعفله الحرام اعني التسليم والكلام ويروده عن
الشك الشك والسهو **الثالث** ما رواه الكليني في باب
أن الأئمة ورثوا العلم الله النبي وجميع الأنبياء والأوصيا
عليهم السلام عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن الحسن بن إبراهيم
عن يوسف عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام في
حديث قال إن الله لا يجعل حجة في أرضه يسأل عن شئ فيقول
لا أدري أقول وكيف يسأل عن صلواته التي صلاحها في
تلك الساعة فيقول لا أدري ثم يحتاج إلى سؤال الناس
علمهم أن هذا العجيب **الحادي عشر** ما رواه أيضا في باب الضعيف
والحفر والجامع وصحف فاطمة من مائة من الصحابة عن أحمد

محمد بن صالح بن سعيد عن احمد بن ابي بشر عن بكر بن كريب عن
قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان عندنا ما لا يحتاج
معد الى الناس وان الناس يحتاجون اليه الحديث الى
انه قال واكنم لتاتقنا بالامر فنعرف واذا اخذتم به نعرف
اذا تركتموه **الخامسة** مارواه في باب شان انا انزلناه في
ليلة القدر وتفسيرها عن محمد بن ابي عبد الله ومحمد بن الحسن
من سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد جميعا عن
الحسن بن العباس الجريشي عن ابي جعفر الثاني عليه السلام في
حديث طويل قال والعري ما في الارض ولا في السماء من
ولي الله الا وهو مؤيد ومن ايد لم يخط **السادسة** مارواه
الكليعي ايضا في باب نادر فيه ذكر الغيب عن محمد بن يحيى
عن عبد الله بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن علي
بن رباب عن سدير الصيرفي عن ابي جعفر عليه السلام في حديث
انه قيل له عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احدا فقال الا
من ارتضى من رسول وكان والله محمد تمت ارتضاه الى
الحديث **هـ** اقول هذا دل بطريق الاولوية كما نال وقد

تقدم

تقدم تقرير مثله **الرابعة عشر** مارواه ايضا فيه عن احمد بن
محمد عن احمد بن الحسن بن علي عن عمرو بن سعيد عن مصدق
بن صدقة عن عمار الساباطي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن الامام يعلم الغيب قال لا ولكن اذا اراد ان يعلم الشيء
اعلمه الله ذلك اقول فاذا كان يقدر على ان يعلم ما يشاء
من الغيب تعليم الله اياه فكيف يجوز ان يجعل فعل نفسه
الذي فعله تلك الساعة وليس من علم الغيب **الخامسة عشر**
مارواه ايضا في باب ان الاعداء اذا شأوا ان يعلموا اعلوا
عن علي بن محمد وعنه عن سهل بن زياد عن ايوب بن نوح
عن صفوان بن يحيى عن ابن سنان عن عبد الله بن ابي بصير
الوليد عن ابي الربيع السامي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان
الانسان اذا شأ ان يعلم علم **السادس عشر** مارواه ايضا فيه عن
ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن ابي
سنان عن عبد بن الوليد عن ابي الربيع عن ابي عبد الله
عليه السلام قال ان الامام اذا شأ ان يعلم اعلم **السابعة**
عشر مارواه فيه عن محمد بن يحيى عن عمران بن موسى عن موسى

عن عمر بن سعيد الدارقي عن أبي عبيدة الدارقي عن أبي عبد الله
قال إن الإمام إذا أراد أن يعلم شيئا أعلمه الله ذلك أقول
فيستحيل جهل الرسول عليه السلام بصلوته واحتياجه إلى
ذو الشمالين **الثاني عشر** ما رواه أيضا في باب إن الأئمة
يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شيء عن
أحمد بن محمد بن العاصي ومحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن
أبي القاسم بن اسحق الأحمري عن عبد الله بن جابر عن سيف بن
ثمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث أنه قال ورب
الكعبة ثلثا لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما ما في العلم
منها ولأنبأتهما بالسر في أيديهما لأخبرهما أعطيا علم ما كان
بهما ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى يقوم الساعة
وقد رثاه من رسول الله صلى الله عليه وآله ورثته
الثالث عشر ما رواه أيضا في غير عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
عن محمد بن سنان عن يوسف بن يعقوب عن الحسن بن
الحرب بن المغيرة وعبد الأعلى وأبي عبيدة وعبد الله
بن بشر الخشي كلام عن أبي عبد الله عليه السلام قال والله إنني

لا أعلم

لا أعلم ما في السموات وما في الأرض وما في الجنة وما في النار
وأعلم ما كان وما يكون ثم قال علمت ذلك من كتاب الله أن
الله يقول فيه بيان كل شيء **العشرون** ما رواه فيه عن محمد بن
يحيى عن أحمد بن محمد عن عمرو بن عبد العزيز عن محمد بن
الفضيل عن أبي حمزة قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول لا
والله لا يكون عالم جاهلا أبدا عالما بشيء جاهلا بشيء ثم
قال الله أجل وأعز وأكرم من أن يفرض طاعة عبد محجب
عنه علم سمائه وأرضه ثم قال لا يحجب ذلك عن **الحادي**
والفردون ما رواه الكليني أيضا في باب التقوي عن الرسول
الله وآله عليهم السلام في أمر الدين عن علي بن إبراهيم
عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن فضيل بن
يسار قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إن الله أدب
نبيه فأخفى أدبه فلما اكمل له الأدب قال لك أعلى خلق
عظيم ثم فوض إليه أمر الدين والأمة ليؤسس عباده فقال
أوما أناكم الرسول فخذوه وما أناكم عنه فانتهوا وإن
رسول الله صلى الله عليه وآله كان سدا موقفا موبدا

القدس لا يزال ولا يخطئ في شيء مما يسوس به الخلق فتأدب
 بأدب الله الحديث اقول لأريب أن عبادة علي عليه السلام من
 جملة السيئات للخلق وإن فعله حجة كما أن قوله حجة وأنا
 ما دون بالاعتدال مطلقا كما مضى ويا في أسنا السرة
الثاني والعشرون ما رواه أيضا في باب هو اليقظة لا عمر عليهم
 عن علي بن محمد عن بعض أصحابنا عن ابن أبي عمير عن حريز عن
 زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال اللهم عز وجل ادع
 يولد مطهر اغتقنا إلى أن قال ولا يجنب وتنام عينه
 ولا ينام قلبه ولا يتناب ولا يفتق وبري من خلفه كما
 من أمامه وهو عوف حتى تنفض أمانه اقول وجب
 دلالة طاهرة بل هي دال على نفي السهو عنهم عليهم السلام في
 حال النوم فضلا عن جملة ليقظة **الثالث والعشرون**
 ما رواه في باب التسليم وفضل المسلمين من عدة من أصحابنا
 عن أحمد بن محمد البرقي عن أحمد بن محمد بن أبي مضر عن
 حماد بن عثمان عن عبد الله الكاهلي قال قال أبو عبد الله
 إن قومًا عبدوا الله وحده لا شريك له وأقاموا الصلوة و

التواكؤ

التواكؤ وحجوا البيت وصاموا شهر رمضان ثم قالوا الله
 صعد الله أو صعد رسول الله الأصنع خلاف الذي صنع
 أو وجدوا ذلك في قلوبهم كما كانوا بذلك منكرين ثم تلا هذه
 الآية فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم
 لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما
 ثم قال عليكم بالتسليم اقول هذا شامل للعبادة وغيرها
 أو خاص بها فلو أحل السهو لما ثبت ترك من قال لا
 صنع خلاف الذي صنع ومما فاته حديث ذي النمايين
 أوضح **الرابع والعشرون** ما رواه أيضا في باب المذكور
 عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن سنان عن ابن
 عن سعيد قال قلت لأبي جعفر عليه السلام إن تركت مواليك
 غدا فليت بين بعضهم من بعض قال وما أنت وذلك أنا
 امرأتنا نيلته معرفة الأبا هو التسليم لهم فيما ورد عليهم
 والروايات فيما خالفوا فيه اقول وأحاديث وجوب
 التسليم كثيرة جدا وهي شاملة للأقوال والأفعال ومنها فية
 لاحتمال السهو ويا في تمام تحقيق المقام إن شاء الله تعالى

الخامس والغزوات ما رواه الكليني في باب من شك في صلواته كلها ولم يدر زاد أو نقص عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا كثرت عليك السهو فامض في صلواتك فإنه لو شك أن يدعك إنما هو إنما هو من الشيطان ورواه رئيس الحديثين أبو جعفر بن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه في باب أحكام السهو في الصلوة بأسناده عن محمد بن مسلم والطائفة والته على أنه أخذ من كتابه كغيره على ما يظهر من أول الكتاب وأخره والامتنع من روايات كل راو في سند واحد وصورة إيراد هكذا وروى محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال إذا كثرت عليك السهو فامض فإنه لو شك أن يدعك إنما هو من الشيطان أقول هذا صريح في حصر السهو بطلقا في كونه من الشيطان ومنه كثير وهو الصحيح الذي هو الاعتبار والاحتياط وليس للشيطان سلطان على المعصوم لضيق القرآن والحديث واعتقائهم ولا يتصور وقوع السهو الحقيقي من الله أصلا كما يأتي تحقيقه إن شاء الله

السادس والغزوات ما رواه ابن بابويه أيضا في الباب المذكور بأسناده عن محمد بن يزيد أنه قال شكوت إلى أبي عبد الله السهو في المغرب فقل أصلها بقل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون ففعلت ذلك فذهب عني أقول وفي معناه أحاديث كثيرة وإذا كانوا يعلمون ما يدفع السهو ويعلمونه الناس فكيف يجوز أن لا يعلموا يعلمهم في ذلك مع أنه من أعظم المهمات ولا يجوز عليهم التأمل والتأمل وعدم المبالاة بالعيادات الواجبة **البايع** **والغزوات** ما رواه أيضا فيه بأسناده عن اسماعيل بن مسلم عن الصادق عن أبيه عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه واله أتاه رجل فقال أشكو إليك ما ألقى من الوسوسة في صلوتي حتى لا أمقل ما صليت من زيادة أو نقصان فحمله إذا دخلت في صلواتك فاطعن في ذلك الإبر يا صبيح النبي المجتهد ثم قل بسم الله وبالله توكلت على الله أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم فأنك تحفه وتطرده وتزجره عنك أقول وفي معناه كثير والله كما تقدم

وقد رواه الكليني في الباب المشار اليه سابقا عن علي بن
ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله
منه **انسان والنزول** ملوواه الكليني في الباب
المذكور عن علي بن ابراهيم عن ابيه وعبد بن اسماعيل عن
الفضل بن شاذان عن حماد بن عيسى عن حزين عن زرارة
وابي بصير قال قلت له الرجل يشك كثيرا في صلوة حتى لا
يدري كم صلى ولا ما بقي عليه قال يعيد قلنا فانه يكثر عليه
ذلك كلما عاد وسلك قال بعض في شكهم قال لا تعود
والجئ من انفسكم نقض الصلوة فتطمعوه فان النبط
حينئذ معتاد لما عود فليض احدكم ولا يكثر نقض الصلوة
فانه اذا فعل ذلك لم يعيد اليه الشك وقال زرارة قال انما
يريد الجنب ان يطاع فاذا عصي لم يعيد الى احدكم اقول
هذا كما اصرح في ان الشك اما هو من الشيطان وقدم تمام
الكلام وما في مزيد تحقيق ان سألته **فما هو الغرض**
مارواه الكليني في باب من حافظ على صلوة وصبر عنها عن
جماعة عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن

فضله

فضاله عن حسين بن عثمان عن سائر عن ابي بصير قال سمعت
ابا جعفر عليه السلام يقول كل سهو في الصلوة يطرح منها
غير ان استمرتم بالنوافل ان اول ما يحاسب به الله العبد
الصلوة فان قلت قبل ما سواها ان الصوم اذا ارتفعت
في وقتها رجعت الى صاحبها وهي ايضا مشقة تقول حفظت
حفظك الله واذا ارتفعت في غير وقتها فغير حدة وها
ارفعت وهي سودا مظلمة تقول ضيعتني ضيعك الله
اقول المراد ان كل سهو ينقص الصلوة فلا تقبل كلها وكذلك
تأخيرها عن وقتها ومعلوم انه يستعمل كون صلوة النبي والامام
غير مقبولتين فيينا في ذلك حديث ذو الشرايين **الصلوة**
مارواه الكليني في باب ما يقبل من صلوة الساهي عن محمد بن
عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن
هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال من صلى قبل
على صلوة لم يحدث نفسه فيها ولم ينسها اقبل الله عليه
ما اقبل عليها وربها رفع ربهها او مضى عنها او نكثها او غيرها
الحديث اقول فهل يجوز ان يقال ان صلوة النبي عليه

كانت ناقصة غير كاملة وغير مقبولة وان الله لم يكن عليه
فيها كلها بل كان معرضا عنه بسبب عدم اقباله في صلواته
والا فانه مع الاقبال لا يتصور وقوع السهو الحقيقي واذا
كان على قوكم قد تركت نصف صلواته فكيف يكون اتى با
الاقبال فيها كلها كما ينبغي **الحاشية الثالثة** ما رواه ايضا في
ابواب المذكور عن محمد بن احمد بن محمد عن ابن ابي عمير عن
هشام بن سالم عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال ان
العبد يرفع له من صلواته نصفها او ثلثها او ربعها او خمسها
فما يرفع له الا ما قبل عليه بقوله الحديث **الثانية والثالثة**
ما رواه ايضا فيه عنه عن احمد بن الحسين بن سعيد عن القسم
بن محمد عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله
في حديث ان رجلا قال له ما اتق احد اكثر سهوا مني
فقال ابو عبد الله عليه السلام يا ابا عبد الله ان العبد يرفع له
ثلث صلواته ونصفها وثلثها ارباعها واقله اكثر على قدر
سهوه فيها **الثالثة والثالثة** ما رواه ايضا فيه عن علي بن
ابراهيم عن ابيه ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان

عن

عن حماد بن عثمان عن حمزة عن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر
وابي عبد الله عليه السلام انما قال انما لك من صلواتك ما
اقبلت عليه منها فان اوهرها كلها او غفل عن ادائها فلت
فترب بها وجر صاحبها اقول والاحاديث في هذا المعنى
ايضا كثيرة ودلتها ظاهرة كآمر **الرابع والثالثون** ما رواه
ابن بابويه في عيون الاخبار في باب ما جاء عن الرضا عليه السلام
في علامات الامام بعدما اورد الحديث السابق في اول الفصل
قال وفي حديث اخر ان الامام مودع بروح القدس وبنيته و
بين الله تعالى عمود من نور يرى فيه اعمال العباد وكلما اصاب
الميراث لآلة اطلع عليها والامام يولد ويولد ويصح ويمرض
وياكل ويشرب ويسقط ويتغوط وينكح ولا ينسى ولا يسهو
ولا يفرح ويحزن الحديث اقول هذا دل على
المقصود في اوله واخره مرجح الان في بعض النسخ وينسى
يسهو بالانبات والنسخ الصحيحة كذا ذكرناه في باله النسخ و
سقوط اللفظ لا اقرب الى الاعتبار من زيادة ما يغير اصل
خصوصا مع كون الجمل السابق غير مثبتة وكذا لا شيء محض

الناسخ على الاثبات في الجميع مع ان النسخة الصحيحة كما قدمنا
وهذا موجود في الخصال حال من هذه اللفظة لم يتعرض لها
بأثبات ولا نفي ولا تقدير صحة الاثبات بحيثا ويل الماضي
وياق ومعلوم ان النسيان ورد بمعنى الترتك كثير والسهولة
ورد بمعنى النسيان ايضا كثيرا فاصحاب القاموس بها
في الامر سهوا نسيه وقال ايضا النسيان والسنوثة الترتك وقد
ردت الاحاديث بتفسير النسيان في القرآن بالترتك في قوله
نعم ولقد عهدنا الى ادم من قبل نفسي وغير ذلك فنعني
رواية الصدوق من قوله وينسى ويسهوا انه قد ترك
شيئا لا شغلا له بغيره رواه على الغلاة القائلين بانه لا
يشغل عنه يعني من شيء ويحتمل الحمل على التقييد ويحتمل كونه
من كلام ابن بابويه لامن الحديث وح لا حجة فيه فاما ان
معلوم انه من جملة الحديث وهو ان على المطلوب **الحاشي**
والنقلون ما رواه ابن بابويه في الخصال عن احمد بن محمد بن
الهيثم الجعفي عن احمد بن ذكريا عن بكر بن عبد الله بن جيب
عن يمين بن بهلول عن معاوية عن سليمان بن دراج عن

ابن عبد الله

ابن عبد الله عليه السلام جعفر بن محمد بن محمد بن عبد الله السلام قال من خصال
من صفات الامام العصمة والمضوء وان يكون اسلم
الناس واقفا هم الله وتقام عيونه ولا ينام قلبه ويرى من
خلفه كما يرى من هاهنا يد يد له حديث **السابع والنقلون**
ما رواه الكليني في باب مولد ابو محمد الحسن عليه السلام عن
علي بن محمد ومحمد بن ابي عبد الله عن اسحق بن محمد الخفيع عن
الاقرع قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام اسأله عن الامام هل
وقلت في نفسي الاحتلام شيطنة وقد اعاد الله اوليائه من
ذلك فورد في الجواب حال الائمة في المنام خالهم النقطه
لا يغير النوم منهم شيئا وقد اعاد الله اوليائه من ذلك شيئا
كما حدثك نفسك **السابع والنقلون** ما رواه ابن بابويه
في عيون الاخبار في اوائل الجزء الثاني باساده عن
الرضا عليه السلام قال ما يتقلب جناح طائر في السهو الا ان
الاول عند ناسه علم ابول فكيف يجوز على من هذا شأنه ان
يكون جاهلا بفعل نفسه **الثامن والنقلون** ما رواه علي بن
عميس في كشف الغممة لفلان من كتاب الدلائل لعبد الله بن جعفر
المعبري في دلائل الرضا عليه السلام في جملة حديثه عن النبي

بن علي الوشاء عن الربيع بن سليمان قال يا حسن مناها وتقطعتنا
 واحدة **الثاني والثلاثون** ما رواه ابن بابويه في كتاب من
 لا يحضره الفقيه في باب صفة وصف رسول الله صلى الله عليه
 وآله توصف فسمع علي بن عليه فقال له المعيرة انسيت يا رسول
 الله فقال بل انت نسيت هكذا امرت ربّي اقول هذا فيهم
 منه الانكار والغضب من نقى النسيان عن نفسه مطلقا اذ
 لو كان جائزا لما جاز الانكار على من ينقسم عنه الاتي الى قوله
 بل انت نسيت مع انه بحسب الظاهر لم يقع منه نسيان
 فلا بد من جلة على الجواز او على ان المراد ان السهو من شاك
 لا من ساقى ولعل ما قرب **الاربعون** لا باساده عن
 اسماعيل بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن
 امير المؤمنين عليه السلام في صفات الامام فنهال ان يعلم انما
 الموقل عليه انه معصوم الذنوب كلها صغيرة وكبيرة لا
 يزل في التبادر ولا يخطئ في الجواب ولا يسهو ولا ينسى ولا يلهو
 ليتنى من امر الدنيا الى ان قال وعدلوا عن اخذ الاحكام
 اهلها من فرض الله طاعتهم مستعزلا ولا يخطئ ولا ينسى
الحادية والاربعون ما رواه محمد بن مسعود العياشي في تفسيره

عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا يخطئ في الجواب ولا يسهو ولا ينسى ولا يلهو

عن جابر

عن جميل بن ذريح عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 سالتك كيف اخذ الله ادم بالنسيان فقال انه لم يقس وكيف
 ينسى وهو يذكره ويقول له ابليس ما فيها كما ربك من هذه
 الشجرة الا ان يكونا ملكين او تكونا من الخالدات **الثانية**
والاربعون كما ما دل على العصمة من الاحاديث فهو دل على
 المعصية وهذا وهذا القسم اكثر من ان يحصى ومعلوم ان
 العصمة شاملة لشي السهو مطلقا لغيره وعرفا بدليل تبادر
 وعدم تبادر التفضل وعدم قيام الدليل وياتي في موضع هذا
 استثناء **الفصل الخامس** فيما يدل على نفي الخطا والغلط و
 السهو والشك والنسيان عن النبي والائمة مطلقا من الادلة
 العقلية وان كان بعضها منضمما الى مقدمه نقلية وذلك
 وجوه **الاول** انه لو جاز شي من ذلك عليهم لزم التنفير عنهم
 ولم يحصل لمحو في السهو عليهم في العبادة لانا نقول تنفير
 الاكثر او البعض كاف وهو حارص بوجوب العصمة مع
 من لا يقول بها لا يفر منهم وهذا الوجه استدلل به السيد
 المرتضى وغيره واوردهوا نظيرا وهو ان عبوس الوجه

عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا يخطئ في الجواب ولا يسهو ولا ينسى ولا يلهو

حضور الطعام سفر من أكله ومع ذلك ليس بمنع من زلات أعضائه
ياكل ولا يفر منه **الثاني** أنا ما روى باتباع النبي والإمام و
ترك الاشتغال بغيرهم فلو جاز الخطأ والسهو والسيان لوجب
مناجعتهم وكذا ما روى به والأمر صوابا باتباع الخطأ فيجب فلا
يصدر من الحكيم ولا يراد التوازي والمقتضى والشاهد لعدم عموم
حكمهم اشتراط العصمة هناك **الثالث** أن وجه الاحتياج إلى
النبي والإمام هو جواز الخطأ على الأمر فلو جاز عليهما الاحتياج
إلى النبي وإمام لا شرت العلة ونزوم الترجيح بل المخرج ثم أما
أن يدعى أنها تسلسل وحقا باطلان كما تقدم بقدر **الرابع**
أن تبليغ النبي والإمام عبادة وعبادتهما تبليغ لما علم من وجوب
المتابعة وكون فعلهما وقولهما حجة والمقدّماتان قطعيتان
فلا سهو ولا سيان **الخامس** أنه لو جاز عليهما الخطأ والسهو
السيان لاحتاجا إلى الرعاية لئلا يسهووا على حفظهم فيساووا
العصوم وغير العصوم ولا يكون قول أي بك إذا زنت
فقوموني ما فوا إمامته وإن كان محتاجا إلى رعاية وهو
قطعا **السادس** أنه لو جاز السهو والسيان من العصوم

في العبادة

في العبادة لجان في التبليغ والفرق ليس عليه دليل قاطع ولا
يفهمه كل أحد بل كل من وقف على أحدهما جوزه والآخر قطعا
واقطع أن لاكتفى الغالب لا يفرقون بينهما فلا يثق بشي من
أقواله وأفعاله وتحتل عصمته وهو بطل قطعا **السابع**
أنه حافظ للشرع فلو جاز عليه الخطأ والسهو والسيان
لأدّى إلى التفضيل والاعتناء بالجهل والتبدل وصار احتمال
السهو مساويا لاحتمال السهو واحتمال الصحة مقاويا
احتمال الفساد وهو نقض الغرض المطلوب من العصمة **الثاني**
أنه لو جاز السهو على المعصوم لم يوثق بشي من أقواله
ولا أفعاله أصلا وهو نقض للغرض من تضييبه بيان ذلك
أن التبليغ يحصل بالمرّة الأولى من فعله وقوله وهو غير
معلومة لمن بعده ولا اكتفى الصحابة أيضا فافان أقواله وأفعاله
منقول من غير تأويل وكذا في رواية القرآن فامرأ عبادة
فلا يزوم أن يكون مغلطه فيه وتبدله كله وهو بطل قطعا
الثامن أنه لو جاز السهو والسيان على المعصوم لجاز تركه
للواجبات وفعله للحركات سهوا لأن فعل الواجب عبادة

وترك الخوام عبادة واذا جاز السهو في ترك بعضهما جاز
في ترك الجميع فلا تصدق العصمة التي تستلزم استفاء
المعاصي مطلقا والتفصيل يحتاج الى دليل وينافي في العصمة
قطعا **العاشرة** انه لو جاز السهو والسيان وترك الواجبات
والايمان بالمعصيات عن غير عمد كما يقتضيه حديث ذوى
الشمالين من ترك ركعتين واجبتين في الواقع والاشياء
بالسلام والكلام المحرمين في الواقع لمكان نظام لان الظاهر
وضع الشئ في عين موضع النظام لا يكون امام القول
تعالى لا ينال عمد في النظامين والمراد عهد الامانة كما يفهم
من الاية والحديث الوارد في تفسيرها وقد اشار الى هذا بعض
المحققين في استدلالهم **الخامسة عشر** انه لو جاز السهو والسيان
والخطا على المعصوم في العبادة دون التسليم لجازت جميع
المعاصي والكفر عليه قبل كونه نبيا او اماما والادام بال
بالادلة العقلية والنقلية واعتراض الخصم هنا فكنا
المنزوم وبيان الملل مترددا لاحتياج الى العصمة في
الموصوفين كما ادعيتوه لان الضرورة الى التحالة للخطا

والسهو

والسهو والسيان ان كانت محصورة بالتسليم فلا تسليم في
الحالة السابقة وهو واضح بذلك اولى بالجوان مع ظهور
مطلابه فكذلك **الثانية عشر** لو جاز الخطا والسهو على
المعصوم ولزم ان حاشا لان للرعية ان لا تغفل الايمان على
صوابه ولا يعلم صوابه الا من يدور **الثالثة عشر** انه لو جاز ذلك
لم يحصل العلم بقوله ان هذا الفعل سهو ونسي وهو جواز
السهو على ذلك القول ايضا لانه خارج عن التسليم الا ترى
على ذلك قد نفى السهو عن نفسه في حديث ذى الشمالين ولم
يكن مطابقا للواقع **الرابعة عشر** انه لو جاز عليه السهو و
السيان في غير التسليم لجاز منه الكذب سهوا في غير التسليم
فلا يوفق بشئ من اقواله في غيره ومطلابه قطعي **الخامسة عشر**
انه لو كانت العصمة مختصة بالتسليم لجاز عليه وقوع ^{المعصية} سهو
بعد تسليم انها معصية ووجوب عيلتها امره بالمعروف ونهيه
عن المنكر وهو بنا في تضييعه او سقوط وجوبها هنا
وهنا وهو خلاف الادلة **السادسة عشر** انه لو جاز ذلك لما

الاحتجاج والاستدلال بشئ من افعاله ولا اقواله لاحتمالهما
في السهو والسيان على قوكم وهو باطل وقطوع الاجماع
على الاستدلال بها من غير فرق اصلا ولا احتياج اهل
العصمة عليهم السلام في احاديث متواترة تضمن استدلالاتهم
بها على العامة والشيعة وهو الظاهر من ان يخفى وكفى
من ان يحصى والتبليغ يحصل بالمرّة الاولى من القول والفعل
على انه يحتاج الى ثبوت قصد التبليغ ولم ينقل ولا
يمكن معرفة ذلك الا بقطوع السابغة انه اذا صدر منه
فعل على سبيل السهو والسيان فاما ان يجيب ابتداءه
باطل وقطوعا و مناق الغرض من نصيره واما ان لا يجيب ابتداءه
وهو خلاف نص قوله نعم ان كنتم تحبون الله فاسمعوني
الثانية انه لو جاز عليه السهو والسيان والخطا والغلط
كما تقولون لما قبلت شهادته وحده فضلا عن دعواه
لنفسه ولجاز تكذيبه واقله التوقف في تصديقه قد
ورد في باب ما يقبل من الراوى بغير بينه في كتاب من

الفقيه

الفقيه وغيره احاديث دالة على وجوب قتل من لم يقل دعوى
الرسول الا بينه مع ان ذلك ليس من التبليغ قطعا **الثالثة**
انه ان كان نصب النبي والامام واجبا على الله استحالة عليهما
الخطا والسهو والسيان مطلقا والمقدم حق فالتأمل
بيان التريفة انه لو جاز ذلك لجاز الخطا في جميع عباداته
وذلك منسأ وعظم والله حكيم لا يجوز عليه **الغفلة**
انه لو جاز ذلك لتمكن وقوع الاتلاف مال الغير منها
وعضيه شيئا فاما لا يمكن شيئا مما الحق الذي في ذمتها
بل يمكن تح صدور القتل منها البعض المؤمنين شيئا فاما
وجوب الدين عليها واذا ادعى اصحاب هذه الحقوق
يحتاج الى امام اخر يحكم عليهما ويدور ويتسلسل جميع
ذلك باطل قطعا **الرابعة** انه اذا وقع الشروع في مقتدمات
القتل والنهب والعصية وبخو ذلك شيئا فاما لا يجب
الانكار عليها فيسقط عليهما من القلوب ويصير الرئيس
ويحتاجان الى غيرهما واما ان لا يجب وهو خلاف النص

والاجماع في وجوب النفس والاجماع في وجوب الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر وكذا اذا تركوا واجبا مبيها **الثاني والثالث**
ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عبادة واجبة
بالضرورة من الدين ولحق الناس بها النبي والامام وليس
ذلك من قسم التبليغ لاختصاصها بالاحاد والحرثيات وظهر
كون التبليغ بقواعد كلية الاحكام الشرعية وسلكا لكن
الامر الذي باليد خارج عن التبليغ ومن ضرب وغيره وج
عجز عليهما السهو والخطا والغلط في امرات
بالمعسر ويهيان عن المعروف ولا يخفى فسادها وبطلان
ضرورتها **الثاني والثالث** ان الجهاد عبادة لا تبليغ فيكون
عليها على قوام السهو والخطا والسيان بان يدركوا
جهاد الكفار ويجاهدوا المؤمنين بل المعصومين و
يقتلهم عن غير عمد ولو بان يرى النبي والامام رجحا
او سمها ليقتل كافرا فيخطى او ينسى فيصيب مؤمنا او معصوما
وهكذا امره بعد اخرى وهو اقوى فسادا ولا نقاوت

في فساد

في فساد بين العمد والخطا ولا يرد ان الله يستحيل من الغلبة بين
المعصوم وبين مثل هذا السيئ لانها دعوى من غير دليل
وانما تم على قولنا على ان الله قد خلق بين المكلفين وبين
تقدم مثل ذلك **الرابع والعشرون** ان النبي لو لم يكن معصوما
من السهو والسيان لما صلح ان يكون شهيدا على الناس
لاحتمال سيانته الشهادة فانهما ليست من قسم التبليغ
وقطعا لغيرنا في قوله تعالى ويكن لك جنة كما انتم وسطا
تكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم
شهيدا **لناس والعشرون** الامام يحسن ان يغني ولا
لا تنفت فائدة بعثه والامر بطاعته وقوله تعالى و
ليخبر الذين يخالفون عن امره ان تقبلهم فتنهم او يصيهم
مذاب النار ومن فعل معصيته سهوا او مخطئا وكذا
كل من سها لانه وضع الشيء في غير موضعه والظالم لا
يجوز ان يغني لقوله تعالى الا الذين ظلموا فلا تفتنهم
السادس والعشرون بوجاز السهو والسيان على المعصوم
في غير التبليغ لجاز عليه تعدى حدوده سهوا

او اذا صدر ذلك منه كان لما لقله تفر ومن تبعه حرد لله
فقد ظلم نفسه ومن يتحدّد والله فاولئك هم
الظالمون ولما تقدم والظالم لا يناله عهد الامام
لما من **السابع والعشرون** لوجاز السهو والسيان على
المعصوم في غير التبليغ لجاز ان يقال للمؤمنين بل
المعصومين ويجاوزهم سياتا وسهوا واذا جاز ذلك
جاز للمؤمنين محاربة على وجه المدافعة لما تقره
من ادلة العقلية والنقلية كقوله تفر من اعتدى
عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم وقوله وقالوا
في سبيل الله الذين يقالونكم وغير ذلك في الاحاديث
في ذلك كثيرة واحد جاز ذلك وادى الى القتل كان قتله
جائزا بل واجبا وهو باطل بالضرورة **الثامن والعشرون**
لوجاز عليه السهو والسيان لجاز عليه الكذب سهوا في
غير التبليغ على قواكم وكل كاذب ظالم لقوله تعالى
من اعترى على الله الكذب من بعد ذلك فاولئك هم
الظالمون وبذلك معناه اللغو والظالم لا يكون

اماما لما قر ولا يظن ان اعترى الكذب بمعنى التعمد اذهو
غير مخصوص به لغو بل هو اعم كما يظهر في الصحاح
وبغيرها وتخصيصه بالعمد في قوله تعالى اعترى على
الله الكذب ام به حجة كما ذكره بعض العلماء المعاف
لايدل على خلاف ما قلنا لانه يمكن ارادة هذا المعنى هنا
بقرينة المقابلة وسياق المقام كما لا يخفى **التاسع والعشرون**
لوجاز ذلك على المعصوم لجاز سياتا للحقوق والتي في
ذمة من الغرض وقيمة المبيعات وغير ذلك واذا طبق
جاز له ان يمنهم منها لعدم علمه بشيئا في ذمته ومعلوم
ان ذلك خارج عن التبليغ فيلزم ان يكون قد ظلم الناس
حقوقهم فلا يكون اماما لما تقدم ومعلوم ان ترك الواجب
هنا صادر عن عمد فيكون صدقه الظلم اوضح للجهل
ليس بموجب لعدم صدقه قطعا **الثلاثون** ان اقامة
الحج وعبادة لا تبليغ وجب وهو واضح فلو جاز عليه السهو
والسيان والغلط والخطا في العبادة لجاز ان ينسى
اقامة الحج وبالكلية وجاز تغييرها وتعدى

حدود الله وزيادة ونقصانها بل قامتها على غير محققها
حتى القتل نسيانا وغلطا وسهوا وذلك يلزم منه غاية
الفساد وينقض الغرض من تضيق النية والامام
المعاد والاعلان انه لو سها المعصوم في صلوة جماعة فاختلف
عليه من خلفه فقال بعضهم صليت ركعتين وقال غيره
صليت اربعاً فاما ان يجب عليه ان يحكم بينهم ولا يسأل
الى ذلك لجهله وعدم امكان الترجيح لاحتمال التساوي
واما ان لا يجب عليه ويجوز لهم القادي في الخصوصية وان
تنتهى الى الحرب وقتل النفوس وهو فساد عظيم لا يجوز
على الحكيم الامر به ولا التعريض له على انه موجب لنقض
الغرض من تضيق المعصوم **الثاني والثلاثون** يلزم في
الصورة المفروضة ان لا يجب عليهم ان يحكموه فيما شجر
لعدم قدرته على الحكم او يجب عليهم وهو عيب
يحمّل وجوبه والقسمان باطلان بقوله فلا وربك
لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم

الاجابة

في سادس المذهب والظاهر ان الله يجعل من العقوبة
بين المعصوم وبين مثل هذه السيئات **الاعلان** من
غير دليل وانما التمس على قائله ان الله قد خلق بين
المحلفين وبين مقتضى ذلك **الرابع والثمانون** ان النبي صلى
عليه واله وسلم لم يكن معصوماً من السهو والسيئات **المعصوم**
صالح ان يكون زيد على الناس **الاعلان** ان الله قد خلق
ليست من قسم ثم لا يوجد في انفسهم هرجاء فاضيت ولبسوا
تسليماً وغيره **الثاني والثمانون** انه لو جاز ان المعصوم السهو
والسيئات جاز ان يكون غير ضابط او يكون كثير السهو ولا فرق
بين القليل والكثير في التجوز والفارق خارق للاجماع
فان تجوز السهو لم يعينه بالقلّة وكذا في السهو ولو
جاز عليه ذلك لكان غير مقبول الشهادة ولا الرواية وكان
حاله اسوأ من حال كثير من رعيته فيلزم تقديم المنفوق
على الفاضل وهو باطل عقلاً ونقلاً **الرابع والثمانون** ان
جنود العقل والجهل وهو الحديث الثاني المذكور سابقاً
يدل على انه يمكن ان يترقى غير المعصوم بسبب متابعتهم العقل

والعمل بمقتضاه وكره العبادات واستعمال جنود العقل والكتابها
 الى حد ينتفي عنه السهو والسيان وقد ذكرنا في حق كثير من
 الفضلاء والعلماء من ذلك كما يظهر من كتب التاريخ
 والرجال ففهم عبد الكريم بن احمد بن طاوس المذكور في
 الرجال انه ما دخل معه قطيئ وغير ذلك فيلزم على قول
 من جوز السهو على المعصوم ان يكون هذا القسم كهم افضل
 منه واحسن حالا فيستحيل تقدمه عليهم لما مر **لنا** **السادس**
 ان كل فعل او قول للمبني والادام حجة ودليل على حكم من احكام
 الشريعة قطعا وكل دليل يستلزم نقيض الدلول والالتزم
 دليلا فقولها وفعالها يستلزم نقيضه ويستحيل كونه حقا
 غير صواب وذلك يستلزم العصمة وفي السهو مطلقا
السادس **لنا** كل دليل عقلي او نقلي دل على العصمة **وفي**
السهو **مطلقا** وهو اكثر من ان يخص وانه يكاد يكتف
 الالفين وانما له معلوم ان العصمة تستلزم نفي
 العصية عما هو واستلزم نفي السهو والسيان مطلقا
 كما يتبادر الى الفهم من معانيها الصرة وعرفا والتفصيل لا يمكن

فهمه سفا وطوا ودليل غير تام كما ستفهمه ان شاء الله تعالى **الفصل السادس**
في بيان المفسد المترتبة على تجوين
 السهو على المعصوم وقد عرفت كثيرا من ذلك سابقا و
 نذكر هنا على وجه الاختصار اشارة الى شيء من ذلك و
 نقصر على اثنا عشر **الاول** خطيئة من القلوب وقول
 عليه من النفوس الا ترى انه من ذنوب الارواح التي تجب
 ذلك من الجفام والبرص وغير ذلك او من زيادة النسيب
 كهر الابداء والامهات وغير ذلك من بؤس وبغايه ونحو
 ذلك ما هو دون السهو في العمادة الموجب لنقصانها او
 بطلانها وعدم قبولها **الثاني** احتياج المعصوم الى رعاية كما
 تقدم **الثالث** عدم امكان الفرق بين السهو والسهو **الرابع** عدم
 كون فعله وقوله حجة مطلقا واستنباه التبليغ بغيره **الخامس**
لنا امكن وقوع العصية وفعل الحرام وترن الواجب
 سهوا وهو باطل **السادس** **لنا** من الادامية **السادس** **لنا** **السادس**
 بوقت التبليغ وجواز العصية قبله عما هو وهو واقع
 بطلانا **الثاني** وجوب امر الوعية له بالمعروف ونهيهم اياه

عن المنكر كما مر **الثامن** جواز كونه غير مقبول الشهادة والوفاة
 في بعض الصور **التاسع** جواز قتل المؤمنين بل المعصومين
 سهوا وترك جهرا والكفار سيما إذا **العاشر** جواز تعدي الحدود
 سهوا **الحادي عشر** جواز الإضرار بالمنكر **والثاني** عن المعروف في الصور
 المعبر **الثاني عشر** جواز كون بعض رعيته أفضل منه
 في بعض الصور فيلزم تقديم المفضول على الفاضل وهو باطل
 والله تعالى أعلم **الفصل السابع** في ذكر شبهة من جوعه النبي
 على المعصوم في العبادة دون التبليغ وهي أخبار سيره وحوادثه
 بما هو أكثر منها وأقوى مع أنها مضطربة عقله للتأويلات
 والوجوه الكثيرة التي في التمدب لسنده عن سعد بن عبد الله
 عن أحمد بن محمد عن الحسين عن فضالة عن سيف بن عميرة عن
 أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام في حوائج يقول
 في آخره أن رسول الله صلى الله عليه وآله سها فسلم في ركعتين
 ثم ذكر حديث ذوالنماليين فقال ثم قام فأضاف اليه ركعتين
 وعن سعد بن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن الحرف
 بن المعيرة المضرى عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال

الحرف

اليس قال الحرف رسول الله صلى الله عليه وآله في ركعتين قائم بركعتين
 وبأسأده عن أحمد بن محمد عن البرقي عن منصور بن العباس
 عن عمرو بن السعيد عن الحسن بن صدقة قال قلت لأبي الحسن
 الأول عليه السلام إن رسول الله صلى الله عليه وآله والم في الركعتين
 الأولىين فقال نعم قلت وحاله قال إنا إذا أردنا أن نركب
 أن يفقههم **و** عن علي بن النعمان عن سعيد الأحمري قال
 سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول صلى رسول الله صلى الله عليه وآله
 ثم سلم في ركعتين فسأله من خلفه يا رسول الله أحوث في
 الصلوة شي قال وما ذاك قال إنا صليت ركعتين فقال
 أكن لك يا أبا عبد الله وكان يوم عاشر الثماليين فقال نعم فبني
 على صلوة قائم الصلوة أربعا وقال إن الله عز وجل يقول
 أسأده رحمه الله الأثرى لو أن رجلا صنع هذا الغير قبل
 ما قبل صلواتك لم يدرى اليوم عليه ذلك قال قدس سره
 صلى الله عليه وآله وصاروا أسوة وبخيل عبادتي مكان
 الكلام وبأسأده عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن رجل
 بن قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى ركعتين

ثم قام قال يستقبل قلت فلا روى الناس فيه فذكر حديث زكري بن
فقال ان رسول الله صلى الله عليه واله لم يبرح من مكانه
ولو يبرح لاستقبل وعنه عن فضالة عن حبيب بن عثمان عن
سماعة عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى
ركعتين ثم قام فذهبت في حاجته قال يستقبل الصلوة فقلت
ما بال رسول الله صلى الله عليه واله لم يستقبل حين صلى ركعتين
فقال ان رسول الله صلى الله عليه واله لم يستقبل من موضع
وعنه عن الحسن بن علي عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام
قال من حفظ سهوه فاعنه فليس عليه عيب قال سهو فان رسول
الله صلى الله عليه واله بالناس الظهر ركعتين ثم سها فقال ذو
النماليين انزل في الصلوة شئ فقال وما ذاك قال فاهليت
بذكر ركعتين فقال رسول الله صلى الله عليه واله اتقوا لو ن
مثل قوله قالوا نعم فقام فقام بهم الصلوة وسجد سجدة في السجود
الحديث هـ وباسناده عن سعد بن ابى الجوارث عن الحسن بن علي
عن عمرو بن خالد عن زيد بن علقمة عن ابي عبد الله عن ابيه عن علي عليه
عليهم السلام قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه واله الظهر

خمس ركعات قال فاستقبل القبلة وكبر وهو جالس ثم سجد
سجدة تين ليس بينهما قراءة ولا ركوع ثم سلم وكان يقول
هما الرقعتان هـ قال الشيخ هذا الخبر شاذ لا يعمل عليه لاننا
قد بينا ما زاد في الصلوة وعلم ذلك بحديثنا
الصلوة واذا شك في الزيادة فانه يسجد السجدة تين
المرغبتين ويجوز ان يكون عليهما انما فعل ذلك لان قوله
واحد لم يكن مما يقطع به ويجوز ان يكون عطف غلطاً
وانما السجدتين احتياطاً ثم اورد الحديث السابق
في اول النسخة الدال على نفي السهو واورد ذلك الكلام
وغيره مما تقدم هـ وباسناده عن احمد بن محمد عن الحسن
بن علي فقال عن ابي حميلة عن زيد الشحام قال سالت
عن رجل وذكر الحديث الى ان قال فان بنى لله صلى الله عليه
ركعتين ثم نسي حتى انصرف فقال له ذو النماليين يار
الله احديث في الصلوة شئ فقال ايها الناس اصدق
ذو النماليين فقالوا نعم هـ تقول الاركعتين فقام
ما بقي من صلواته هـ وباسناده عن علي بن الحكم عن

عبد الرحمن العنبري عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 على الناس على غير طهر وكانت الظهور ثم دخل فخرج
 منها ويران امير المؤمنين صلى على غير طهر فاعبدوا و
 ليبلغ الشاهد الخائب قوله قدمت عبارة الشيخ القياو
 ردها هنا في اول الرسالة وباسناد عن محمد بن علي بن
 محمد بن محبوب عن احمد بن فضالة عن ابن سنان عن
 ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اغتسل الي من الجبانة فيقول
 لم قد بقيت بعد من ظهرت لم يصيبها الماء قال له ما كان عليك
 لو سكت ثم مسح تلك التربة بيده وروى الكليني عن محمد بن
 يحيى عن احمد بن محمد بن عثمان بن موسى عن سماعة بن مهران
 قال سالت عن رجل منى ان يصلي الصبح حتى طلعت الشمس
 قال يصليها حتى يدركها وان رسول الله صلى الله عليه وآله
 واله وقد عرفت عن صلوة الفجر حتى طلعت الشمس ثم صلاها
 حين استيقظ ولكنه تنحى عن مكانه ذلك ثم صلى حين
 استيقظ ولكنه تنحى عن مكانه ذلك وعن محمد بن يحيى عن
 احمد بن محمد بن علي بن السمان عن سعيد الاعرج قال سمعت

ابن ابي عمير

الصبح
 ابا عبد الله عليه السلام يقول نام رسول الله صلى الله عليه وآله
 والله عن رجل انا له حتى طلعت الشمس عليه وكان ذلك راحة
 من رايك للناس الا ترى لوانه رجل نام حتى طلعت الشمس
 لعنوا الناس وقال لا تقرب لصلوته وصارت اسوة وسنة
 فان قال رجل لرجل مت عن الصلوة قال قد نام رسول الله
 صلى الله عليه وآله وصارت اسوة ورحمة رحم الله هاهنا
 الامم وروى الكليني ايضا عن سماعة بن مهران
 وجعلنا احدينا واحدا وروى ايضا احمد بن الحسن بن صدقة
 السابق وروى ابن بابويه في غير من الاخبار في بابها
 جاء عن الرضا عليه السلام في وجبه دليل الائمة في الرد على
 الغلاة والمؤخر عن عيسى بن عبد الله بن عيسى بن عيسى بن
 ابي عبد الله بن علي الانصاري عن عبد السلام بن صالح
 الهروي قال قلت للرضا عليه السلام ان في سواد الكوفة قوما
 يسمون ان النبي صلى الله عليه وآله لم يقع عليه السلام
 صلوة فقال لكونوا العدم الله ان الذي لا يسموه هو الله
 لم يقع عليه السلام صلوة لانه الا هو الحديث وروى

ابن ادريس في اخي السرايين نقل من كتاب علي بن محبوب عن
عن حماد عن ربي عن الفضل قال ذكرت لابن عبد الله بن علي
السهرقي قال وتقلت من ذلك احد ربما افقدت الخادم
المخلف فحفظ صلواتي وروى الكليني في حديث اول كتاب
كنت في الارض ان الله عرض على ادم ان يريته علما انظر الى
داود وعرف قهره قال وقد وهبت له عمرى الربيعين
سنة فقال الشجر يئس وميكائيل الكيتو عليه كتابا فانه
سينسى اقول هذا غاية ما يمكن ان يستدل به من جوار
السهرقي واني وجهه ان سأل الله **الفصل الثامن** في
بيان ضعف هذه الاخبار وعدم جواز العمل بها وعللها
على ظاهرها وزلل ذلك ظاهر بعد ما تقدم وتريد توضيحا
فنقول هذه الاخبار ضعيفة لوجوه اثني عشر **الاول**
كونها معارضة لظاهر القرآن في الايات المتأخرة
غيرها وقد امر الله عليهم السلام بعرض الحديثين المتأخرين
على القرآن والعمل بما وافقه وترك ما خالفه في احاديث
كثيرة فان قلت هذه ايضا موافقة لبعض الايات

قلت

قلت عرفت ان تلك الايات قليلة جدا مؤلفة في الاحاديث
واذا كان الامر عليهم السلام قد فسروها بما يوافق هذه
الايات علم انها ليست من الحكام بل هي من المنبهات
والحديث الموافق للحكام يتعين العمل به في القرآن والحديث
الثاني كونها معارضة لاحاديث كثيرة اخرى منها
في تعيين العمل بمعارضاتها اكثر منها بالنسبة اليها وقد ثبت
خبرها منها واشرا الى اقسام اخر لو جمعت لبلغت اخفا
ما ذكرنا **الثالث** كونها معارضة للاجماع الشيعة الامامية و
قد علم رجول المعصوم في هذا الاجماع بالنصوص عنهم عليهم
السلام كما عرفت عن هذا الخالف يحفل حل كلامه على محل صحيح
يخرج عن مخالفة كما ياتي ان سأل الله ورواية الكليني
لبعض تلك الاحاديث المتضمنة للسوء لا يدل على اعتقاده
لظاهرها لانه كما عرفت قد روى كثير من معارضاتها و
اعلمهم منها ما في **الرابع** كونها معارضة
للمشهور بين الامامية على تقدير عدة اسوت الاجماع وقد
امر الله عليهم السلام بترجيح الحديث الموافق للاجماع

قلت

الراس
الويلع

من الامامية والشيعة بينهم كما في حديث عمر بن الخطاب وغيره
كونا سائدا اكثرها ضعيفة فان في سند الاول سيف بن
عمرو وقد اختلف وقد اختلف في وثاقته وتضعيفه
عن جماعة من الاصحاب وقد نقلوا ايضا انه فاسد المذهب
واقفي ومن هذا شأنه كيف يعمل حديثه فيما يخص المذهب
وابو بكر الحنظلي غير معلوم الحال لم يتحقق لم توثق ولا يثق
يعتد به ولا ثبت صحته من هببه والثالث في سنده البرقي
وهو محمد بن خالد وقد ذكر وانته ضعيف في الحديث يعقد
الراسيل وروى عن الضعفاء وصنوبر بن العباس ضعيف
جذال غل وعمر بن سعيد فاسد المذهب فطح والحسين بن
صدقة غير معلوم الحال وحديث ابو بصير فيه ضعيف
بفساد مذهبه ومن هب سماعه وكذا حديث سماعة الذي
رواه عن زرارة وحديث زيد الضعيف لوجود من هب
فاسد المذهب ضعيف روى في سنده وحديث زيد النخعي
ضعيف لانا باجملة المفضل بن صالح ضعيف جدا وابن
فضال فاسد المذهب وحديث الغزالي ايضا فيه ضعف

ضعيف

ضعيف وجهالة وحديث ابو بصير فيه اشتركت مع ذلك
اشعار فيه بالسوء احلا وحديث سماعة فيه سائر من
رواه انه لا يدل على سهو ولا تقصير وجبه وكذا حديث
سعيد النخعي وحديث عبد السلام بن صالح ضعيف جدا
وعبد السلام بن رجال العامر المنكرين للعصمة بالحليمة هذه
قريبة دالة على التقييد ان صحته الرواية وحديث قصير
فيه مع قطع النظر عن سنده انه السنيان ههنا مثل السنيان
قوله نعم ولقد عهدنا الى ادم من قبل ان نخلق وقد فسرنا الاعم
عليهم السلام بالترك فالمعنى انه سينسى اي سترك هذا الهم
ويريد الرجوع فيها واما اقوال الخادم خلف فلا يدل على
جواز السهو عليه فضلا عن وقوعه بالحكمة اما حصول
الثواب للخادم او ليتعلم منه الصلوة او التحفظ عن الفحشاء
والاذكار او تعليم الناس الاعتناء بالصلوة والاشارة
الى جواز الاعتناء على قول الغير في عدد الركعات او ليلا
يخلو في بيت وحده كان وقع التبرج بغير الحديث او تعليم
الناس التحفظ من السهو او لئلا يغيب ذلك من الحكم والمصالح

ونظيره امرئسه للفظه بكتابه اعمال بني ادم وحفظها وما كان
ربك سنيا لا يضل ربي ولا ينسى في اجيبه فموجبنا فقد
ظهر ان الاحاديث التي يمكن الحكم بصحتها في الجملة ثلاثة
فكيف تقاوم جميع ما مر وما اشرنا اليه مما ذكره **السادس**
كونها معارضة للدلالة العامة العقلية الكثيرة التي اوردنا
بعضها واشرنا الى الباقي وموافقة معارضة للدلالة
المذكورة **السابع** كونها مستانصة للمفاسد السابقة وغيرها
على تقدير بقاءها على ظاهرها **الثامن** كونها موافقة للتيقيد
فان جميع العامة يخالفون الاحاديث في مسألة العصمة و
الاحاديث المعارضة لها لا تحفل بالتيقيد وقد امر الامر
عليهم السلام في احاديث كثيرة بغير من الحديث على مذهب
العامة والاختلاف بينهم وترماوا هم فقوم ومعلوم ان
الكثير اسباب الاختلاف في احاديث اهل العصمة عليهم
السلام فهو ملاحظ للتيقيد ومعلوم ايضا ان التيقيد
يأخذ الى الصواب على ما هو الحق العامة كذلك ندعو الى
الرواية بما يوافقهم فيما قلناه نظرا لان شاة **التاسع**

كونها محتملة للتساويل بل للتساويلات المتعددة وعدم
معارضتها لذلك لكثيرتها وتعارضها وجود الأدلة
العقلية والاجماع وغير ذلك فتعين تأويل ما يحتمل السوا
لا يحتمل **العاشر** كونها لا تخلق من اجمال واشكال في مواضع
مقدرة وذلك من امارات التيقيد **الحادي عشر** وجود
الاضطراب والتناقض فيها كما ياتي بيان بعضه ان شاء الله
الثاني عشر كون كثير من روايتها فاسدا المذهب وذلك ايضا من
امارات التيقيد اذ يفهم من التيقيد ان اكثر احاديثها واهمها
فاسدا المذهب او ضعيف **هـ** اذا عرفت ذلك فظهر لك
ان اكثر المرجحات المأمور بها في الاحاديث موجودة هنا
في احاديث نفي اليهود ان لم يكن كلها وانما موافقة لجميع
ادلة الشريعة المعبرة عند الاصوليين والاجمايين وان حاضرا
ضعيف عند الفرقين على تقدير حملها على ظاهرها وانه
اعلم **تذييل** قال بعض المحققين من المتأخرين قد روي
ما يدل على وقوع السوء من الرسول عليه السلام من طريق العامة
مع اضطراب في المقول واختلاف فيه ففي رواية ان

ذالدين قال لا تعصت الصلوة ام نيت يا رسول الله فقال
كل ذلك لم يكن فقال لبعض ذلك قد كان وفي صحيح البخار
انه قال في الجواب لم تقصر ولم اس وفي الصحيحين انه
لما قال له الحسن باق وشهد له عليه بعض الصحابة قام عليه
يجر داه فدخل الحجرة ثم خرج عليهم ثم صلى ركعتين فسلم
ثم سجد لله سجدتين وقد وقع منهم في نقل القصة اضطراب
فتارة فقلوا انه كان في صلوة الظهر وتارة في صلوة
العصر وهذه الاحاديث التي من طرق العامة تناوينا
باقتراحهم عليه من وجوه **الاول** الاضطراب المذكور في القصة
والمتم **الثاني** ان قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن اذا كان
مع سجود من السهو على نفسه مع وجه وقوعه فكيف يمكن بان
كل ذلك لم يكن او بانها لم تقصر ولم ينس واقلة ان يقول
قلني ان ذلك لم يكن او بانها لم تقصر ولم اس وهل يليق
بمرتبة عليه السلام انكار ذلك مع احتمال وقوعه حتى انه
يجاوز الحد في اخراجه عن مرتبة من تاويل قوله كل ذلك لم
يكن ان المراد برفع الاحجاب الكلي ليكون الواقع السهو

هذا

وهذا يليق بمن عيى في الجواب لئلا يعرف بانس اليه ولا
يفتح صلبه من خطاه وهل يليق به مثل ذلك مع ان قوله
لم تقصر ولم اس وقوله ذى الدين بعض ذلك قد كان
يدلانه على انه اراد السلب الكلي ويرى ان هذه الجملة في
الجواب وربما قوا الى ان هذا هو الاخر فبالله العجب
من سجود من سهو عليه وعدم سجود من سهو واحد على
ذى الدين ومن تكن يبه ونصديق ذى الدين فعلى هذا
كان ذى الدين احق منه بالنبوة حيث لا يجوز عليه ولا على
من شهد له السهو الواحد وجاز على رسول الله صلى الله
عليه واله سهوان في وقت واحد **الثاني** كونه
قام غضبان يجوز داه فهذا الغضب ان كان من قولهم
هل يليق بمن قال نعم في شأنه وانك اهل خلق عظيم وكان
رسولا لاظهار الحق وارشاد الخلق ان غضب من
ذلك والذي يليق به ان يحام عليه لم ان كان غضب من ذلك
ان يكون من اقتراحهم عليه وشهادة بعضهم لبعض وهذا
هو المناسب لغضبه واللايق به مع ان الغضب الذي

ذكره لا يخلو من ان يكون لا قترانهم عليه او من حمله باجلا
 ذلك او من ردهم عليه والاحيزان لا يستهما اليه من يقول
 بنقته واقبح منه عن وجبه وانما الصلوة فانه اذا اجتزأ
 على الانكار جاز عليه الاصرار وهو اخف تجا من الاعتراض
 عبائنا وهذا ما تضمنته احاديثهم واما احاديثنا فانها
 وطم وان لم يكن فيها ذلك لكن نكوا ما وافقه لما عليه
 العامة مع شذرة بينهم وعدم على الامامية اذ به الامن
 وغايتها لادله العقل تركوا العمل بها انتهى وقد تقدم
 كلام العلامة في التذكرة وما ذكره في تضعيف حديث
 ذر النمايين في اول الرسالة **الفصل التاسع** في بيان
 اضطراب حديث السهو وضعفه وعدم جواز التقويل عليه
 وحمله على ظاهره مصافا الى ما تقدم وهذا الفصل كله من
 كلام الشيخ المعين في رسالته التي نقلنا صدرها سابقا و
 ننقل يا قيتها بتمامه هنا وهي شتملة على مضمون ما هي عادة
 في كثير من رسائله قال الشيخ الاجل المعين قدس سره بعد
 ما نقلناه سابقا ما هذا القطر **فصل** على انهم قد اختلفوا

في الصلوة

في الصلوة التي رجموا الله عليه السلام سها فيها فقال بعضهم
 في الظهر وقال بعضهم في العصر وقال بعضهم عشاء الاخرة
 وهذا الاختلاف دليل على وهذا الحديث والحجة في سقوطه
 وجوب ترك العمل به واطرا **فصل** على ان في الخبر
 نفسه ما يدل على اختلافه وهو ما روي من ان ذر البين
 وقال المبني صلى الله عليه واله وسلم في الركعتين الاولىين من
 الصلوة التي باعيت اقررت الصلوة يا رسول الله لم نيت
 فقال رسول الله كما رجم كل ذلك لم يكن فني ان يكون
 قد فقرت ونفي ان يكون قد سها فيها فليس يجوز عليه
 عندنا وعند الحنفية الجيزين عليه السهو ان يكون الله
 صلى الله عليه واله سعدا ولا ساهيا واذ كان قد اجزأ
 انه لم يبر وكان صادقا في جنه فقد ثبت كذب ذر البين
 ومن اضافه اليه السهو ووضح بطلان دعواه في
 ذلك بل ان يتاب **فصل** وقد تناول بعضهم ما حكمه من قول
 كل ذلك لم يكن على ما يخرج من الكذب مع سهوه في الصلوة
 بان قالوا انه عليه السلام نفي ان يكون وقع الامر ان معا

يريد ان لم يكن يجتمع قصر الصلوة والسهو فكان قد حصل
 ووقع وهذا باطل من وجهين **الاول** انه لو كان اراد ذلك
 لكان جوابا عن السؤال والجواب عن غير السؤال الفعولا
 يجوز وقوعه من النبي صلى الله عليه واله **فصل** انه لو كان
 كما ادعوه كان عليه السلام ذا كرامة من غنى اختياره في
 معناه لانه قد احاط علما بان احد الشيئين كان في
 صاحبه ولو كان كذلك لكان لا يقع السهو الذي ادعوه
 وكانت دعواه باطل بلا اتيان ولم يكن ايضا جامع
 وجود احد الامرين معنى مسئلة من سال عن قول ذي اليمتين
 وهل هو على ما قال او على غير ما قال لان هذه السؤال يدل
 على استنباه الامر عليه فيما ادعاه ذو اليمتين ولا يقع
 وقوع مسئلة من متيقن لما كان في الحال **فصل** وما يدل
 على بطلان الحديث ايضا اختلافهم في الخبر ان الصلوة
 التي ادعوا السهو فيها وعليها على ما مضى من هذا الاعادة
 منها فاهل العراق يقولون انه اعاد الصلوة لانه حكم
 فيها بالكلام في الصلوة بوجوب الاعادة عندهم واهل

الحجاز

الحجاز ومن مال الى قولهم يزعمون انه بنى على ما مضى ولم يزل
 ولم يقض وسجد السهو سجدتين ومن تعلق بهذا الحديث
 من الشيعة ينسب فيه الى من ذهب اهل العراق لانه تضمن
 كلام النبي صلى الله عليه واله والتفاته عن القبلة الى من خلفه
 وسواله عن حقيقة ما جرى ولا يخلف الفقهاء وهم في ذلك
 يوجبون الاعادة والحديث متضمن ان النبي صلى الله
 عليه واله بنى على ما مضى ولم يعد وهذا الاختلاف الذي
 ذكرنا في هذا الحديث ادل دليل على بطلانه واوضح حجة
 في وضعه واختلافه **فصل** على ان الرواية له من
 طريق الخاصة والعامة كالرواية من الطريقين معا
 ان النبي صلى الله عليه واله سها في صلوة الجرح وكان
 قد قرأ في الاولى سها سورة البقرة حتى انتهى الى قول افترق
 اللات والعزى وسنة الثالثة والاخرى قال النبي ان الشيطان
 على لسانه تلك الفوايق العلى وان شفاعة لهم لتحتج
 ثم نبه على سهوه فجز ساجدا فنجح المسلمون وكان سجودهم
 اقتدا به واما المنركون فكان سجودهم سو راين حوله

سهم في دينهم قالوا وفي ذلك انزل الله تعال وبالرسلنا
من قبلك من رسول ولا نبى اذا اتى النقي الشيطان في امينته
يعتزل في قراءته واستشهاده وعلى ذلك من الشئ الشئ
هي عن كتاب الله يتلوه قافا واصبح ظمنا ومن قاريا
وليس حديث سهو النبي صلى الله عليه واله في الصلوة اشهر في
الرفيعين ومن روايتهم ان يوسف عليه السلام كان
الله يحجز عن النظر به ولا يقدر على التصديق عليه وتاولوا
قوله ثم فظن ان لن نقدر عليه ما روه واعتقد وفيه
وفي اكثر رواياتهم ان داود عشق امرأة اوريا بن صمان
فاحتمل في قتلته ثم نقلها اليه وروايتهم ان يوسف بن يعقوب
عليه السلام هم بان ناعوم عليه وغير ذلك من امثاله
ومن رواياتهم التشبيه لله بخلقهم والتجوير له في حكمه فحجب
على النبي الذي حكينا بها الاخ عند ان يدعى الله بكل ما
تضمنته هذه الاخبار ليجرح بذلك عن العلو على ما اوجاه
فان وان بها خرج عن التوحيد والشرع وان ردها فان
في اعتلاله وان كان ممن لا يحسن فالما قضة لضعف

بصيرته والله يسأل التوفيق **فصل** والخبر المروي ايضا في
نوم النبي صلى الله عليه واله عن صلوة الصبح من حبس
الخبر عن سهو في الصلوة فانه من اخبار الاحاد التي
لا توجب علما ولا عملا ومن عمل عليه فعلى الفقه يعقد في
ذلك دون اليقين وقد سلف قولنا في تغيير ذلك
ما يعني عن اعادته في هذا الباب مع انه يتضمن خلافا
ما عليه عصاة الحق فانهم لا يختلفون في ان من فاتته
صلوة فريضة فعليه ان يقضها اى وقت ذكرها من
ليل او نهار ما لم يكن الوقت مضيقا للصلوة وفريضة حارة
واذا حرم ان يؤدى فريضة قد دخل وقتها لم يقضى فضا
قد فاتته كان حظه النوافل عليه قبل فضا ما فاتته من
الاحسن الغرض اولى هذه الروايت عن النبي صلى الله عليه
واله قال الاصلوة لمن عليه صلوة يريد انه لا نافله لمن عليه
فريضة **فصل** ولما نكلا من يغلب النوم الانبياء عليهم
في اوقات الصلوة حتى يخرج فيقضوها بعد ذلك وليس
عليهم في ذلك عيب ولا نقص لانه ليس بنفسك بشر من غلبة

النوم ولأن النائم لا يعيب عليه وليس كذلك السهو لأنه
نقص عن الحال في الانسان وهو عيب ينقص به من
اعتراه وقد يكون من فعل النائم نارة كما يكون من فعل
غيره والنوم لا يكون الا من فعل الله تعالى فليس من مقتدر
العباد من حال ولو كان من مقتدره لم يعلق به نقص
وعيب لصاحبه لعنونه جميع البشر وليس كذلك السهو
لأنه يمكن التحرر منه ولأنه واجب الحكما يستنبطون ان يتعدوا
اموالهم وارضائهم وذوي السهو والسيان ولا يمتنعون
من اتياع ذلك من غلبتهم النوم احيانا كما لا يمتنعون من اتياع
نقتره الاعراض والاستقام ووجدنا الفقهاء لا يرويه
ذو السهو من الحديث الا ان يتركهم فيه غيرهم من ذوى
البقطة والفتنة والذكا والخوافه فعلم من قبايس السهو
والنوم بما ذكرناه ولو جاز ان يسهوا النبي صلى الله عليه وآله
وفي صلواته وهو قدوة فيها حتى يسلم قبل تمامها ويفرق
مها قبل كمالها يشهد الناس ذلك فيه ويجيبوا بانه
من حقيقته جاز ان يسهوا في الصيام حتى يأكل ويشرب فلا

في شهر رمضان بين الصحابة ومن سئل عنه ومنه ويستدركون
عليه الغلط وينهون عنه بالتوقيف على ما بيناه وجاز
ايضا ان الجامع الشافى في شهر رمضان نارا ولم يعلق عليه
السهو في مثل ذلك حتى يطأ الحرمات عليه من النساء وهو ساه
في ذلك ظان انهن ~~الزواني~~ ان واحدا ويتعدى من ذلك
الى وطى ذوات المحارم ساهيا ويسهوا في الزكوة فيؤخرونها
عن وقتها ويؤديه الى غير اهلها ساهيا ويخرج منها بعض
المحققين ناسيا ويسهوا في الحج حتى يجمع في الاحرام ويسعى
قبل الطواف ولا يحيطه علم بالكييفية في الحج ويتعدى من
ذلك الى السهو في كل اعمال الشريعة حتى ينقلها عن حدودها
ويضعها في غير اوقاتها ويأتى بها على غير حقائرها ولم يكن
ان يسهوا عن تحريم المحرم فيشر بها ناسيا او ينظرها ناسيا
حلالا ثم يسيقظ بعد ذلك لما بين عليه من صفتها ولم يكن ان
يسهوا فيما يخبر به عن نفسه وعن غيره ممن ليس بمرتبة
يكون مقتويا في الاداء ويكون اعصوا بالاداء او تكون
العلة في جواز ذلك كله انها عبادة مشتركة بينه وبين الله

كأن كانت الصلوة عبادة منكرة بينهم وبينه حسب لعل الرجل
ذكر عن غيره بها الإجماع فان ذكرت من اعتلاله ويكون ذلك أيضا
لإعلام الخلق انه مخلوق ليس بتعليم معبود وليكون حجة على
العلامة الذين اتخذوه رباً ويكون أيضاً سبباً لتعليم الخلق
أحكام السهو في جميع ما ذكرناه في أحكام التزكية كما كان
سبباً في تعليم الخلق حكم السهو في الصلوة وهذا لا يذهب إليه
مسلم ولا غال ولا موحد ولا يعجزه على التقرير في النبوة بل هو
لأنه من حكيمة الله ما حكيت فيها ألقى به من سهو النبي صلى الله
عليه واله واعتل به ودل على ضعف عقله وسوء اختياره وساد
تخليده وينبغي أن يكون كل من منع السهو عن النبي صلى الله عليه
واله وآله وأخارجاً عن حد الاقتضاء وكفى بمن صار إلى
هذا المقام آخر يا **فضل** حكمه بأن سهو النبي صلى الله عليه واله
من سهو وسهوا من سواه من أمته وسائر البشر من غيرها
من الشيطان بغير علم فيما ادعاه ولا حجة ولا شبهة يتعلق
بها أحد من العقلاء اللهم إلا أن يدعى الوحي في ذلك وتبين
بضعف عقله لكافة الألبان العجيب من قوله إن سهو النبي

من السهو

من الله دون الشيطان لأنه ليس للشيطان على النبي سلطان
وإنما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم بمنزلة
وعلى من استعز من الغاوين ثم هو يقول إن هذا السهو الذي
من الشيطان يعم جميع البشر سوى الأنبياء والأئمة فحكم
من أولياء الشيطان وإنما غاؤون ومنزكون إذا كان
للبشر سلطان عليهم سبيل وسلطان وكان سهوهم من دون الله
وهم لم يتيقظوا لجهلهم في هذا الباب كان في عداد الأموات
فصل فاما قول الرجل المذكور أن ذا اليمين معروف
يقال له أبو محمد بن عمر وعمر بن عمر وقد روى الناس عنه
فليس الأمر كما ذكر وقد عرفت ما يرفع معرفته من تكثير
تسميته بغير معروف بذلك ولو أنه يعرفه بذى اليمين
لكان أولى من تعريفه بتسميته لعرفه فإن المنكر لم يقول
من ذا اليمين ومن هو عمرو ومن هو من عبد عمر وهذا
كله مجهول غير معروف ودعواه أنه قد روى الناس
دعوى لا برهان عليها وما وجدنا في أصول الفقهاء ولا
الروايات حديثاً عن هذا الرجل ولا ذكر له ولو كان معروفاً

كما عاين جبل وعبد الله بن مسعود وابي هريرة و
 كان ما تفرده غير معمول عليه لما ذكرنا من سقوط العمل بالخبر
 الاحاد نفيك وقد بينا ان الرجل ^{مجهول} ~~نقل~~ غير معروف و
 دعواؤه قد روي في الناس عنه ~~وقوي لا يبرهان عليه~~ ^{وكان} ~~وما~~
 في اصول الطبقات والرواة ~~قد روي~~ ^{دعواؤه} هو متناقل
 باطل بالاشبهة فيه عند العقلاء ومن العجب بعد هذا الكلام خبر
 ذي الديدن يتضمن ان النبي صلى الله عليه واله ~~سما لم~~ ^{يكن} ~~يشعر~~
 بهوه احد من المصلين من بني هاشم والمهاجرين ولا انصار
 ووجوه الصحابة وسادات الناس ولا تفر في ذلك وغرفة الا
 ذي الديدن المجهول الذي لا يعرفه احد ولعله من جوف الكتاب
 او شعر القوم به فلم ينبهه احد منهم على غلطه ولا اى صلاح
 الدين والدينيا بذلك ذلك له عليه السلام ^{ال} ~~المجهول~~ من الناس ثم
 لم يكن تشهد على صحة قول ذي الديدن فيما خبر به من سهوه
 الابا بكر وعمر فانه سألهما عما ذكره ذي الديدن ليعمد قولهما
 فيه وهو لم يبق غيرهما في ذلك ولا سكن الى احد سواهما في
 وان شيعيا يعمد على هذا الحديث في الحكم على النبي صلى الله عليه واله

بالعلماء

بالتعلق بالغلط والنقص العقل ضيق الرأى قريب الذوق
الافات المسقطه عنهم التكليف والمستعان وهو حسنا
ونعم الوكيل ثم جواب اهل الجواب فيها سالوا عنه في سهو النسي
صلى الله عليه واله اشترى كلام الشيخ المفيد في الرسالة المنار
اليها سابقا مستلذا السيد المرتضى ولعل ما ذكره اسبقوا العمل
باجار الاحاد قرينة ذلك وفيه نظر لان النسخ المفيد لا يعمل
في مثل ذلك باجاء الاحاد ايضا بل قد نشت المحققون الى
المفيد والى اكثرها علمنا في العمل بخبر الواحد الخ الى غير
القرينة **الفصل العاشر** في بيان تاويل احاديث السهو
قد عرفت انها ضعيفة بالنسبة الى تعارضها فتاوى فقهاء صرّحوا
عن طاهرها التوافق الحق الصحيح والنسخ الصحيح وان في الالة
عكسا ومشاها فلا شك في وجوب رد المشابهة الى الحكم وانما
وقعت الفتن الدينية والاختلاف في المسائل الشرعية
غالبها بسبب الغفلة عن المعارض او بسبب اشتباه الحكم
بالمشابه وقد روى رئيس الهدى في عيون الاخبار في بيان

الاجبار المنفرقة عقيب بابه روت وماروت عن ابيه عن علي بن
ابراهيم عن ابيه عن ابن جيون مولى الرضا عن الرضا عليه السلام
قال من رتبنا به القرآن الى حكمه هو على الاصح الاسبق ثم قال ان
في اخبارنا استنباهما كاستنباه القرآن وحكم الحكم القرآن فزودوا
مستنباههما الى حكمهما ولا تسبقوا استنباههما دون حكمهما
ففضلوا اذا عرفت هذا فاقول تاويل احاديث السهو والجمع
بينها وبين ما دل على نفي السهو من الكتاب والسنة والاجماع
والادلة العقلية ممكن من وجوه اثني عشر **الاول** الحمل على وقوع
الرواية على وجه التيقن فانك قد عرفت اجماع المخالفين للائمة
على نفي العصمة وروايتهم لحديث السهو ولعل لا اصل له ويكون
من غفلة عاينهم وموضوعاتهم وقد كان الائمة عليهم السلام
يفتون بالتقية تارة ويوافقون العامة في الرواية تارة
عيب مقتضى الحال وقد كان الائمة عليهم السلام يفتنون
بالتقية تارة ويوافقون العامة في الرواية تارة لدفع
المفسدة واقفا الضرر عن الائمة والشيعة وباني نه نظار

استناله

استناله ثم وهذا وجه قريب من جهة موضوع عنهم عليهم السلام
وجوب الترجيح به عند الاختلاف لما هو معلوم من سببه
وقد تقدمت اسناد اليد ومن الراين عليه رواية جماعة
من العامة لم يعرفوا سابقا وقد اشار الشيخ في التهذيب
او الى حمل احاديث السهو على التيقن كما تقدم في اول الرسالة
الثاني الحمل على ان النبي صلى الله عليه واله كان قد صلى في الصلاة
اربع ركعات فلما ادعى عليه السهو وانتموه بها وظنوا
ذلك واقفوا عليه قام فصلى ركعتين مع علمه بان صلواته
كانت تامة لعدم اقتضاء المصلحة لم يبين لهم حقيقة الحال
لانهم كان يتربى على ذلك معسدة اخرى واقامها انهم كانوا
منافقين لا يصدقونه في دعوى استحالة السهو عليه ومن
العلوم ان اكثر المظهرين للاسلام في اول الامر كانوا كذلك
وان الرسول صلى الله عليه واله كان ما مورع بداراتهم كما تضمنه باب
المداراة في اصول الكليين وغيره وكان يقر التزقي في
قلوبهم بالتدريج محب ما يقبلون كما هو موجود ايضا
احاديث كثيرة في اصول الكافي وغيره وقد روى الكليني

في كتاب العقول عن أبي عبد الله عليه السلام قال ما كل رسول لله صلى
الله عليه واله العباد بكنه عقله قط وقال أنا معاشر الأ
نبيا أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم ولا يخفى أنهم لم
يقع التصريح بأنه صلى الله عليه وسلم ركعتين أخيرين إلا في حديث واحد
والظاهر أن كل واحد منهم أتم صلاته وحده وعلى تقدير
الجماعة لا بعد أن يكون مأمورا بذلك ويكون مخصوصا
به عليه السلام أو قبله شرعية صلاة الجماعة بالقرآن فقد
كانوا يصلون جماعة قبل فرض الصلاة كما هو روى في أحاديث
كثيرة **الثالث** أن يكون صلى في الواقع أربع ركعات فلما اطلوا
سهوه وانفقوا على ذلك أمره الله بأن لا يظهر لهم الحال
وأن يتم بهم الصلاة ويسجد **سجدتين** ليعلموا أحكام
السهو وليلا يعبر أحد أحد بالسهو والفرق بين هذا
والاول أن المفروض هنا امر خاص وهناك عام ويكون
من فوائد ذلك أنه لو اظهر حقيقة الحال واستحال الخروج كثير
منهم إلى الغلو بضعف الايمان جد في ذلك الوقت
الرابع أن يكون صلى في الواقع ركعتين عدا قبل أن تفرض

الصلاة

الصلاة أربع ركعات فقد روى أن الصلاة كانت قد
ركعتين ركعتين فكانت الحسن صلوات الله عز وجل ركعات
ثم زاد رسول الله صلى الله عليه وسلم الركعتين ثم أضافها
الله على الناس وقد كان الكلام أيضا غير محرم في الصلاة
صالحا محرما ومحمدا خرج بذلك السيد المرتضى في شريته إلا أنه وغيره
فلعله صلى ركعتين قبل أن تفرض الأخيرتان وكان قد أمار
الناس بها على وجه الاحتياط فطعنوا الوجوب فعد الترتيب
والظهاره صورة سهو لدفع المصنعة السابقة وتبديل
المصالح المتقدمة وغيرها **الخامس** أن يكون صلى في الواقع
ركعتين بعد فرض الأخيرتين وكان مأمورا بأمر خاص به
بأن يفعل ذلك اظهار الصورة سهو وهي في الواقع
عدم لأجل المصالح السابقة والحكم المشار إليها فيصير
أن ذلك كان من الله كما وقع التخرج به سابقا كما فهمت
بابويه يعني أن هذه صورة سهو كان مأمورا بها من الله
وهي في الواقع عدم فإن صدور السهو الحقيقي من الله لا يمكن

نقصه وانما يمكن فرض ان يكون الله قد امر بذلك الحكم
ظاهرة او خفية **السادس** ان يكون مجبوراً على تركه
الاخيرين في ذلك الوقت ويصير غير مكلف بهما ويكون
ذلك ايضا خاصا به في واقع معين للحكمة السابقة
للرد على الغلاة والمفوضه معا وعلوم ان من جملة النفوذ
في التفويض قول جماعة زعموا ان للعبد قدرة تامة لا
يقدر احد على سلبها حتى لو اراد الله منه من فعله لما
قدر على معصيته وقد ذكرت ذلك في رساله تخلق الكافر
ظاهرا كون سهوه من الله يقتضي ان يكون امره به او جبره
عليه وعلى كل حال لا يكون وقع منه سهو حقيقي بل هو حجاز
وباب الحجاز واسع والمشابهة هنا ظاهرة لكن الجبر
باطل يمكن ان يقال هذه الصورة نادرة والجبر باطل
مع بقاء التكليف فلو سلب الله قدره عبد من ربه
واسقط عنه لم يكن فيه معصية **السابع** ان يكون
المهمل والسيان بمعنى الترك فان احد معاينة النفوذ

وقد استعمل

قد استعمل فيه كثيرا كما اشرنا اليه سابقا وقد قال صاحب القاموس
وغیره سما في الامر سهواً وسهواً وقال ايضا النيان
السنة الترك اذا كان هذا من معاينة النفوذ وهو المنا
بحال النبي صلى الله عليه واله وجب حمل عليه ويكون ذلك
عنصبا به عليه لم الحكم السابقة وقد عرفت ان الائمة
عليهم السلام قسرو النيان المنسوب الى الدم عليه لم
من اهل العصمة عليهم السلام في القران بالترك وهو معنى
صحيح ويحتاج الى ضمنية وجب من الوجوه السابقة ان
الثامن ان يكون النبي عليه السلام صلى الله عليه واله في الواقع ركعتين عمدا
قبل وجوب الصلوة وفرضها وكانوا يصلون في وقت
الاحتياج الصلوة وذلك قبل ليلة المعراج طويلا
كانوا يصلون جماعة فلعلمهم كانوا يصلون تلك الصلوة
لخاصة اربع ركعات دائما ولا يتلزم ذلك الوجوب
وان توهمه ذو الثماليين وبعض المناقبات لجهلهم
فيكون ركعتين لاجل المصالح السابقة لا لوقوع
المهمل والسيان بل انفي الغلو وابطال التفويض وتقليم

احكام السهو والنهي عن التغير بالسهو او عن الاخر الى
التغير او المبالغة في اثبات البشيرة او نحو ذلك من
الحكم الظاهري او الخفي ولم ينقل في احاديث السهو
ايضا المؤمنين او الحسن والحسين او احد من المؤمنين
المخلصين او العلماء المعبرين كان ظاهرا او خفيا
وبعض الوجوه السابقة يكون نقل القضية على وجه
جمال وعدم بيان حقيقة الحال واطلاق لفظ السهو كونه
ملاحظة التغير وعدم التفرغ عن رعاية تلك الحكم والمصالح
للمكلفين بحسب الاسكان مع انهم عليهم السلام قد بينوا
ذلك في احاديث كثيرة عامة وخاصة صريحة في المعارضة
وقد تقدم بعضها **التاسع** ان يكون عليه السلام صلى في الواقع
ركعتين نافلة فظنوها فرضية فافتدوا به فلما فرغ
قالوا ما قالوا وظنوا انهم لم يحضروا في اظهر الحال
ثم قام وصلى ركعتين اخرى نافلة وكان ذلك من نافلة
الظهر او غيرها فلم يحكم بكنهه لانه ما مور بان يحكم
الناس على قدر عقولهم كما مضى ولرفع المسئلة فقلنا

عبد مجتدين شكرنا فظنوا انهم ما ورأوا صلوة وسجد
للهو وفعلها العامة بناء على اعتقاد اهل النفاق و
رواها الا انه عليهم السلام لملاحظة التغير ولا ينكر
من المنافقين مثل هذا الجهل بل العمد فيما يقتضي سوا
الظن بالبقى عليهم السلام وجوب بيان الحق عليه السلام
لا ينافي ما قلناه لانه قد يتلزم بفسدة وقد علم عدم
قبوله وليس ذلك من باب التغير بل يكون مأمورا
بما قال وما فعل من اقواله وافعاله عليهم السلام من هذا
القبيل لا لا يعيد ولا يحصى وقد روى الكليني في الروضة
تسنده عن رسول الله صلى الله عليه واله انه قال ولست بولا
ان يقول الناس ان محمدا استعان يقوم فلما اظفره
بعد وقتهم لقد كنت كثيرا من اصحابي فضربت اعناقهم
وقد روى العامة والخاصة عنه عليهم السلام انه قال اعلما
يا علي ولي الله لو اني اخاف ان تقول فيك خطايف من
امتي ما قلت الضاري في المسح لقلت فيك اليوم قولا
لا ترمي الا اخذوا التراب من تحت قدميك يتركون

به ومثل ذلك كثير **الحاشية** ان تكون الركعتان الاخيرتان
لم تكن واجبة على النبي عليه السلام اصلا فانه هو الذي ازاها
واجبها على الامة فاجاز الله له ذلك كما مر ويحتمل كونها
غير واجبة عليه ويكون ذلك من خواصه وان لم ينقل اليها
تقرير بذلك فليس كل خواصه قد نقلت واذا لم تكن الاية
واجبة عليه فلا جد في تركها عند ان الايتين هما الاجل للحكمة
والصحة السابقة وغيرها **الحاشية** ان يكون حديث ذي
الترالين لا اصل له ويكون من غرائب العامة ومناهيهم
الى الرسول عليه السلام بغير اصل ويكون رواية الامة عليهم
السلام ونقلهم اياه لاجل تعليم الشيعة للاحتجاج به على العامة
فيما تضمنه من الاحكام الشرعية التي خالف فيها كثير منهم
والاحتجاج على العامة بما يعتقدونه من حجة من احاديثهم الموثقة
واكاذيبهم المخترعة قد وقع عليهم السلام ومن خواص اصحابهم
على جبر الانعام والمعارض في احاديث كثيرة جدا ولا
ياي هذا الوجه من احاديث الموثقة فقد اشاروا عليهم
لاصحابهم اشارات مبطل ذلك بل خرجوا في بعض الروايات

من الامة

فان كان

فان كان ذلك بعيدا في بعض احاديث السهو فلعله من باب
الرواية بالمعنى واعلم اني كنت اذكر على بعض علماءنا في
كتب الاستدلال انهم يستدلون على ما يختارونه ولا ببعض
الاستنباطات انظني حتى بالقياس ثم يقولون ويؤيدون
صححة زارة مثلا وروايتهم استدلون او لا بما رواه
العامة عن عايشة وعمر وابي هريرة والمثاليهم ثم باحاديث
الخاصة ويوردونها على وجه التأييد ومعلوم انه ينبغي
ان يكون الامر بالعكس ثم نقضت ان فيهم فاعلمهم هذا
لاجل الاحتجاج على العامة لانهم يقولون اقوالهم واقول
الشيعة ثم يختارون قولنا ويحتملون عليهم ثم وجدت السيد
المرضي رضي الله عنه نصر ما يميل ذلك في بعض رسائله
فقال بالحضرة انا استدلل في الظاهر بطريق العامة و
رأيتهم يستدلون باحاديثهم واعاد ليلى في الواقع ونفس الامر
هو اجماع الطائفة المحقة اقول ومراده كما فيهم من مواقع
من كلامهم بالاجماع ههنا اعم من الاجماع على الفتوى بحيث
لا يخالف احد منهم والاجماع على النقل بان يروى والحديث

في بعض الأصول الأربع التي اجمعوا على صحتها وثبتها عنهم
عليهم السلام وقد روى الوهم من هذا البعض المتأخرين
فظنوا ان استدلالهم بتلك الاستنباطات الظنية واقعي
تحقيق مع انه النسخ في كتاب العدة والسيد الرضا في بيان
من كلامه وغيرهما من المحققين يصحون بخلافه **الثاني**
ان تكون حديث ذي النمايين واحاديث السهو من التناهي
التي تعارضها المحكمات ويكون لها معنى اخر لم تطلع عليه
لم يخطر لنا ببال فان كثير من المتشابهات بهذه الصورة
يجب علينا التوقف فيها وردد امرها الى الله واليه عليهم
واما تذكر ما تذكر على وجه الاحتمال وبذلك التردد في صحة
الجهود في رد المتشابه الى الحكم بحسب الامكان كما امرنا به الله
عليهم السلام ومن العلوم انهم وجود المعارضات
الكثيرة التي تقدم بعضها واخرها الى باقيتها وتبينها
الكثيرة كما مر لا سبيل الى حمل احاديث السهو على ظاهرها
والجزم بامكان السهو من المعصوم ووقوعه منه و
النظر الى سوى الظن بيه وباقواله وافعاله معاذ الله

من ان تشك في ذلك **الفصل الحادي عشر** في الجواب عن
استدلال ابن بابويه في الكلام السابق وعن احاديث السهو
التفصيل وقد صار ذلك واضحاً لكننا نريده توضيحاً فنقول
واما الخبر الذي اوردته عن سعيد الاعرج فلا يفهم منه وقوع
حقيقي واقعي من الرسول عليه السلام بل يظهر منه ان تلك الواقعة
لم تكن من قسم السهو الواقع منه بل هي من لسهو وهو
والاعلى علينا الاعلى مطلبكم لان فيه تنزيها للرسول عن السهو
ونسبته الى الله ومعلوم ان وقوع هذا الفعل من لسهو اما ان
يكون بطريق الامر به او الخير عليه وما كان ذلك سبباً
كل حال لاسهو وكذلك التوهم بل ذكر لفظ انام رسول الله
ثم لفظ اسرها ثانياً يدل على ان الحكم في المقامين واحد
لاختار له في شئ منهما ولا مغل فغلا حقيقياً وهذا قوله
قوية جداً واما نسبته انكار السهو المذكور الى الغلاة
والمفوضة فلا يدل على مغللانه فقد عرفت انه لا يختص بهم
لذا باعظما علماء الامامية اليد ولعل الغلاة والمفوضة
يتكروا ووقع هذه الصورة بالكمية اما الغلاة فلا
عقدهم انه لا يقدر احد على منع الرسول والاعضاء

من نبي ولا يامرهم احد بنبي واما الموضحة فبعضهم يقولون ان
الله فوض امر الخلق والرزق الى النبي والامة عليهم السلام
وبعضهم يقولون ان للعبد قدرة لا يقدر الله ان يسلبها ايها
ولا يمنع من شيء من افعاله وحي يستقيم الرد عليهم بهذه
الواقعة لانها على تقدير تسليمها واما امر من الله وجير منه
وهو بنا في اعتقاد الفريقين واذ اعمل على السهو المجازي
الظاهر استقام كلام ابن بابويه ايضا وصار الترتيب
لفظيا في مجرد التسمية بالسهو فانه لا يظهر من كلامه
سهو حقيق اصلا وهذا توجيه غير بعيد واما الفرق بين
العبادة المشتركة والتبليغ الذي هو عبادة مختصة فما لا يوافقه
عليه احد واكثر الناس لا يفهمون الفرق بل كل من ثبت
عنده سهوه عليه السلام يتطرق الى تجويزه في التبليغ
واما على الغير الذي ضربا به كلامه فيستقيم ذلك لان فرض
الجبر على تبليغ الباطل او الامر به محال قطعوا طاهر البطلان
مناف للحكمة ناقض للغرض واما قوله ان سهوه من الله
وهو غيره من الشيطان فهو يقرب ما قلناه لان نسبة
السهو هنا الى الله والى الرسول لا يدور فيها من ارتكاب

تجوز بان يكونا احدهما فاعلا حقيقيا والاخر مجازيا فان كان
الفاعل الحقيقي هو الرسول عليه السلام فغير امر من الله فلا فرق
بين سهونا وسهوه الابان سهوه من نفسه من غير دخليه
الشيطان وتبطل النسبة الى الله لان معناها على هذا التقدير
التخليه والتكليف وعدم المنع وذلك حاصل في سهونا ايضا
فانقضت الزيادة بالكلية وتبطل الفرق كما لا يخفى لان ما ذكر
غير صالح للفرق ولا موجب لنسبة الفعل الى الله حقيقة بل وجوب
ان يكون النبي عليه السلام اسوا حالا في السهو لان لنا عذرين
وله عذر واحد وان كان الفاعل الحقيقي هو الله اما الجبر
الخاص على تقدير تسليمه او بالامر بما فعله فغيره بغير
بنفي السهو عن المعصوم وهو عين المدعى واما انقضاء
السهو الحقيقي والخرج في اطلاق الجازي مع ان الاول ترك
الطلاق ايضا في غير الضرورة كروا هذه الاحبار وتأولوها
وهذا ولا يخفى ان العمل على وقوع الامر مستلزم الاسناد المجازي
ايضا ولا قصور فيه وقد بينه قول ابن بابويه ان سهوه
الله وسهونا من الشيطان ومعلوم ان الشيطان لا يجبر الا

على السهو ولا على غيره بل يامره بما يريد ويومن اليه به لكن النسبة
الى الله مع امره به اقرب من النسبة اليه مع التحلية بما يتبعه
جان اسناد جميع افعال المعصوم وغيره الى الله واما نقله
عن محمد بن الحسن بن الوليد فقبوله للتوجيه الذي قلناه
والصحيح الذي ذكرناه اوضح وكذلك دليلهما في الخبرين
واما الكتاب الذي وعدنا اليه فلم يصل اليه فان كان
صرح فيه بتجوز السهو الحقيقي او وقوعه بطل حمل كلامه
على الحمل الصحيح ولم يطل حمل الاخبار عليه لوجود معارضا
وكثرة احتمالاتها واما حديث ابى بكر الحضرمي فغير صحيح
عن من سنده انه نسب السهو الى الرسول صلى الله عليه وسلم في الجماع
الفرقتين لان من جوز السهو عليه قال ان من سلفه فلا بد
له من تاويل بل بالحمل على المجاز او الاعتراف بطلان الفرق
الذي ذكره والقول بالمساواة بين سهونا وسهوه واما
حديث الحرث فليس فيه تصريح بالسهو اصلا بل ظاهره العهد
لاطلاق اسناد الفعل وهو يتم على جملة من الوجوه السابقة
واما حديث الحسن بن احمد فغير صحيح مع ضعف سنده

جدا انه تضمن نسبة الفعل الى الرسول عليه السلام من غير تصريح
به ايضا وظاهر الحال كونه الاسنادين على وجه الحقيقة وهو
لا يتم كما مر والا فرب ان تكون الفعل من الرسول عليه السلام
والامر بذلك من الله كما تقدم وحديث سعيد الامرج قد عرفت
حاله وهذه الرواية اخف اشكالا من السابقة ونقطة الحكم
اسهاما يمكن حمله على الترتيب من غير بعد بان يكون امره به ولا
حديث جميل فلا يصح فيه شيء وانما قال في حديث ذي
النمائلين ووجهه ما تقدم في مثله بل اقرب الوجود مما
يراقى يمكن فيه واما حديث ابى بصير فغير صحيح مع الغرض عن
سنده وفساد من هب راوه ومن ذهب عنه من الرواة
انه لم يصرح بالسهو وفيه اشوا به واما حديث سماعة
ففسده كذلك ويستقيم في منتهى كثر ما مر من الوجوه ان
لم يكن كلامه ان قوله من حفظ سهوه فانه ثم ايراده
حديث ذي النمائلين يدل على ان الرسول عليه السلام كان حافيا
لعدد صلواته وانها فليس عليه سجد السهو وحسب لم يكن
منه سهو حقيقي بل هو مجازي بقرينة قوله حفظ وقرينة

ما تقدم من المعارضات العقلية والنقلية على انشاؤكم كثيرا
من احاديث السهو التي تضمنت انه عليه السلام يحسد السهو
هذا التناقض يضعف الاحتجاج بحججهم بها بل اوله تناقض
الحرز والتعليل الذي تضمنه قوله فان لا يخفى ما فيه من
المنافرة لاوله والاحمال والاشكال من املات التقييد وقد
يقدم حديث عبد الله بن بكير المتضمن لشيء من سجود السهو عنه
عليه السلام وانما يجب حواظا ولا يجب حواظا في اي حائط
العدد صلواته متيقظ من الفقه او الفهم او فقيه كامل الفقه
والعلم اعني المعصوم كما حمله عليه بعض المحققين واما حديث
زيد بن علي فهو اضعف سندا ودلالة لفظة الاجماع و
شدوده وعدم عمل احد بمضمونه وعدم موافقة لاعتقاد
علي عليه السلام واكثر شيعته بل كلهم ولا خصوص رواية
الزيد بن بكير ولا شاملة على لفظ المرغمان وانما نسبت بحديث
السهو بهما لانهما يزعمان انفس الشيطان واذا كان سهوهم
على تقدير تسليمه من سر لا من الشيطان لا يجوز اطلاق هذا
اللفظ لهما لكونه من ارباب نبت ان بعض المقوم اصابعه

القول

الرسول عليه السلام احفظا بل يجب الحزم بالعكس والالكان
امير المؤمنين عليه السلام احق باسنادك ذلك من كل احد فتكون
صلواتهم في الواقع قائمة بالسجود المذكور وعمولا على بعض
الوجوه السابقة والمرغمان ارغامنا لنا فقيهي الذين لا
ابطال صلواته واعادتها بها واما حديث زيد النخاس فوجه
ما تقدم مع ضعف سنده جدا واما حديث العنبري فقد
عرفت عبارة الشيخ فيه وفيها كفاية تزيده وصوحا لا
السابق من التقييد وعينها واقوى من جميع ذلك الحل على
كذب المادى وعنده فهو احق بالسهو والعلل بل الاقرا
وقد علم الكذب فلعلة كان من بعض الاعدا والمنافقين الذين
يريدون تغطية قبائح المتقدمين فقد نقلوا ذلك عن
الناس واما حديث ابن بصير فليس فيه نصريح بوقوع سهو
بل نقله لذلك بل فقط قيل يدل على عدم صحة الاحكام به او لا
واضع من ذلك قوله ما كان عليك لو سكت ولو كان صادقا
لما قال له ذلك لانه كان عليه استحقاق العقاب ان كان القول
واجبا وفوت الثواب ان كان راجحا ولا يكاد يتصور المساواة

او المرجوحية لانه من المعاوية على البر والتقوى ونصيحة المؤمنين
 للمؤمن ومع ذلك ليس من السهو في شيء بل هو من علم الغيب واما
 حديث سماعة فلا انكار فيه فليس ذلك تفعل اختيار
 ولو لم يرد المخرج بذلك لمنعناه او حملناه على ما قلناه لما
 تقدم من انه تنام عينه ولا ينام قلبه لكن النامر لا ينام في
 ذلك النفس لما ياتي واما حديث سعيد الاعرج فلا اشكال فيه
 ايضا لانه مخرج في ان الله حبره على ذلك والزمر به وجل
 من به غالبا ولم يقع منه عليه السلام تقصير ولا شيء ينافي
 العصمة وفيه رد على الغلاة والمفوضة كآمر وفيه ايضا رد
 الى ان السهو على تقدير وقوعه كان كذلك لكن الاقوي ههنا
 ان كان العمل على الامر من الجبر واما حديث عبد السلام بن
 صالح ففيها منع سند جدا انه لا ينافي ما قلناه بل يوافق
 لانه لم يقل يقع منه السهو بل قال يقع عليه السهو هذا على انه
 مجبور او مأمور والظاهر انهم كانوا ينكرون وقوع هذه
 القضية بالكلية ويعدونها محال لا اعتقادهم الغلو والتقويض
 فلا يجوزون ذلك على وجه الحقيقة ولا الجواز ولا الامر

لا الله

لا المنع والاكراه فورد الرد عليهم وتكذيبهم ولا أقل من ألا
 المنع من الاستدلال وقد ورد في الخصال عن أبي جعفر
 ان امير المؤمنين عليه السلام علم انما امر في مجلس واحد رجمة
 كلمة ما يصلح للمسلم في دينه ودنياه من ذلك ان قال
 اياكم والطلو فمينا قولوا انا عبيد ربوبون وقولوا
 في فضلنا ما شئتم ومنهم من هذا الحديث ان ينفي السهو عن
 المعصوم ليس من الغلو واما الغلو في الحقيقة والمجاز
 معا لما فانه للعبودية وروى الطبرسي في الاحتجاج في
 احتجاج الرضا عليه السلام على الغلاة في المفوضة قال لا يجوز
 وابناء العبودية انهم قولوا اما شئتم ولن تبلغوا واما
 الحديثان الاخيران فقد عرفت الوجه فيها والله مقدم اعلم
الفصل الثاني عشر في ذكر بعض النظائر والاشباه
 لاحاديث السهو التي يجب تاويلها ولا يجوز ابقائها على
 ظاهرها وذلك كثير جدا ولنقتصر من هذا القسم على اثني
 عشر **الاول** ما رواه الشيخ ابو جعفر بن بابويه في كتاب
 من لا يحضره الفقيه في باب ما يصلح فيه قال قال الصادق

في قول الله عز وجل موسى عليه السلام فاخلع نعليك انك بالواد
المقدس طوى قال كانت من جلد حمار ميت وقد روى ابن
بابويه في كتاب الحجال الدين والشيخ الطبرسي في كتاب الاحكام
وعنه عن سعد بن عبد الله عن صاحب الزمان عليه السلام ما
هو صحيح في انكار هذه الرواية وان موسى عليه السلام اجل
قدرا من ان يجهل ذلك او يخفى عليه مثله وبالع عليه السلام
في ردها وابطال وقال بن قال ذلك فقه اقرى على موسى
واستعمله في بنوته ثم ذكر ان معنى فاخلع نعليك اي اخلع من
قلبك حب اهلك في الحديث فانظر الى انهم عليه السلام تارة كانوا
يروون ما وافق التقيد وينقلون عن الابناء خلاف
الواقع لاجل موافقة العامة ورعاية المصلحة ودرج المصنفه
ويغترون القرآن بذلك لاجل ما ذكر فلا يكرروا فيه حديث
السهو وان لم يكن واقعا على وجه الحقيقة لما فيه من الحكم
والمصالح السابقة **الثاني** ما رواه الشيخ الخليل النقة على
بن ابراهيم بن هاشم الفقي في تفسيره من قصة هاروت وماروت
عن الامم عليهم السلام انهم روهما كما يرويه العامة والقصة

طوى

طويله موجودة هناك وقد انكرها الامام الحسن العسكري
كما رواه رئيس المحدثين في ابو جعفر بن بابويه في كتاب
عيون الاخبار في باب ما جاء من الرضا عليه السلام في
هاروت وماروت قال حدثنا محمد بن القيم المفضل عن يوسف
بن محمد بن زياد وعلى بن محمد بن سنان عن ابويه عن الحسن
بن علي عن ابيه عن ابيه عليه السلام في قول الله وما انزلنا
على الملكيين بيابا هاروت وماروت الا ان قال وكان بعد
عليه السلام قد كنز السحرة والموهون فبعث الله ملكين اليه
ذلك الزمان يذكر ما يسحر به السحرة وما يبطل به سحرهم ويذكر
به كيدهم فتلقاهم النبي عن الملكيين واداه الى عباد الله بل الله
وامرهم ان يعفوا به على السحر وان يبطلوه وبما هم ان يحرقوا
به الناس وهذا كما يدل على السم ما هو ثم قال عز وجل وما
يعلمان من احد حتى يقول لا ازلن فتنة فلا تكفر معني
ان ذلك النبي امر الملكيين ان يظهر الناس بصورة بنزين
ويعلمهم ما علمهم الله من ذلك وذكر الحديث الى قال علي بن
يوسف بن محمد بن زياد وعلى بن محمد بن سيار فقلنا

للحسن إلى القاسم عليهم فإن عندنا قوم يزعمون أنها
وماروت ملكان اختارتهما الملائكة لما كن غصيان
بنى آدم وأنها أصغر فتنا بالزهوة وأراد الزنا بها فزنى
المخمر وقتل النفس الحرة وإن الله عز وجل يعذبها بما
وإن السمرة منها يعلمون السحر وإن الله سبحانه تلك المرأة
هذا الكوكب الذي هو الزهرة فقال الإمام عليهم معاذ
الله من ذلك إن ملكة معصومون محفوفون من الكفر
والقبائح بالطواف الله تعالى قال الله تعالى لا يعصون الله ما
أمرهم ويفعلون ما يؤمرون وقال تعالى ومن عباده يعصى
الملائكة لا يستكبرون عن عبادته ولا يتحسرون وذكر
آيات الحزم قال عليه السلام لو كان كما يقولون كان الله
قد جعل هؤلاء الملائكة خلقه على الأرض وكافوا كالأ
وكلاعه أف يكون من الأنبياء والأعداء قتل النفس والزنا
ثم قال أو لم يعلم الله لم يغفل الأرض قط من بني آدم
من البشر وليس الله يقول وما أرسلناك من قبلك
إلا بالحق والرجال فاجبر أنه لم يبعث الملكة إلى الأرض

ليكونوا

ليكونوا أئمة وحكاما وأما رسول الله صلى الله عليه وآله
أقول فظهر أن رواية علي بن إبراهيم محمولة على التقية
موافقة العامة لدفع الضرر كما يقتضيه الحال وهو
نظر قريب الحديث السهو **الثالث** ما رواه ابن بابويه
في عيون الأخبار من جملة الأحاديث الدالة على مجزئ
علي وأصحابه في باب معز قال حدثنا علي بن أحمد بن محمد
عن عمران الدقاق قال حدثنا علي بن الحسين القاضى قال
حدثنا الحسن بن علي الناصري عن أحمد بن رشيد عن عمه
سمر سعيد بن خنم عن أحمد بن محمد عن الصادق عليه السلام عن أبيه
عن علي عليه السلام قال يخرج من ولد رجل يقال له زيد
بالكوفة ويصلب بالكوفة يخرج من قبر حين ينثر
يفتح له ووجه أبواب السماء وينبع منه أبواب السموات فيجلى
روحه في حوصلة طير أخضر يروح في الجنة حيث يشاء أقول
هذا معمول على التقية في الرواية كما جرت ناه في أحاديث
السهو وما رواه الكليني في باب أرواح أمير المؤمنين عن
علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن أبي ولاد الخياط عن
أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له جعلت فداك يروون أن

ارواح امير المؤمنين في خواصل ليون خضر حول العرش فقال لا
المؤمن اكرم على الله من ان يجعل روحه في حوصلة طير اخضر
في ابدان كابدانهم ففي الباب المذكور عدة وغير احاديث
عن هذه الحق **الرابع** ما رواه الشيخ في الاستبصار في باب
وجوب المص على الرجلين باساده عن محمد بن الحسن الصفار عن
عبد الله بن المتبر عن الحسين بن عثمان عن عمرو بن خالد عن زيد
بن علي عن ابيه عن علي بن ابي طالب قال جئت اوصا فقال رسول
الله صلى الله عليه واله غسض واستشق واستن
ثم غسنت وحجتي فلا فقال يا علي قد تجزيك المراتن قال فقلت
ذراعي وسحت براسي مرتين فقال قد يجزيك من ذلك المرة
وغسنت قدى فقال يا علي خلل بين اصباعك لا تخلل بالنار
قال الشيخ هذا خبر موافق للعامة وقد ورد في التقييد ان
المعلوم الذي لا يحتاج فيه الشك من هذا خبر معتد عليهم
القول بالمص على الرجلين وذلك اشهر من ان يخفى بيخ فيه
الشك شك او ارياب انتهى اقول فافطر الى انظر حمله على
التقييد مع عدم جوازها على الرسول عليه السلام عند الشيخ ولا
عند غيره من الشيعة الا نادرا ولا حذا احد من المسلمين ولا

لها الا ان يكون امير المؤمنين والحسين وعلي بن الحسين عليهم السلام
قدروا تلك الرواية كما يروونها العامة للتقييد فكذا ذلك
احاديث السهويين باب التقييد في الرواية **الخامس** ما رواه
الشيخ ايضا في الاستبصار في باب اكثر ايام النفاس باساده
عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم
قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الوضوء لم تقعد فقال الا ان
اسماء بنت عيسى امرها رسول الله صلى الله عليه واله ان تغسل
لثان غشقة ولا باس بان تستغسل بيوم او يومين اقول
ذكر الشيخ لهذه الحديث وامثاله ثلاثة اوجه من وجوه الجمع
بيننا وبين معارضتها احدها الحمل على ضرب من التقييد لانها
موافقة لمذهب العامة انتهى واذا جازا الحمل الحديث
الصحيح المنقول من كتب الحسين بن سعيد عن الثقات الا
عن محمد بن مسلم الذي اجمعت الطائفة على تصحيح ما جرح عنه
على التقييد مع عدم جوازها على الرسول عليه السلام واحاديث السهويين
اولى بالحمل على التقييد لمعارضة الادلة العقلية والنقلية كما
عرفت **السادس** ما رواه الشيخ في الاستبصار ايضا في باب حكم
من اصبح جنبا في شهر رمضان بعد ذكر احاديث كثيرة في عدم

الجواز باسناد عن سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين ومحمد بن
علي عن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن عثمان
عن جبيب التميمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال رسول الله صلى الله
عليه واله يصلي صلوة الليل في شهر رمضان ثم يجنب ثم يؤخر
العسل سقلا حتى يطعم الخمر قال الشيخ بعد ذكر حديث اخر منه
الوجه في هذا بين الخبرين ان يحملها على ضرب من التقييد على
ما بيناه لان روايته العامة عن النبي صلى الله عليه واله لا يحمل
انه امر العسل عند العذر من برد او غيره اشئ والحكام فيه كما
الذي قبله بل هذا اوضح في تحويزه ووقع التقييد في الرواية
ولا يخفى انه يمكن حمل الخبر على الخبر الاول وهو قريب جدا
السابع ما رواه ايضا في الاستبصار في باب تحليل المسقاة بعد
احاديث كثيرة في الاباحة باسناد عن محمد بن احمد بن محمد بن
يحيى عن ابي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن
زيد بن علي عن ابيه عليه السلام قال حم رسول الله صلى الله
عليه واله لحم الخمر اهله ونسبه المتعة قال الشيخ الوجه
في هذه الرواية ان يحملها على التقييد لانها موافقة لمذهب العامة
والاجبال الادلة موافقة لظاهر الكتاب واجماع الطائفة

الحققة

الحققة اشئ وجميع ما قاله محقق في احاديث السهو لما عرفت
الثامن ما رواه ايضا في الاستبصار في باب ما حكم لحم الخمر
الاهلية والذين والبالغ بعد روايته احاديث مسندة في
الجواز على كراهية باسناد عن محمد بن يعقوب عن الحسين
بن محمد عن محمد بن علي بن محمد عن شطام بن مرة عن اسحاق
بن حسان عن الهيثم بن واقد عن علي بن الحسن العبدى عن
ابي هرون عن ابي سعيد الخدرى قال امر رسول الله صلى الله
عليه واله بلالا بان ينادى ان رسول الله صلى الله عليه واله
حرم الخمر والضب والحمر الاهلية قال الشيخ الوجه في هذا
الخبر ان يحمله على التقييد اقول نعم ان مثل الكليني والحسين بن
محمد الاخرى وغيرهم من علمائنا وروايتنا قد اقتدوا
بالأئمة عليهم السلام في التقييد في الرواية فلا يترك حمل حديث
السهو على ذلك بعد ما عرفت من معارضة **التاسع** ما
تضمنه القرآن الكريم من قوله تعالى واذا قل موسى لقناه
ان قال فلما بلغا جميع بينهما سياحتهما الى ان قال وما
اساينه الا الشيطان فهذا لا يمكن ابن بابويه حمله على ظاهر

قطعا لان سهو المعصوم عنده لا يمكن كونه من الشيطان
وفناء هذا هو يوشع بن نون وموسى عليهما السلام كما هو معلوم
فلا بد من تأويله النيان هذا بالترك عند الاشتغال بال
الشيطان ومما فقهه او نحو ذلك فلا يمكن حمل سهو النبي
في حديث ذي الشمالين على الترك كما تقدم **العاشرة** ما تضمنه
القرآن الكريم من صفات العفة ونسبة المعصية و
الضلال بل للقرآن الى الانبياء عليهم السلام وهو كثير لقوله تعالى
عصى ادم ربه فغوى وقوله حكايته عن ابراهيم هذا ربي انا
الى الزهرة تارة والى العرة اخرى والى الشمس ثالثة وقوله
تعالى في حق محمد صلى الله عليه واله لن يغفر لك ما تقدم من ذنبك
وما تأخر وقوله في حقه ووجده ضالا هدى وغير ذلك
ما تضمنه كما مر به الانبياء للسيد المرتضى وغيره وقد اوجوا
جميع ذلك لمخالفة الأدلة العقلية والنقلية بالحمل على المجاز
والاخبار ونحوها بان يحمل المعصية من ادم على ترك الاولى وحمل
التي على التبرير لا التحريم وحمل قول ابراهيم على الاستفهام لا
او على امتداد قومه في حقه وحمل ذنب الرسول على مخالفة

الاولى

الاولى او على ذنب امته او بعضهم او ذنبه عند قومه وحمل الضلال
على الضلال في الطريق بان يكون اشتبه عليه الطريق بين مكة
 والمدينة وقت الهجرة لا الضلال في الدين او حمل الضلال
معنى الحب فانه احد معانيه اللغويرة وغير ذلك مما هو
من كور في الكتاب المذكور وغيره والعجب ممن يقول جميع ذلك
بوجوه قسبة او بجده او لقرورة الجمع بين الأدلة
مع انها لا تدخلها في التبايع بل هي في الأمور المشتركة والعبادات
العامة الشاملة لنا ولهم ثم يتوقف في تأويل حديث ذي
الشمالين مع احتمال الجميع ما تقدم وغيره ومعارضته بجميع
ما ذكرنا وغيره ما لم تذكر **الحادية عشر** ما تضمنته الأحاديث
ايضا من نسبة الذنوب والمعاصي الى الانبياء والأئمة عليهم السلام
واقوارهم بها وهذا القسم ايضا كثير محمول على ما مضى او نحوه
ما تقدم **الثانية عشر** ما تضمنته الادعية المأثورة في النصيحة
الكاملة وغيرها من الادعية المرفوعة عن الانبياء والأئمة
عليهم السلام من الاقرار بالذنوب والمعاصي واطهار
الدم والتوبة والاستغفار والاعتراف باستحقاق العذاب



ودخول النار وهو اكثر من ان يحصوا وقد اجمعوا على تأويله
 وحرفه على ظاهره لقوة معارضا تنفي بالنسبة اليه جلا و
 احتمال للتأويلات الكثيرة وعدم احتمال معارضا تنفي
 من ذلك فتارة يعملون بها على الجحان بان يسمى ترك
 المنسوب او حرف نفس واحد في غير عبارته من اكل او شرب
 او حمل دنيا ومعصية قياسا على فعل العبد ذلك في خصوص
 سيده او على المبالغة في التواضع لله وهضم النفس النفس
 او تعليم الناس او على التقييد او على ارادة الشفاعة في
 ذنوب الامة والشعة وجعل ذنوبهم بمنزلة ذنوب الشافع
 او على جعل الاقرار معلقا بفرض عدم العصمة اي لو لم تقصنا
 لعصيا او على نحو ذلك من الوجوه المحزنة في علمها فالجواب
 عن بصرف جميع ذلك عن ظاهره مع عدم تعلقه بالتبليغ ثم
 يتوقف في حرف حديث ذي الشرايين عن ظاهره وحمله على
 بعض ما تقدم او نحو وبالحيلة فليس ذلك بحل شك وان رب
 ولا توقف والله تعالى اعلم تمت الرسالة الموسومة بالشيعة
 بالمعلوم في البرهان في تنزيه العصوم عن السموم والسيان بقلم مولانا
 محمد حسن بن علي عاظم الله له لطفه الخ في آخره ريعان